جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود ومالية

انعكاســـات تقلبـــات أسعـــار البتـــرول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

من إعداد الطالب:
قويدري قوشيح بوجمعة.

تحت إشراف:
أ.د راتول محمد.

لجنة المناقشة:

د. بلعزوز بن علي.....	أستاذ محاضر.....	رئيسا
أ.د. راتول محمد.....	أستاذ التعليم العالي.....	مشرفا و مقررا
د. بطاهر علي.	أستاذ محاضر.....	عضوا ممتحنا
د. مدني بن شهرة.....	أستاذة محاضر.....	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2008– 2009.

مقدمة عـــامة

مدخل:

يُعتبَر البترول سلعة إستراتيجية و مادة حيوية أساسية للصناعة و هامة للتجارة الدولية، و يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا الذهب الأسود، الذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، فليس من الصدفة أن تجد سلعة أساسية نادرة ومحدودة ، تتحكم في اقتصاديات بأكملها ، فقد تكفي صدمة بترولية واحدة لتشل اقتصاديات قائمة و حركة فاعلة في الاقتصاد، لتصل فيما بعد إلى إحداث شرخ في العلاقات الاقتصادية الدولية، و لما كانت لأسعار البترول أثاراً مزدوجة على كل من الدول المنتجة (المصدرة) و الدول المستهلكة (المستوردة)، كان الصراع متواصلا حول السيطرة على سوقه، و استطاعت الدول الصناعية في الكثير من الأحيان ضمان إمداداتها من البترول بأبخس الأسعار لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتماداً كبيرا خلال مسيرتها التنموية ، و خاصة فترة السبعينات و بداية الثمانينات من القرن العشرين، باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية ، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية بداية من سنة 1986 حتى سنة 2007، نتيجة تأثرها سلباً و إيجاباً بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطاً و صعوداً و أفضت إلى حالة من عدم الاستقرار، و ترتب على ذلك نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر من بين الاقتصاديات الأكثر تأثراً بتقلبات أسعار البترول، خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق البترولية ارتفاع غير مسبوق لأسعار البترول ، وهو ما دفعنا إلى دراسة موضوع انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول البترولية و الجزائر بصفة خاصة و ذلك نتيجة لـــ:

- أنه بواسطة عنصر السعر البترولي يقوم مؤطري السياسة الاقتصادية في الجزائر ببناء توجهاتهم و توقعاتهم المستقبلية نظرا لما يمثله قطاع البترول في هيكل اقتصادها ؛
- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة نتيجة الارتفاع غير المسبوق في أسعار البترول.

الهدف من الدراسة:

إن معرفة أثار تقلبات أسعار البترول على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر تعتبر ضرورة ملحة لاستشراف أفاق المستقبل و احتمالاته ،خاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها البلاد ،و تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعرف على الأبعاد الفنية و الاقتصادية للصناعة البترولية في العالم، مع التركيز على إمكانيات الجزائر البترولية سواء المتعلقة بالجانب النوعي أو الجانب الكمي؛
- إبراز الفاعلين الأساسيين في السوق البترولية و التعرف على محددات أسعار البترول؛
- تحليل و تقييم أثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري، الناتج الداخلي الإجمالي و الميزانية العامة للدولة من خلال إثارة الأزمات البترولية التي تعرض لها العالم منذ الأزمة البترولية المعاكسة لسنة 1986 إلى غاية سنة 2007؛
- التعرف على الكيفية التي تكونت بها الفوائض المالية في الجزائر ، بالإضافة إلى التعرف على أهم استعمالاتها.

الإشكالية

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري الآتي: **ما هي انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجـــزائر ؟**

ومن أجل الإحاطة و الإلمام بحيثيات هذا الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أبعاد الصناعة البترولية في العالم، و ما موقع الصناعة البترولية الجزائرية منها ؟
- ماهي أهم لمراحل التي مر بها تسعير البترول الخام؟ و من هي الجهات المسئولة عن تحديد أسعاره في الأسواق البترولية العالمية ؟
- ما هي أثار تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟وما حقيقة فوائضها المالية؟ و كيف تم توظيفها؟

الفرضيات:

أما الفرضيات التي اعتمدت للإجابة على هاته الأسئلة فكانت الآتي:

- تُعتبر صناعة البترول صناعة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية و السياسية، تختلف تكاليفها و أنواع منتوجاتها حسب المناطق الجغرافية و نوعية البترول المستخرج، تتواجد أساساً في منطقة الشرق الأوسط.

- إن الموقع الجغرافي و الجيوسياسي للجزائر الذي جعل منها أحسن البلدان من الناحية الجغرافية و قربا من المناطق الأكثر استهلاكا في العالم، سيمكنها من جلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين في مجال البحث و الإنتاج، كما أن قدراتها الكبيرة في إنتاج البترول تسمح لها بزيادة الإنتاج متى قررت ذلك و متى سمحت السوق بذلك.
- يتحدد سعر البترول نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب العالميين على هذه المادة في الأسواق البترولية العالمية.
- تعتبر منظمة أوبك المدافع الرئيسي و الأساسي عن حقوق و متطلبات الدول المنتجة للبترول، و لها دور أساسي في تحديد أسعاره من خلال التحكم في العرض البترولي.
- يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات، و لذلك فلتقلبات أسعار البترول تأثير كبير على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية .
- الفوائض المالية في الجزائر هي نتيجة لارتفاع مداخيل الصادرات البترولية موازاة مع عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب هذه الأموال.

حدود الدراسة: سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة الآثار الحقيقية لتقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، و التي شملت الميزان التجاري ، الناتج المحلي الإجمالي و الميزانية العامة للدولة ، بداية من الأزمة البترولية المعاكسة لسنة 1986 إلى غاية سنة 2007.

المنهج المتبع:

للإجابة على التساؤلات ومن أجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، فإننا سنعتمد في دراستنا على استخدام المنهج الاستنباطي من أجل وصف الظاهرة المدروسة ،كما سنستخدم المنهج الاستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية و القياسية لاستقراء المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة.

الدراسات السابقة :

- مشدن وهيبة ،**أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود و المالية ، جامعة الجزائر 2005/2004،و التي تطرقت إلى مختلف المتغيرات المؤثرة في السوق البترولية وحرب الأسعار بين الدول المصدرة و الدول المستوردة ، بالإضافة إلى تحديات و مستقبل البترول العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي الحديث.

- طيبوني أمينة ، **تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود و المالية ، جامعة الجزائر، 2003-2004، و التي تطرقت إلى تمويل الاستثمارات قبل التسعينات أي تمويل الاستثمارات في ظل الاقتصاد الموجه، ثم عملت على توضيح مختلف الإصلاحات التي مست الاقتصاد الوطني و بالخصوص تلك المتعلقة بقوانين الاستثمار ،و التي اتجهت أغلبها نحو إعطاء استقلالية للمؤسسات العمومية و اللجوء إلى الخوصصة، و أخيرا تطرقت إلى آليات تمويل الاستثمارات في خضم الانفتاح و الشراكة مع المؤسسات الأجنبية، إلا أنها لم تبرز بصفة دقيقة دور المحروقات في تمويل الاستثمارات في الجزائر.
- المؤتمر العلمي الدولي، **التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**،جامعة سطيف، أفريل 2008 .

أقسام الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من ثلاث فصول و هي كالتالي:

الفصل الأول : تم تخصيصه لتبيين الأبعاد الفنية و الاقتصادية للصناعة البترولية ، و توضيح مراكز الاحتياطي و الإنتاج و الاستهلاك العالمي بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها الجزائر في السوق البترولية العالمية.

الفصل الثاني: نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى التطورات التي حدثت في أسعار البترول و العوامل المحددة لها، من خلال استعراض أهم الفاعلين في السوق البترولية و الحوار القائم بين الدول المنتجة و المصدرة من جهة و الدول الصناعية المستوردة من جهة أخرى.

الفصل الثالث: تم تخصيصه لدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري ، الناتج الداخلي الإجمالي و الميزانية العامة للدولة، و تبين الأثر بالاعتماد على الطريقة القياسية من أجل قياس الأثر بصفة دقيقة، بالإضافة إلى دراسة استعمالات الفوائض المالية الناتجة عن الارتفاع غير المسبوق في أسعار البترول في الآونة الأخيرة.

أما الخاتمة فتتضمن ملخصا لأهم ما جاء في البحث والنتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى التوصيات المقترحة وآفاق البحث، ورجاؤنا أن يكون التوفيق قد حالفنا في اختيار الموضوع ومعالجته، فإن أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا، وحسبنا أننا لم نؤت من العلم إلا قليلا، والله المستعان.

الفصل الأول:الأبعاد الفنية و الاقتصادية لصناعة البترول.

تمهيد :

تتعدد مفاهيم الطاقة فهناك الطاقة البشرية و الطاقة الآلية و الطاقة الحرارية ، و الطاقة النووية و قد عرف الإنسان الفحم منذ مئات السنين ، و منذ قيام الثورة الصنـــاعية ، و حتى الحرب العالمية الثانية كان الفحم يعتبر المصدر الرئيسي للوقود و الطاقة في العالم ، ثم أخذ الفحم يتخلى تدريجيا عن هذه المنزلة للبترول خلال الحرب و الفترة التي أعقبتها ، و استطاع البترول أن يحتل الصدارة بين مختلف مصادر الطاقة الأخرى ،و قبل الولـــوج في الدراسة ارتأينا أنه من الواجب توضيح بعض الـــمفاهيم و المصطلحات الفنية و الاقتصـــادية الخاصة بالسلعة البترولية، بالإضافة إلى التطرق للتطور الذي عرفته الصناعة البترولية في الجزائر، و ذلك تسهيلا للقارئ لفهم المصطلحـــات الموظفة في هذه الدراسة ، فإعطاء صورة واضحة و شاملة على البترول و الصنـــاعة البترولية ستكون لب اهتمامنا في هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث و هي على النحو التالي :

المبحث الأول: الأبعاد الفنية لصناعة البترول.

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية لصناعة البترول.

المبحث الثالث: تطور الصناعة البترولية في الجزائر.

المبحث الأول: الأبعاد الفنية لصناعة البترول

إن الباحث في طبيعة البترول و أصله و نشأته ، و كيفية تجمعه يجد أن هناك عوامل و ظروف ينبغي أن تتوافر و تتحقق حتى يمكن القول بوجود تجمع بترولي في منطقة ما، و يمكن أن نحدد تلك الظروف و العوامل في مجموعة من الجوانب التي تتمثل في[1]:

- أن يكون هناك مصدر نتج عنه تكون الزيت الأسود.
- أن يكون البترول أو السائل الأسود تجمع و تركز في مكمن معين أو حوض معين في باطن الأرض.
- أن تكون هناك عوامل قامت بحفظ البترول من التسرب و الهروب أو التلف على مر السنين.

و حتى نفهم تلك الجوانب فإننا سنحاول إلقاء الضوء على نشأة البترول و أصل تكوينه و أسباب هجرته و وسائل البحث عنه و مميزاته.

المطلب الأول: أصل البترول و نشأته

يبدو أن كلمة البترول تنطبق طبيعيا على الهيدروكاربونات السائلة فهي مرادفة لكلمة زيت الصخر و تعني *Petruleum* و تتسع في الاستخدام لتشمل الغاز الطبيعي[2]، (*Naturel Gaz*) أيضا و كلمة بترول هي في الأصل *petr* زيت + *Oléum* صخر كلمة لاتينية أي بمعنى زيت الصخر[3] .

و البترول مادة بسيطة و مركبة ، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين و الكاربون ، و هو في نفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها حيث كل جزيء يتألف من ذرات و تحدد خصائص المادة بالذرات التي تتحد لتكون جزيئاتها و بالطريقة التي يتم بها هذا الاتحاد ، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكاربونية المتقاربة التي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى .

---

[1] **د.ابراهيم طه عبد الوهاب**، محاسبة البترول ،المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، مصر،2006، ص20

[2] **د.محمد أزهر السماك** ، اقتصاديات النفط ، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر، الطبعة الأولى ، 1981 ص11

[3] **د.محمد احمد الدوري** ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983 ، ص 8

أولا– النظريات المفسرة لأصل و نشأة البترول:

يختلف جيولوجيو البترول في تحديد أصل و كيفية تكوّن هذه المادة ، و عليه ينقسم أولئك إلى فريقين : الأول يؤكد أن البترول مواد هيدروكاربونية تكونت من أصل عضوي حيواني نباتي ،و قد حظي هذا الفريق بتأييد كبير في جمهور علماء الجيولوجيا، فاتجه اهتمامهم إلى البحث عنه في طبقات الصخور الرسوبية و قد نجحوا فعلا في ذلك ، أما الفريق الثاني ، فيعتقد أن البترول قد تكون نتيجة تفاعلات كيماوية في باطن الأرض بين مواد غير عضوية ، و لم يلقى هؤلاء تأييد المختصين في هذا المجال .

إن النظرية العامة المقبولة لتكون البترول و هجرته و تجمعه هي النظرية العضوية التي تؤكد على أن البترول قد تكوّن من مواد عضوية ترسبت في أحواض رسوبية متباينة بحرية و غيرها . و أنه قد هاجر من مواطنه إلى مصائده (مكامنه) بتأثير الضغط و حركات القشرة الأرضية و بتأثير المياه الأرضية هجرة بطيئة ، و استمرت الهجرة ملايين السنين إلى المكان الذي يعثر الآن عليها لتستنفذ في أعوام قليلة ، و القاعدة العامة أن الهجرة قد تمت على شكل موجات ، فالأجزاء الصلبة التي خسرت غازها تكون قرب حافة الحوض في حين تكون التجمعات الغازية قريبة لمحور الحوض ، و فيها يوجد البترول بمختلف درجات الكثافة النوعية[1]،و فيما يلي عرض موجز لهاتين النظريتين.

1– النظريات اللاعضوية:

وهي من أولى و أقدم التطورات حول تفسير أصل تكون البترول و الكيفية التي يتم فيها و بداية تلك النظريات هي نظرية الكيميائي الروسي "مند ليف"[2]،فقد افترض هذا العالم أن تكوين الهيدروكاربونات (أي الزيت الأسود السائل) جاء نتيجة لتفاعل كميات هائلة من كبريت الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية تحت درجات عالية جدا من الضغط و الحرارة، و كذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريت الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي ، ومن الجدير بالذكر

[1] **محمد أزهر السماك** ،مرجع سبق ذكره ص13

[2] **ابراهيم طه عبد الوهاب** ،مرجع سبق ذكره ،ص 22

أن النظرية اللاعضوية لم تجد قبولا عند الكـــثير من العلمـــاء الذين قاموا بتـــنفيذها في ضـــوء مجمـــوعة من الحجج و الحقـــائق العلمية التي نلخصها فيما يلي:

- وضوح قدرة زيت البتـــرول على إدارة حزمة من الضوء المستقطب شأنه في ذلك شان جميع المواد العضوية.
- إن زيت البترول يضم أعدادا ضخمة من المركبات الهيدروكربونية التي يصعب تخليقها بطرق غير عضوية.
- وجود زيت البترول في الصخـــور الحديثة العمر نسبيا نسبة تفوق وجوده في صخور العصور السحيقة القريبة من جوف الأرض.
- وجـــود زيت البتـــرول في الصخور الرســـوبية البحرية بصورة سائدة بينما يندر وجودة في الصخور النارية و إن وجد فإن ذلك يكون نتيجة لتسربه إليها خلال الشقوق و الفجوات التي قد تكون موجودة بها.

2- النظريات العضوية:

وهي مجموعة من النظريات على تنوعها و تعددها فإنها تعتمد على العناصر العضوية في تكوينها للبترول و هي تنقسم إلى قسمين:

أـنظريات تقوم و تعتمد على المصدر العضوي النباتي في أصل تكون البترول حيث المواد النباتية اندثرت و طمرت في بـــاطن الأرض عبر ألاف السنيـــن ،و تفسحت و تحللت في باطن الأرض لتكون مادة البترول.

ب ـنظريـــات تعتمد المصدر العضوي الحيـــواني في أصل تكون البترول حيث اندثرت بعض الأسمـــاك و الزواحف و بأعداد و كميات كبيرة، فقد انقرضت و اندثرت تحت قـــاع البحار و المحيطات عبر ألاف الســـنين و تفسحت و تحللت في أعماق الأرض مكونة مادة البـــترول .

و الخـــلاصة أن أكثر النظريات استحسانا لدى المعنيين في الصناعة البترولية هي النظرية العضوية الحيوانية، و الآن و بعد أن وضحت أصل قطرة البترول سنحاول الإجابة عن ما المقصود بالمكامن البترولية ؟ و ما هي ضوابطها؟ و ما أنماطها؟

ثانيا–التجمعات البترولية و أنواع الخزانات و المكامن:

المكمن البترولي هو عبـــارة عن الـــمكان أو المنطقة الأرضية الذي تجمع فيه القطـــرات البترولية الممتزجة بالماء و الغاز في طبقة الصخور الرســـوبية، و التي في داخلها مسام متماسكة

كالصخور الحجري الجيري ، و صخور الحجر الرملي، و في داخل هذه المسامات تتواجد القطرات البترولية و تتحرك من خلالها ،و يشترط لتكوين المكامن البترولية أن تتوافر الظروف الأساسية التالية.

- **وجود طبقة خازنة:** وهي طبقة متصلة المسام خلال الفراغات الموجودة بين حبيبات الصخور أو خلال الشقوق و الفجوات.
- **وجود طبقة صماء:** كالطفلة أو الملح أو الحجر الجيري الأصم تحد الطبقة الخازنة من أعلى و تمنع تسرب السوائل ،و في أغلب أنواع المصائد البترولية تقع هذه الطبقة فوق الطبقة الخازنة مباشرة و تسمى بالغطاء الصخري أو السقف الصخري.
- **وجود قفله قبويه** : وهي شكل جيولوجي للطبقات يمنع السائل من الهرب في اتجاه أفقي كأن يكون الغطاء الصخري مثلا على شكل قبوة مما يجعل المصيدة مقفلة.

و المكمن البترولي يكون متنوعا في تركيبته و مكان تواجده لذلك فهو يكون على أشكال مختلفة و هي كالأتي :

ـ الشكل التركيبي و هو على هيئة قيد أو قوس.

ـ الشكل الإنكشاري.

ـ شكل التقوس المستقيم.

ففي هذه الأشكال الثلاثة تتواجد الثروة البترولية متجمعة في هذه المكامن أو المصائد طافية فوق المياه و فوقها الغازات .

إن القطرات البترولية المنتشرة في الصخور الرسوبية لا تبقى ساكنة في موطنها أو مكانها ،فما أن تتكدس فوقها الرمال و الأتربة و تشكل عليها ضغطا كبيرا ،فإنها تأخذ بالتحرك خلال المسامات الصخرية إلى المناطق التي يقل فيها الضغط ،و تظل هذه القطرات في حركتها عبر الصخور المسامية ،فإذا لم تجد عائقا يقف في طريق تحركها فإنها تصل إلى سطح الأرض مكونة نشع البترول أما في حالة مصادفة قطرات البترول عائق يحول دون تحركها، فإنها تتراكم بجوار هذا العائق مكونة المكامن أو المكمن البترولي و التي تأخذ أشكالا متعددة.

إن الطبقات الأرضية الحاملة أو الحاوية للبترول قد تتعدد كل منها على عمق مختلف و يفصل بينها طبقات أرضية غير حاوية على الثروة البترولية، كما و أن نوعية الثروة البترولية قد تختلف أي أنه ليس بالضرورة أن يكون البترول المتواجد داخل الطبقات الأرضية المتباعدة

في عمقها، و لنفس المكان الجغرافي بنوعية واحدة فقد يكون في الطبقة القريبة من سطح الأرض بترول من نوع معين و في الطبقة و الطبقـــات السفلى أو العميقة بترول من نوعية أخرى.
هذا وإن أهمية الطبقة الأرضية الحاملة للبترول تقاس بعاملين أساسيين هما:

- سمك الطبقة الأرضية أي أن مقدار حجمها كبـــيرا أو صغيرا فكلما كان سمكها كبيرا كلما احتوت على كميات بترولية أكبر ،و بالعكس عندما يكون سمكها صغيرا أو ضعيفا ،فيكون تواجد الثروة البترولية بصورة محدودة وبكميات صغيرة.
- القدرة المسامية للطبقة الأرضية، فكلما ازدادت القدرة المسامية للطبقة الأرضية كلما ازدادت غزارة البترول، أي ازدادت كميات الثروة البترولية و العكس صحيحا .

و للإشارة فمناطق البترول المحتملة هي:
ـ المناطق التي تحتوي على تربة رسوبية ذات سمك كبير من الرواسب البحرية فكلما زاد سمك الطبقات البحرية كلما زاد احتمال وجود البترول.
ـ المناطق التي بها التراكيب المقفلة كالكتل الفالقية و المصائد المنعكسة الميل أو التراكيب وحيدة الميل أو المصائد الطبقية .
ـ المناطق التي كانت مغمورة بمياه البحـــار و المحيطـــات لآلاف السنين ثم انحسرت عنها المياه نتيجة تغيرات في جيولوجيا الأرض.
ـ المناطق التي تمثل المضـــايق و الخلجان و المناطق ذات التيارات البحرية الهادئة و مناطق تكاثر و تجمعات الأسماك و الحيوانات البحرية القريبة من الشواطئ البحرية.

ثالثا-مكونات البترول الخام:

البترول الخام سائل ذو لـــون بني إلى اخضر داكن من أصل عضـــوي ، يتكون من مزيج من المركبات الهيدروكربونية ،و هي المركبات التي تحتوي أساسا على عـــدد من ذرات الكـــربون و ذرات الهيدروجـــين بالإضـــافة إلى بعـــض الشوائب مثل المواد الكبريتية، الأكســـوجينية و الآزوتية، و بعض المركبات المعدنية المحتوية على النيكل و الفاناديوم.
و تعتمد عملية التكرير الطبيعية مثل التبخير و التجـــزيء و التبريد على خواص تلك المركبات التي تمثل في مجموعها البـــترول الخام ، بينما تتحدد العمليات الكيميائية مثل التنقية أو التصفية

و المعالـــجة على نسبة تواجد الشـــوائب في البترول الخام ، و تنقسم المركبات الهيدروكربونية إلى الأنواع الرئيسية الآتية[1]:

1- المركبات البارافينية:

تتكـــون من عدد ذرات الكربون غير المشـــبعة بالهيدروجين و يرمز لها بالرمز $CnH2n+2$ ، و أول مركب من هذا النوع هو الميـــثان ، الإيثان و البروبان الخ. و تتميز هذه المركبات بأن لها درجة عالية من الثبات.

2- المركبات الأوليفية:

تتكون من عدد ذرات الكربون غير المشبعة بالهيدروجين، و تحتوي على رابطة واحدة مزدوجة ، و يمكن أن يتحد مركبين أو أكثر لتكوين مركب واحد كـــما هو الحال في عمليات البلمرة ، أو تتفاعل مع الكلور و البروم و بعض الأحماض غير العضوية مثل حامـــض الهيدروكلوريك و حامض الكبريتيك.

3- المركبات النافثينية:

هي عـــبارة عن مركـــبات الأوليفينات حلقـــية مشـــبعة لها صيغة $CnH2n$ و لكنـــها تختلف عنها في مجموع من الخواص و تتواجـــد النافثينات في معظم الخامات البترولية .

4- المركبات العطرية:

و أول مركب منـــها هو البترين و هو مركب حلقي غير مشبع، يرمز لها بالصيغة$CnH2n-6$ كما توجد بعض المركبات الهيدروكربونية الأخرى .

المطلب الثاني : وسائل البحث عن البترول و مراحل صناعته.

هناك مجموعة من الطـــرق لاستكشاف البترول و التي تشـــمل على الوســـائل المختلفة العلمية و الفنية للكشف عن هـــذه المادة، كما أن هناك كذلك مجموعة من المراحل المتسلسلة للحصول على أنواع معينة من البـــترول تختلف نوعيـــتها حسب درجة الكـــثافة و كذا نسبة الكبريت و الشوائب.

[1] **بورنان الحاج** ، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين و المستهلكين ، رسالة ماجستير بجامعة الجزائر 2001-2002-ص.ص 12-11

أولا- طرق استكشاف البترول[1]:

ترجع معرفة الإنسان بالبترول إلى بداية التاريخ، إذ كان البترول يترسب في باطن الأرض في العديد من مناطق تواجده مكونة بحيرات أو أبارا سطحية، و قد استعمل الإنسان البترول لأغراض الطب و التشييد.

إن الاستخدام التجاري للبترول يقترن بالبئر الأولى التي حفرت عام 1859 في بلدة تيتوزفيل في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية و التي عرفت ببئر "دريك" نسبة للكولونيل- أدوين .ل.دريك- الذي قام بهذا المجهود الرائد، و اليوم يستهلك العالم نحو 90 مليون برميل يوميا من البترول طاقة و مادة خام بسواء، و تسعى طرق التنقيب مهما كانت تسميتها إلى اكتشاف المناطق التي تكون مؤهلة لتجميع البترول و تخزينه ، و أدناه استعراض لطرق البحث عن البترول.

1- المسح الجوي و الاستشعار من بعد:

تبدأ هذه الطريقة باستخدام الطائرات للاستشعار من بعد أو الأقمار الصناعية إن وجدت ، حيث يتم تصوير المنطقة المراد البحث فيها عن البترول من الجو و ذلك عن طريق آلات تصوير خاصة ، ثم يتم دراسة هذه الصور التي تمكن من وضع خرائط جيولوجية توضح ملامح السطح الجيولوجية ، و بذلك يتمكن الجيولوجيون و الفنيون من تحديد أفضل هذه الأماكن للبحث عن البترول فيها[2].

2- المسح الجيولوجي السطحي:

بعد عمل المسح الجوي و تحديد أفضل الأماكن لاحتمال وجود البترول فيها، يقوم الجيولوجيون بوضع خرائط تبين ظواهر الصخور في هذه الأماكن ثم يأخذون عينات من هذه الصخور لفحصها في المعامل ، و من المعلومات المستخلصة من ذلك يتمكن الجيولوجيون من وضع خريطة تحدد الأماكن الملائمة لتجمع البترول .

---

[1] **د.محمد محروس إسماعيل**.اقتصاديات الموارد و البيئة .دار النهضة العربية . القاهرة 1979.ص 35

[2] **محمد فوزي أبو السعود و آخرون** ، الموارد و اقتصادياتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2001، ص143

3- المسح الجيوفيزيائي:

و تعتبر هذه الطريقة الأكثر استعمالا عند الكـــشف عن البترول و هي بدورها تنقسم إلى عدة طرق كالآتي:

أ- طريقة الجاذبية: تعتمد عن قياس التفاوت البسيط في قوة الجاذبية الأرضية حيث تتغير هذه الجاذبية حسب تغير نوع الصخور الموجودة في مكان البحث.

ب- طريقة المغناطيسية: تعتمد هذه الطريقة على قياس درجة و اتجاه المغناطيسية الأرضية التي تعكس بدورها الطـــبقات الأرضية، حيث أن لكل طبقة من هذه الطبقات خواص مغناطيسية تختلف عن غيرها، و هـــذه الطريقة لا تكفي لوحدها للكشف عن البترول.

ج- الطريقة السيسموجرافية: و تسمى أيضا الطريقة الزلزالية ، و تقوم على إحـــداث هزات زلزالية صـــناعية في الطبقـــات الأرضية باستخدام بعض المتفجرات ، كالديناميت مـــثلا ، ثم العمـــل على استقبال و تسجيل أجـــهزة الاستقـــبال لصدى صـــوت هذه الهـــزات التي يحدثها الزلزال الصناعي ، و تعتبر هذه الطريقة من أدق الطرق الجيوفيزيائية المستخدمة في الكشف عن البترول.

ثانيا- مراحل الصناعة البترولية:

إن الصناعة البترولية تتضمن مجموع النشاطات الاقتصـــادية المتعلقة بإيجاد و توزيع و استهلاك للسلعة البـــترولية ســـواء أكانت بصـــورة سلعية واحـــدة أو بصورة متـــنوعة و متعـــددة، أي أنها مجموع النشاطات الاقتصادية المنصبة نحو إنتاج و استهلاك المورد الطبيعي البتـــرولي، إن تلك الأنشطة المتعددة و المختلفة في طبيعتها و دورها و هدفها إلا أنها مترابطة و متكاملة فيـــما بينها خاصة و أن مادتها الأساسية هي البترول .

إن تلك النشاطـــات الاقتصـــادية تكـــون على عدة مراحـــل و هي كالآتـــي[1]:

1- مرحلة البحث و التنقيب:

و هي المرحلة المتضمنة على مختلف الدراسات التحليلية و الأعمـــال التطبيقية في الجوانب الفنية و الجيولوجـــية و الاقتصـــادية و التكنولوجية و الهادفة نحو معرفة و تحديد تواجـــد الثروة

[1] **محمد احمد الدوري**، مرجع سبق ذكره، ص 4

البترولية ، سواء كانت من ناحية كمياتها و أنواعها و نوعيتها و موقعها الجيولوجي و الجغرافي أو من ناحية مدى سلامة الاستغلال الاقتصادي لتلك الثروة الطبيعية.

إن هذه المرحلة من النشاط الاقتصادي البترولي يتوفر فيها عنصر المغامرة أو المخاطرة على تنوعه و اختلافه من منطقة و بلد إلى آخر.

و عنصر المغامرة و المخاطرة مرتبط و ناجم عن طبيعة هذا النشاط حيث يتم إنفاق لرؤوس أمـــوال كبيرة و لفترة زمنية ليست بالقصيرة ،و لشيء مادي و كامن في باطن الأرض قد يعثر عليه أو قد لا يعثر عليه ،بعد القيام بعمليـــات البحث عنه و حفر الآبـــار التجريبية .

2- مرحلة الاستخراج أو الإنتاج البترولي:

و هي المرحلة الهـــادفة إلى استخراج البترول الخـــام من باطن الأرض و رفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل و التصدير و التصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة في داخل البلد أو خارجه، و هذه المرحلة تتضمن النشاط المتعلق بتهيئة و صلاحية المنطقة البترولية للاستغلال الاقتصادي، و سواء أكان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية باستكمال حفر الآبار البترولية الناجحة و تحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج و إنتاج مختلف المعدات الميكانيكية و الأبنية و أنابيب النقل و التنقية الصهاريج ....الخ.

إن مرحلة الاستخراج البتـــرولي مرتبطة و معتمدة اعتمادا كاملا و مـــباشرا بالمرحلة الأولى ، و هاتان المرحلتان تشكلان عملية إنتاج البتـــرول الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الإستخراجية البترولية.

3- مرحلة النقل البترولي:

و هي المرحلة الثالثة و الهادفة إلى نقل البترول الخـــام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري و يتم ذلك بالوسائل التالية[1]:

أ- الأنابيب : تقدمت هذه الوسيلة لدرجة أن قطر الأنابيب يصل أحيانا إلى 75 سم.

ب- ناقلات البترول: هي سفن معدة لنقل البترول و قد وصلت حمولة بعض النـــاقلات إلى مليون برميل.

ج- السكك الحديدية:ينتقل البترول في عربات ذات صهاريج خاصة.

د- الطرق: ينتقل البترول بواسطة اللوريات ذات الصهاريج.

[1] **د.سارة حسين منيمنة** ، جغرافية الموارد و الإنتاج ،دار النهضة العربية و النشر ، بيروت سنة 1996، ص 324

4- مرحلة التكرير أو التصفية البترولية:

و هي المرحلة الهادفة إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية بتحويله من مصدره الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة، و المعالجة لسد و تلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة ومتعددة.

و هذه المنتجات البترولية المتنوعة بعضها الخفيف كالغاز الطبيعي ، بترين السيارات و الكيروسين و بعضها المتوسط كزيت الغاز ، زيت الديزل و زيت التشحيم ، و بعضها الثقيل كزيت الوقود و الإسفلت و الشمع[1].

5- مرحلة التسويق و التوزيع:

و هي المرحلة الهادفة إلى تسويق و توزيع البترول بصورته خاما أو منتجات بترولية، إلى مناطق و أماكن استعماله و استهلاكه القريبة و البعيدة و على النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي، إن مراكز التوزيع قد تكون مراكز رئيسية أو فرعية بتوفير كافة معدات و أدوات و أماكن الاستلام و التخزين للبترول الخام أو المنتجات البترولية و إعادة التوزيع، إن هذه المراحل الخمسة المذكورة أعلاه تكون بمجموعها سوية العملية الإنتاجية البترولية أو ما يطلق عليها بالصناعة البترولية ، إلا أن هناك مرحلة صناعية أخرى لاحقة تتكامل مع المراحل رغم استقلاليتها عن تلك المراحل و حداثتها[2]مقارنة مع تلك المراحل الأساسية الأولية للصناعة البترولية و هذه المرحلة هي :

6- مرحلة التصنيع البتروكيمياوي:

و هي المرحلة الهادفة إلى تحويل و تصنيع المنتجات السلعية البترولية إلى منتجات سلعية بتروكيمياوية مختلفة و متنوعة تعد بالمئات ، كالأسمدة الزراعية ، المنظفات ، المبيدات ، الأصباغ و المواد البلاستيكية و الأنسجة الصناعية ...الخ.

إن هذه المرحلة تضم عدد واسع و غير محدود من نشاطات اقتصادية و صناعية مهمة و حيوية في مجمل الاقتصاد الوطني و العالمي .

إن مرحلة التصنيع الكيمياوي يمكن اعتبارها من ضمن المراحل الأخرى الأولية نظرا للترابط فيما بينها و اعتماد نشاطها الصناعي كله على المادة البترولية بصورتها و بأشكالها المختلفة ، أو قد لا

---

[1] **بورنان الحاج** ، مرجع سبق ذكره ،ص 13.

[2]ظهرت للوجود في فترة الثلاثينات من القرن العشرين في بعض الأقطار العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا.....)

تعتبر هذه المرحلة من ضمن مراحل الصناعة البترولية نظرا للاستقلالية فيما بين تلك المراحل، خاصة وأن العملية الإنتاجية البترولية تكتمل لوحدها بالمراحل الخمسة فقط من دون مرحلة التصنيع البتروكيمياوي، و هناك العديد من البلدان يقتصر النشاط الصناعي البترولي على المراحل الخمسة الأولى ، كما أن هناك العديد من البلدان يقتصر إنتاجها فقط على مرحلة التصنيع البتروكيماوي مثل العديد من بلدان أوروبا الغربية التي لا تتوفر على مادة البترول.

المطلب الثالث: الخصائص العامة للبترول.

إن تواجد البترول في الطبيعة إما أن يكون في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الإسفلت و هي حالات نادرة ، أو قد يوجد في حالة سائلة كالبترول أو قد يتواجد في حالة غازية كغازات البترول.

كما أن سوائل و غازات البترول قد تتواجد مختلطة مع بعضها البعض و لكن بنسب مختلفة و متباينة و بحسب منطق تواجدها الجغرافي ، فبعض المناطق الجغرافية يتواجد بها البترول الخام مختلطا و بنسب قليلة بالغاز الطبيعي كما هو حال بترول الخليج العربي أو خليج السويس، أما في مناطق أخرى فقد يتواجد الغاز الطبيعي مختلطا بنسب قليلة مع البترول الخام كما هو الحال في حقول الغاز الطبيعي في منطقة الجزائر أو بحر الشمال ...الخ.

أولا- أشكال مادة البترول:

إن مادة البترول تكون على أشكال أو صور مختلفة فهذه المادة إما أن تكون على صورة[1]:

1- سائلة و يطلق عليها البترول الخام:

و هذه المادة السائلة لها رائحة خاصة و متميزة و لونها متنوع بين الأسود و الأخضر و البني و الأصفر،كما و أنها مادة لزجة ، و هذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام ، و هذه الكثافة متوقفة و محددة بمقدار نسبة الكربون في مادة البترول الخام ، فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية أدت إلى ثقله و العكس بالعكس.

إن على مقدار و نسبة الذرات الكربونية المتواجدة في مادة البترول الخام يتحدد نوع البترول الخام و كذلك مقدار و نوعية المنتجات البترولية، فحين تكون الذرات الكربونية بنسبة عالية و كبيرة تكون الكثافة النوعية عالية، و يكون البترول ثقيلا عند ذلك، و يتحصل منه على

[1] **محمد احمد الدوري** ، مرجع سبق ذكره ص ص 8-9.

المنتجات البترولية الثقيلة بنسب عالية أكثر مما هي للمنتجات الخفيفة، و عكسها يكون عندما تقل الذرات الكربونية يكون البترول ذو كثافة نوعية منخفضة ،و يطلق عليه البترول الخفيف و يتحصل منه على منتجات بترولية خفيفة بنسب عالية و كبيرة أكثر مما هي للمنتجات الثقيلة.

إن الكثافة النوعية أو درجة الكثافة النوعية للبترول تكون ذات تأثير على سعر البترول الخام من جهة ،و كذلك على عملية التكرير البترولي من جهة أخرى ، فسعر البترول يكون مرتفع عندما تكون الكثافة النوعية منخفضة و عكسه تماما عندما تكون الكثافة النوعية عالية فتؤثر سلبا على السعر ، أما تأثيرها على عملية التكرير، فتكون من خلال المقادير و النسب المتحصل عليها من المنتجات البترولية بأنواعها المختلفة .

مادة البترول تستخرج من باطن الأرض مختلطة مع الكثير من الشوائب مثل الغاز المنفصل أو الممزوج ،و كذلك المياه و الأملاح و الرمال و الشمع و الكبريت التي تتطلب عمليات عزل البترول الخام ،مما يؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج البترولي .

2- غازية و يطلق عليها الغاز الطبيعي:

و يتكون من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان ، الإيثان ، البروبان ، و النتروجين و ثاني أكسيد الكربون و الكبريت بنسب متفاوتة.

إن أكبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي تكون لعنصر الميثان و بنسبة من 70الى 90بالمائة ،و يمكن إسالته تحت ضغط عالي جدا و درجة حرارة منخفضة ، أما غاز البروبان و البوتان فيمكن إسالتهما تحت ضغط متوسط و درجة حرارة عادية .

ثانيا-مميزات السلعة البترولية:

1- نقطة الانسكاب[1]:

يقصد بها درجة انسياب المادة البترولية كمادة سائلة و هي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالبترول الخام، و تدل على مقدار لزوجته وأقل درجة حرارة ينسكب بها البترول.

لهذا فان ارتفاع نقطة الانسكاب تعني ارتفاع نسبة المادة الشمعية، و كذلك ارتفاع لزوجة البترول و تكون مؤثرة على:

- خفض و تدني نوعية و جودة البترول الخام .

[1] **مشدن وهيبة** ، اثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003 ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر ،2004-2005 ص 3 .

- خفض سعر البترول الخام .
- زيادة التكاليف الإنتاجية.

2- درجة الكثافة النوعية:

و تعني نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتهما الحرارية، أي درجة حرارة المادة المعينة و الماء.

و يعتبر أهم مؤشر للدلالة على جودة البترول الخام، و لقد جرت العادة في التعبير عن درجة الكثافة باستخدام مقياس معهد الأمريكي البترول[1].

(API) American Petroleum Institute

كثافة النفط(API) =(141.5/درجة الكثافة النوعية عند حرارة 60°ف) -131.5

والتي تتراوح ما بين 1-60 درجة فكلما كانت درجة الكثافة النوعية كبيرة كان البترول خفيف، و كلما كانت درجة الكثافة منخفضة كان البترول من نوعية غير جيدة كونه بترولا ثقيلا.

إن درجات الكثافة النوعية للبترول تصنف إلى ثلاثة أقسام رئيسية عادة هي كالآتي:

-**الدرجات العالية** : و هي رمز للبترول الخفيف و الذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة ، تكون من 35 درجة فما فوق.

- **الدرجات المنخفضة** : و هي رمز للبترول الثقيل و الذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون 28 درجة و ما دون.

- **الدرجات الوسطى** : و هي رمز للبترول المتوسط مثل زيت الغاز، زيت الديزل و التشحيم ، و يكون مدى الدرجات النوعية ما بين 28 درجة و 35 درجة.

ثالثا-مقاييس الوحدة البترولية:

هناك مقاييس محددة لقياس الثروة البترولية و تعتمد هذه المقاييس إما على جانب الحجم أو الوزن.

1- الحجم: و يتمثل أساسا في :

-**البرميل** : و هو وحدة قياس أمريكية و الذي يعادل 159 لتر و هو الوحدة الأكثر استعمالا .

[1] **محمود فوزي أبو السعود** ، الموارد و اقتصادياتها ، الدار الجامعية ،2001، ص142

- **المتر المكعب** : و هو وحدة قياس تستعمل في بعض البلدان مثل أوروبا الغربية كفرنسا و ألمانيا ، و الذي يعادل 6.28 برميل .

2- الوزن : و يعتمد على الطن كوحدة قياس رغم تنوع المقاس الطني فهناك :

- الطن الطويل و يعادل 1006 كلغ .
- الطن المتري و يعادل 999 كلغ.
- الطن القصير و يعادل 906 كلغ .

أما و حدة قياس الغازات الطبيعية فقد اعتمد استعمال القدم المكعب أو المتر المكعب حيث أن المتر المكعب يعادل حوالي 35.31 قدم مكعب.

إضافة إلى هذه الخصائص فللبترول مميزات هامة ترفعه فوق مصاف مصادر الطاقة البديلة نظرا لما يلي[1] :

- تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد، و هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف كانت باهظة جدا[2]؛
- يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البترين يؤدي إلى تلوث الهواء؛
- البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية و السياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة؛
- يعتبر البترول مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله؛
- تبلغ المشتقات البترولية حوالي 80000 منتجا؛
- البترول هو المصدر الرئيسي للطاقة و يعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر و الفن الإنتاجي السائد؛
- تتركز معظم منابع البترول في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية؛
- تعتبر صناعة البترول من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية و تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتميز بالضخامة و التشابك في مختلف مراحلها.

[1] **أسامة فاضل الجمالي**: الطاقة و الاقتصاد و سوق النفط ، أساسيات صناعة البترول و الغاز الثاني الجزء سنة 1977: OPAEP،ص23

[2] **مشدن وهيبة** ، مرجع سبق ذكره ،ص07

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية لصناعة البترول

يعتبر البتـــرول مصدرا هـــاما للطاقة, بل أنه يحتل المرتبة الأولى عالميا كمصدر للطاقة ، و مصدر غني للعديد من المركبات و المنتجات الكيميائية ، مما يجعله من أهم البضائع في العالم ، و يمتاز البترول على الفحم و الغاز الطبيعي في طبيعته السائلة و التي تجعله سهل النقل عن طريق السفن أو من خلال خطوط الأنابيب لنقله إلى دولة أخرى، كذلك الطبيعة الصلبة للفحم تجعله صعب النقل من دولة لأخرى ، كـــما أن الطبيعة الغازية للغـــاز الطبيعي تجعل نقله باستخدام السفن عبر البحار و المحيطات أمرا صعبا، حيث يجب إسالته عند درجات حرارة منخفضة جدا مما يجعل عملية النقل مكلفة ماليـــا و تكنولوجيا و أمنيا و الدليل على أهمية البتـــرول ما قاله" السيـــاسي الفرنســـي كليمنصو *" Georges Clémenceau*

" قطرة بترول تعـــادل قطرة دم " ، و تجدر الإشارة إلى أن 60٪ من مخزون العالم من البترول يتواجـــد في الشرق الأوسط ، و حـــوالي 62٪ منه في الخمس دول التـــالية (المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة ، العراق، الكويت و إيران) بينما تملك الولايات المتحـــدة الأمريكية 3٪ تقريبا ، و لذلك قال " وستن تشرشل " : إن من يملك بتـــرول الشرق الأوسط يستطيع أن يحكم العالم [1].

المطلب الأول : البترول في العالم

يقدر عدد أبار البترول في العالم طبقا لإحصائيات مجلة البترول و الغاز لعام 2006 حوالي 47500 بئر منها 35000 في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، و يتم تصنيف الآبار إلى نوعين، أبار عمـــلاقة و هي التي يزيد مخزونها عند اكتشافها عن 500 مليون برميل، و ما عدا ذلك فتعتبر أبار عـــادية، و من هذا العدد الهـــائل من الآبار الموجودة في العـــالم يوجد 507 بئر عمـــلاق فقط، و لهذه الآبار العملاقة أهمية كبرى ، فهي تنتج ما يوازي 60٪من الإنتاج العالمي و تحتوي على 65٪ من مخزون البتـــرول في العالم[2]، غير أن الاكتشافات البتـــرولية في تناقص مستمر منذ أوائل ستينات القرن العشرين و حتى الآن و ذلك رغم حجم الاستثمارات

---

[1] **علقمة مليكه** ، الإستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة،مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف، الجزائر 08/07 أفريل 2008 ص 8.

الموقع الرسمي لمجلة البترول و الغاز متوفر على الحامل http://www.peakoil.net/GiantOilFields.html
اطلع عليه 2008/08/23

المخصصة للتنقيب عن البتـــرول و رغم تعاظم التكنولوجيا المستخدمة عن مثيـــلاتها في فترات سابقة، كما أن التوقعات المستقبلية للاكتشافـــات ستستمر في تنـــاقص، و يقدر حجم كـــل البتـــرول المتوقـــع اكتشـــافه حـــوالي 135 مليار برميل .

و تجدر الإشـــارة إلى أنه في عام 1980 تســـاوى الإنتـــاج العالمي من البترول مع ما تم اكتشـــافه في ذلك العام، و الذي يقدر 22 مليار برميل ومنذ ذلك العـــام فإن استهلاك العالم كل عـــام يفوق ما يتم اكتشـــافه في نفس العـــام.

أولا–الاحتياطي البترولي العالمي:

تستخدم مصطلحات عديدة للتعبير عن الاحتياطـــات البتـــرولية و لسوء الحـــظ فإنها لا تستخدم بنفس المعنى من قبل المعـــاهد والبـــاحثين و قد تم اعتمـــاد التعـــريف الشامل و هو.

1–تعريف الاحتياطي البترولي:

هو الثروة البتـــرولية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي والتقني و تتأثر مسالة تحديد الاحتياطي البترولي بالمتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا المعتمدة[1] في عمليات البحث و الاستخـــراج أو الكلفة و مستويـــات الأسعـــار لهـــذه المـــادة الأوليـــة.

2–أنواع الاحتياطي:

يمكن تقسيم لاحتياطي من زيت البترول إلى ثلاثة أنواع :

أ– الاحتياطي المؤكد: وهي كميات التي تسير المعلومات الجيولوجية و الهندسية بدرجة معقولة من اليقين إلى إمكانية إنتاجها في المستقبل ،من المكامن المعروفة بالبترول الاقتصادية و التشغيلية المتوفرة.

ب– الاحتياطات الراجح وجودها: و هي كميات مكتشفة و لكنها غير مقدرة.

ج– الاحتياطات المحتمل وجودها : وهي الكميـــات المتوقع أو المعتقد وجودها على أساس مقارنة الأوضاع الجيولوجية لطبقات الأرض المجاورة و التي أنشأت بها المحروقات،و على العموم و رغم اختلاف المصطلحات المستخدمة في العديد من الكتب و المجلات فان الاحتياطات المؤكدة هي المعتمدة في دراستنا عند التطرق إلى موضـــوع الاحتياطات البترولية .

[1] **حافض البرجاس**، الصراع الدولي على النفط العربي ، بيسان للنشر، بيروت ،2000 ، الطبعة الأولى ، ص23

3-تقديرات الاحتياطي البترولي العالمي:

تخضع تقديرات الاحتياطي المؤكد للتغير بالزيادة أو النقصان وفقا لعوامل أهمها:

أ-الإنتاج: يقل الاحتياطي بمقدار ما يتم استخراجه من النفط.

ب-الاكتشافات الجديدة: يضاف إلى الاحتياطي المؤكد تقديرات الاحتياطي في الحقول المكتشفة خلال العام، إذ يندر أن تتم جميع عمليات الحفر اللازمة لتأكيد الكميات خلال عام الاكتشافات فان الإضافة تقتصر على ما يتحقق تقديره بالفعل خلال ذلك العام بعمليات الحفر و التنمية.

ج-التوسعات: و تمثل الاحتياطات التي يتأكد وجودها نتيجة التوسع في حفر و تنمية الحقول الموجودة بالفعل و خاصة الحقول الحديثة الاكتشاف و التي لم يتم تنميتها بالكامل.

د-**إعادة التقدير**:كلما ازداد عدد الآبار المحفورة في حقل ما و كلما طالت فترة الإنتاج الفعلي منه، زادت و تحسنت المعلومات الجيولوجية و الهندسية الأساسية المعروفة عنه مثل درجة المسامية و سمك الطبقة المنتجة و نسبة المياه و غيرها، و في ضوء تلك المعلومات و النمط الفعلي لإنتاج الحقل المتجمع يمكن إعادة تقدير الاحتياطات المؤكدة بقدر أكبر من الدقة ،و من ثم تخضع التقديرات السابقة للتغيير زيادة أو نقصانا، و ما يجدر ذكره أن ما ينشر من تقديرات للاحتياطات المؤكدة يخضع لقدر كبير من الاعتبارات الاقتصادية و السياسية و مدى ملائمة ما ينشر لمصالح الجهة القائمة بالتقدير، و من الآراء الفنية المقبولة أن إطلاق صفة المؤكد على احتياطات النفط يجب أن يتراخى إلى أن يتم تنمية الحقل بدرجة معقولة بل و يكون الإنتاج قد استخلص جانبا مهما من الاحتياطات، و يذكر التاريخ أن بريطانيا قامت بخفض أرقام احتياطاتها إلى النصف تقريبا عندما تبين لها، في ضوء البيانات المجمعة عبر سنوات من الإنتاج، عدم صحة الرقم الذي كان ينشر من قبل، و حدث الشيء نفسه بالنسبة إلى احتياطات الغاز الطبيعي في المكسيك، و فيما يلي جدول يوضح تطور الاحتياطي العالمي المؤكد من البترول.

الجدول رقم 1.1 تطور الاحتياطي البترولي في العالم حسب المناطق

الوحدة: ألف مليون برميل

المناطق	نهاية 1987	نهاية 1997	نهاية 2007	النسبة من الاحتياطي الكلي
امريكا الشمالية	101,223	89,030	69,265	٪5,60
جنوب و وسط أمريكا	68,118	93,439	111,210	٪8.98
أوروبا	75,770	87,970	143,716	٪11,61
الشرق الأوسط	566,577	683,239	755,324	٪61,02
افريقيا	58.664	75,259	117,482	٪9,49
اسيا باسفيك[1]	39,843	40,842	40,847	٪3,30
المجموع	910,194	1069,302	1237,875	٪100

Source ; Bp.statistical review .world energy.2008

الشكل رقم 1-1 الاحتياطي العالمي من النفط حسب المناطق لسنة 2007

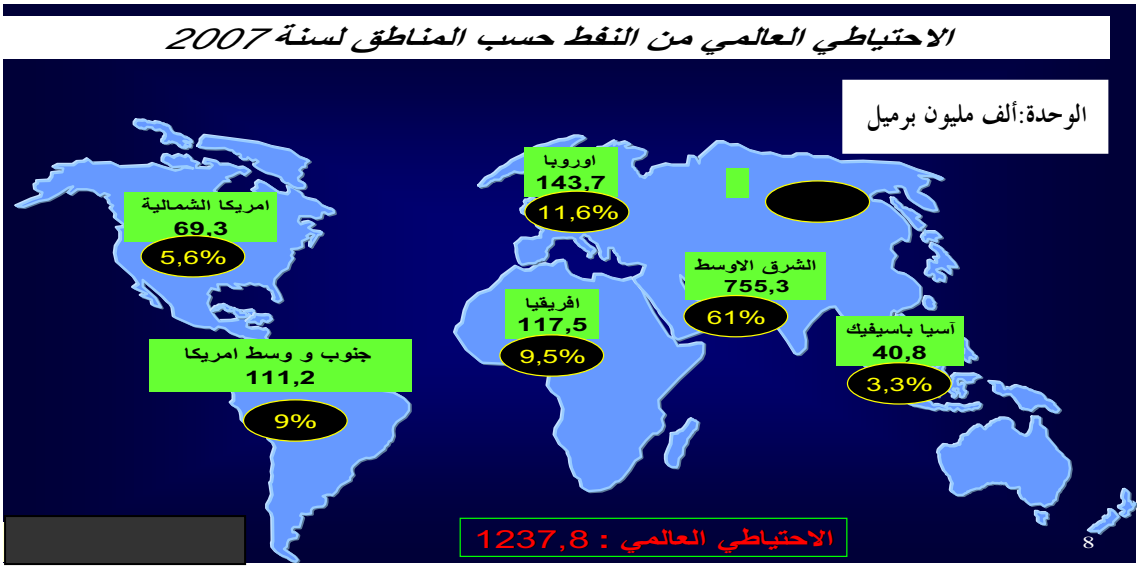

Source ; Bp .statistical review world. energy.2008

[1] تشمل آسيا باسفيك الدول التالية: استراليا ، بروني ، الصين ، الهند ، اندونيسيا ، ماليزيا ، تايلاند ، الفيتنام ، اليابان ،كوريا الجنوبية و غيرها.

يتبين من خـــلال البيانات الواردة في الجدول1-1 و الشكل 1-1 أن أكثر من 60٪ من احتيـــاطات البتـــرول موجودة في منطقة الشرق الأوسط و البالغة755,324بليون برميل من احتياطي عالمي قدر1237,875 بليون برميل مع نهاية سنة 2007.

و تليها منطقة أوروبـــا وأوروبـــا الشرقية بحـــوالي 12٪ من الاحتيـــاطي العـــالمي و المقدر بـــ 143,716 بليون برميل، ثم تليها كل من إفريقيا و جنوب و وسط أمريكا بحوالي 9٪ لكل منها من مجموع الاحتياطي العالمي ،و الملاحظ كذلك هو القفزة الكبيرة التي عرفها حجم الاحتيـــاطي العالمي حيث ارتفع من 910,194 بليـــون برميـــل سنة 1987 إلى 1069,302 بليـــون سنة 1997 ثم إلى 1237,875 بليـــون برميل سنة 2007 أي بنسبة زيادة وصلت إلى 36٪ مقـــارنة بسنة 1987.

إن النتيجـــة البسيطة و المؤكـــدة من هـــذه المراجعة للبتـــرول في العالم هي أن صنـــاعة استكشاف البتـــرول قد دخلت بقوة في النمو، فأنشطة الحفر و الإنتـــاج تسيـــر على قـــدم وســـاق و في كل جزء من العالم، و العوامل التي تساهم في استمرار عمليات الحفر و الإنتـــاج هي عوامل تجـــارية و فنية يمكن تعداد بعضها على النحو التالي :

- زيادة الطلب على البترول و الغاز في جميع أنحاء العالم لأنهما مصدري طاقة نظيفين يمتلكان كفاءة عالية.
- إدراك المتخصصين في الصنـــاعة البتـــرولية أنه يمكن زيادة حجم المساحـــات المكتشفة و الكميات المنتجة من البترول و الغاز في المناطق القديمة، لو تم تأمين البيئة التجارية الصحيحة و نظم الضرائب المقبولة و العادلة.
- ظهـــور تطـــورات تكنولوجية و تقنيات حديثة تقلل من مخاطر وتكـــاليف عمليـــات الاستكشـــاف و الإنتـــاج مثل تقنيات الحفـــر الأفقي، وظهـــور معـــدات ذكية و متطورة و الحواسيب الفائقة، و هذه ليست إلا بعض التطورات في التقنيـــات الأكثر أهمية في السنوات الأخيرة.
- ارتفاع أسعـــار البترول إلى مستويـــات مرتفعة أدى إلى إعادة الاستكشاف فيما يسمى بالآبـــار غير الاقتصادية و المناطق المكلفة التي تتميز بخصـــائص جيـــولـــوجية صعبـــة.

و من الجدير بالذكر أن تقديرات الاحتيـــاطات النفطية تتميز بالكثير من التباين، و الدليل على ذلك ما يستخلص من مقارنة تقديرات الشركة البريطانية للبتـــرول، بتقديرات هيئة المســـاحة الجيولـــوجية الأمريكية و التي تبنتها وكالة الطـــاقة الدولية و لم تعترض عليها أوبك، الشركة

البريطانية تقدر احتيـــاطات أوبك، في نهاية 2001 بنحو 821 مليار برميل[1]، بينما لا تتجاوز تلك الاحتياطات 612 مليار برميل حسب تقديرات المساحة الجيولوجية الأمريكية، و بذلك تزيد تقديـــرات الشركة البريطانية على تقديرات المســـاحة الجيولوجية الأمريكية بنحو 34٪.
و لتوضيح بصفة دقيقة جغرافية الاحتياطي البترولي إليك الجدول التالي :

الجدول 2.1 احتياطي أكبر 16 دولة من البترول في العالم لسنة 2007

الترتيب	الدولة	الاحتياطي البترولي المؤكد (مليار برميل)
01	المملكة العربية السعودية	264,2
02	إيران	138,4
03	العراق	115,0
04	الكويت	104,5
05	الإمارات العربية المتحدة	97,8
06	فترويلا	87,0
07	روسيا	79,4
08	ليبيا	41,5
09	كازاخستان	39,8
10	نيجيريا	36,2
11	الولايات المتحدة الأمريكية	29,4
12	كندا	27,7
13	قطر	27,5
14	الصين	15,5
15	البرازيل	12,6
16	الجزائر	12,3

Source ; Bp. statistical review .world energy.2008

[1] ويبلغ تقديرها 890 مليار برميل في نهاية 2004

ثانيا–الإنتاج البترولي العالمي:

في صناعة البترول يجب التفرقة بين مفهومين أساسين، أولهما القدرة الإنتاجية للبترول، و ثانيها إنتاج البترول و يقصد بتلك التفرقة إبراز أحد الأعراف التي جرى عليها العمل في الصناعة و هو الاحتفاظ بقدرة إنتاجية احتياطية أو مغلقة لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة،كما أوصت بذلك المجموعة الصناعية الغربية على اثر إغلاق قناة السويس أثناء أزمة السويس الأولى عام 1956،و كما حدث أثناء أزمة الخليج 1990 إذ قامت السعودية و الإمارات و فترويلا بتشغيل أبارها الاحتياطية المغلقة لتعويض ما يزيد على4 ملايين برميل يوميا مما فقدته السوق نتيجة توقف الإنتاج في العراق و الكويت.

إن السعر يؤثر في الإنتاج من خلال تأثيره في الطلب، فارتفاع السعر يؤدي إلى انكماش الطلب العالمي و من ثم يتقلص الإنتاج العالمي بالتبعية .

يفرض الفصل بين أوبك و غيرها من منتجي البترول لأن أوبك ستقوم بدور المنتج المكمل، بمعنى توسيع قدرتها الإنتاجية بحيث تقوم بسد الفجوة بين الإنتاج خارجها و الاحتياجات العالمية المتزايدة للنفط .

و انطلاقا من الافتراضيين السابقين، و متى تحدد الإنتاج الإجمالي في ظل سعر معين، فإن منتجي النفط من خارج أوبك يستجيبون للسعر فيرتفع إنتاجهم مع ارتفاع السعر و ينخفض مع انخفاضه و ذلك نتيجة لدخول أو خروج المنتج الحدي ذي النفقة الحدية المرتفعة .

و هنا تفترض التوجهات الغربية أن أوبك باعتبارها المنتج المكمل ليس أمامها من خيار إلا أن تغطي فجوة العجز و أن تتبنى اتجاها معاكسا لاتجاه المنتجين من خارجها، و معاكسا أيضا للمنطق الاقتصادي إذ تقوم بتخفيض إنتاجها كلما ارتفع السعر و تقوم بزيادة إنتاجها مع انخفاض السعر، و فيما يلي جدول يبين تطور الإنتاج البترولي العالمي حسب المناطق.

الجدول:1-3 الإنتاج البترولي في العالم حسب المناطق **الوحدة: ألف ب/ي**

المناطق	1987	1997	2007	النسبة من الإنتاج العالمي لسنة2007
أمريكا الشمالية	14.730	14.267	13.665	٪16,50
جنوب و وسط أمريكا	3.928	6.493	6.632	٪8,50
أوروبا	17.244	14.234	17.835	٪22,00
الشرق الأوسط	13.219	21.731	25.175	٪30,80
إفريقيا	5.451	7.768	10.317	٪12,50
آسيا باسيفيك	6.216	7.763	7.906	٪9,70
المجموع	60.790	72.230	81.532	٪100
أوبك	19.595	30.666	35.204	٪43,04
خارج أوبك	41.195	41.564	46.328	٪56,96

Source ; Bp. statistical review .world energy.2008

بلغ الإنتاج البترولي العالمي سنة 1913 حوالي 385 مليون برميل، و أخذ يتزايد بسرعة حتى وصل سنة 1938 إلى 1255 مليـــون برميل و إلى 3783 مليون برميـــل سنة 1950[1] و وصل سنة 2007 إلى 29759 مليـــون برميـــل.

و تبقى منطقة الشرق الأوســـط اكبر منتج للبترول و بنسبة 30,80٪ حسب إحصائيات سنة 2007 و تعتبر خمسة دول منها من أكبر الدول المنتجة و هي المملكة العربية السعـــودية, إيران، الإمـــارات العربية المتحدة، الكويت و العراق، ثم تليها منطقة أمريكـــا الشمـــالية بنسبة 16,5 ممثلة بالولايـــات المتحدة الأمريكية المكسيك و كندا.

و الملاحظ كذلك هو التطور السريع في إنتاج أوبك من عقد لأخر، حيث قفز من 19,595 مليـــون برميل يوميـــا سنة 1987 إلى 30,666 مليـــون برميل سنة 1997 و وصـــل إلى 35,204 مليون برميل سنة 2007، و الجدول المـــوالي يبين أكبر 12 دولة إنتاجا للبتـــرول في العالم.

[1] **Guy Chambon** : grands problèmes Economiques Contemporaines, 4 eme Edition Dalloz 1988 p:127

الجدول:1-4 أكبر 12 دولة منتجة للبترول في العالم حسب إحصائيات سنة 2007

الوحدة: ألف برميل في اليوم

الترتيب	الدولة	الإنتاج اليومي
01	المملكة العربية السعودية	10.412
02	روسيا	9.978
03	الولايات المتحدة الأمريكية	6.879
04	إيران	4.401
05	الصين	3.743
06	المكسيك	3.477
07	كندا	3.308
08	الإمارات العربية المتحدة	2.914
09	الكويت	2.625
10	فترويلا	2.612
11	النرويج	2.556
12	نيجيريا	2.355

Source ; Bp. statistical review .world energy.2008

يعـــرف إنتاج البتـــرول في العالم تطـــورا كبيرا في السنوات الأخيرة بفعل زيادة النمـــو الاقتصادي العالمي و زيادة الطلب على النفط لتغطية هذا النمو ،و ظهور دول صنـــاعية جديدة تزيد من طلبها للبتـــرول كالصين و الهند و كوريا الجنوبية، حيث ارتفع الإنتـــاج العالمي من البتـــرول سنة 2005 بـــ813 ألف برميل يوميـــا، و ذلك لتغطية النقص الحـــاصل من إنتاج اندونيسيا و إيران و فترويلا، و الدول الصنـــاعية الواقعة في منـــاطق بحر الشمال و أمريكا الشمالية[1]، في حين ارتفـــع الإنتـــاج العالمي سنـــة 2006 بـــ 125 ألف برميل يوميـــا.

[1] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة اوابك لسنة 2005 ص 120

ثالثا–الاستهلاك البترولي العالمي:

يتزايد الاستهـــلاك البترولي العالمي باستمرار حيث قدر مجموعة 653 مليـــار برميل حتى سنة 1992 أي بمعدل 65 مليون برميل في اليوم، و يستهلك البتـــرول في جميـــع دول العالم لكـــن بنسب مختلفة إذ أن 56٪ من حجم البترول العـــالمي المستهلك سنة 2007 كان من طرف دول منظمة التعـــاون الاقتصادي و التنمية، و تأتي الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة في طليعتها بـــ 20,697مليون برميل في اليـــوم بنسبة 23,85٪ من حجم الاستهـــلاك العـــالمي الذي بلغ 85,219مليون برميل، ثم يليها العملاق الصيني الذي أصبح ثـــاني أكبر مستهلك للبتـــرول بعد النهضة الاقتصـــادية التي عرفتها الصين في السنـــوات الأخيرة ب 7,854 م/ب/ي .بمعـــدل 9,30٪ ، ثم تليها اليابان ب 5,051 م/ ب/ ي .بمعدل 5,80٪ من الاستهـــلاك العالمي.

أما حسب المناطق الجغرافية فتدخل آسيا باسفيك الصدارة بـــ 25,5 مليون برميل في اليوم لسنة 2007 بمعدل 30٪ ، حسب إحصائيـــات الشركة البريطانية للبتـــرول BP و بنفس الحجـــم تقريبا تليها منطقة أمريكـــا الشمـــالية بأكثر من 25 م/ب/ي و .بمعـــدل 29٪ من الاستهـــلاك العالمي، ثم تليها منطقة أوروبا ب 20م/ب/ي و .بمعـــدل 24٪ ثم منطقة الشرق الأوســـط ب 6,2 م/ب/ي و .بمعـــدل 7,5٪، ثم جنوب و وسط أمريكا ب 5,5 م/ب/ي و .بمعدل 6,5٪، و أخيرا منطقة إفريقيا ب 3 م/ب/ي و .بمعدل 3,5 من الاستهلاك العـــالمي، و الشكل الموالي يبين اكبر 10 دول مستهلكة للبترول.

الشكل 1-1 :أكبر عشر دول مستهلكة للبترول في العالم لسنة 2007

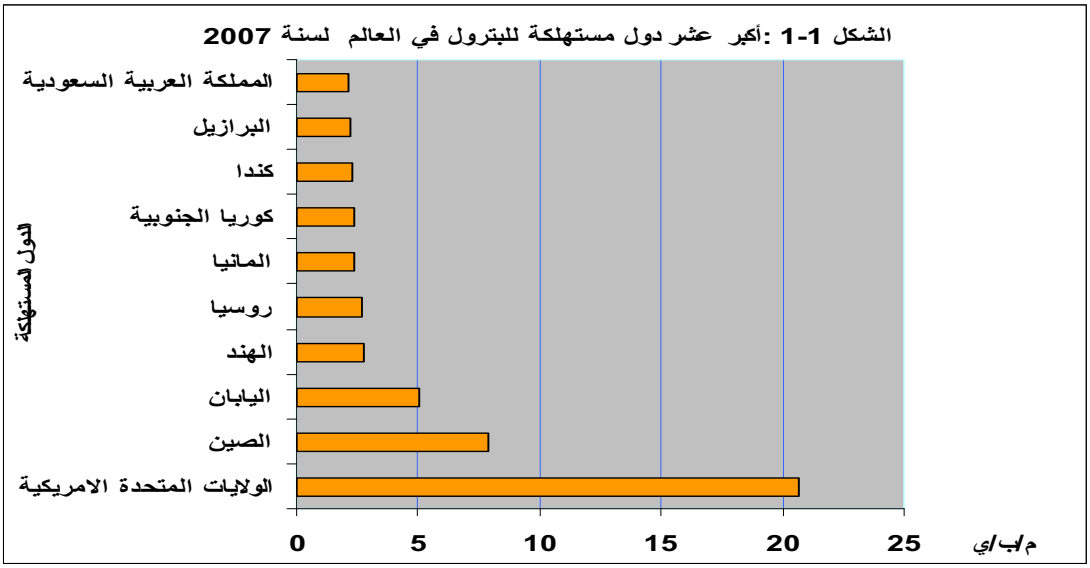

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على Bp. statistical review .world energy.2008

المطلب الثاني: التقييم الاقتصادي للثروة البترولية

يتسم البتـــرول باعتباره موردا طبيعيا ناضبا[1]، و بالتالي فإن قيمة البتـــرول تتحدد علميا بنفس الطريقة التي تتحدد بها ثروات باطن الأرض، أي حسب شـــروط الإنتـــاج في أصعب الظروف الطبيعية و الإنتاجية، و حيث البترول سلعة عالمية فقيمته الحقيقية تتحدد وفق شروط الإنتاج في أكثر الحقـــول كلفة، أضف إلى ذلك أن البتـــرول مصدر للطـــاقة و له بدائـــل طاقية منافسة و متنوعة كالفحم و الذرة ...، فان قيمته الحقيقية تقـــاس وفقا لشروط الإنتاج بالنسبة لأكثر موارد الطاقة كلفة[2].

إن هذا المنطلق النظري و العلـــمي لتحديد قيمة البتـــرول ينسجم مع موقف أكثر المـــدارس الاقتصـــادية انتشـــارا و شيوعا، و فيما يلي مختلف أساليب تقييم الثروة البتـــرولية و الثروات الإستخراجية حسب المدارس الفكرية .

أولا–تقييم الثروات الاستخراجية حسب المدارس الفكرية:

اختلفت أدوات تحليل مشكلة الثـــروات الاستخراجية عبر مراحـــل الفكر الاقتصادي، و فيما يلي أراء بعـــض المفكرين الاقتصـــاديين عبر تاريخ الفكر الاقتصـــادي.

1- تقييم الثروات الاستخراجية عند المدرسة الكلاسيكية:

من اجـــل توضيـــح تقييم الكلاسيك لقيمة الثـــروة الباطنية، سوف نعرض أفكار أهـــم روادها، " ادم سميث " و " دافيد ريكاردو".

فارتفـــاعات أسعار القمح التي عرفته انجلترا في القرن الثامن عشر، و الصراع الذي كان قائما بين مـــلاك الأراضي و أكبر المنتجين، أدى ذلك باهتمام المنظرين بمشاكل الأراضي الزراعيـــة وخاصة بمداخليها، أو ما يسمى بالريع الاقتصادي، و الذي يمثل جزء من الفائض الاقتصادي.

أ–مفهوم الريع عند "ادم سميث"

يذكر" ادم سميث" (1723-1790) في كتـــابه " ثروة الأمم"، أن الثروة لا تجد مصدرها في الأرض كما يتصـــور الطبيعيون و إنما في العمل الإنســـاني، فحسب سميث فإن الربح الذي يدره منجم على صـــاحبه لا يتناسب مع مطلق خصـــوبته، و إنما يتنـــاسب مع ما يمكن أن نسميه الخصوبة النسبية، آخذين بعين الاعتبار تفوقه على غيره من المناجم و من نفس النـــوع.

---

[1] **زياد الحافظ** ، أوضاع الأقطار النفطية و غير النفطية ، ندوة" دولة الرفاهية الاجتماعية " مصر ، 2005 ، ص 21

[2] **محمد احمد الدوري**، مرجع سبق ذكره، ص 245

و كذلك يرى أن الريع (دخل سيد الأرض) الذي يحصل عليه بسبب ملكيته لها دون أن يبذل أي جهـــد من جـــانبه، و من خلال هذان المفهومين، نستنتج وجـــود نوعين للـــريع .

- الريع الناتج عن الاختلاف الموجود في خصوبة الأرض.
- الريع الناتج عن ملكية الأرض ، و في هذا المعنى يقول "ادم سميث " أن ملاك الأراضي يحبون أن يحصدوا حيث لم يبذروا[1].

ب–مفهوم الريع عند "دافيد ريكاردو"

بالنسبة لريكاردو (1772-1825) فالريع هو ذلك الجزء من منتوج الأرض الذي يدفع لمالك الأرض، مقـــابل استغلال إمكـــانات الإنتاج و الأرض،فمن تحليل هذه المقولة نستنتج وجود ظاهرتان هما إنتاجية العمل و رأس المال من جهة، و الملكية الخـــاصة للأرض من جهة أخرى، فيرى ريكاردو أن الأرض الأقل خصوبة أو الأرض الحدية[2]، التي لا تمنح ريعا هي التي تمكننا من توزيع ريع الأراضي الأكثر إنتاجية .

فالريع هو تلك القيمة الناتجة عن خصم نفقات الإنتاج من الإيراد الكلي، أي هي عبـــارة عن جزء من الربح، و يتزايد الريع مع الزمن نتيجة لظهور قانون المردودية المتناقصة في الزراعة و ازدياد عدد السكان (نظرية مالتوس) فيلجئون إلى الأراضي الأقل خصوبة .

إذن فالأراضي الأقل خصوبة هي التي تحدد قيمة المنتجات الزراعية، أما المناجم الأقل إنتاجا فهي التي تحدد سعر الثـــروات الناضبة عن طريق كميات العمل و رأس المال و بما أن رأس المال يعتبر كنتيجة لعمل ســـابق، فنظرية **القيمـــة–عمـــل** هي التي تحدد لنا قيمة الريـــع أو الثروة الاستخراجية.

2–تقييم الثروات الاستخراجية عند المدرسة الاشتراكية الماركسية:

لم يقم " كارل ماركس " (1818 -1883) بمعالجة الثروات الطبيعية غير المتجددة و لكنه اهتم بمواضيـــع الريع العقـــاري و الذي طبقه المنظـــرين على المنـــاجم و الثروات الطبيعيـــة الناضبـــة، و من أجـــل توضيح طبيعة وقيمة الثـــروة انطلق ماركس في كتابه "رأس المال" من الفرضيتين التاليتين:

[1] **محمد دويدار** ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الإسكندرية ، مصر ، 1978، ص 454

[2] **محمد حامد دويدار و آخرون** ، أصول علم الاقتصاد السياسي ، دار الجامعات ، بيروت ، 1988 ، ص56

- عدم الخلط بين مفهومي الربح و الريع، فالأول يمكن أن يظهر في أي نشاط إنتاجي أما الثاني فيظهر في استخدام الموارد الطبيعية، باعتبار قيامه على أساس قوي وهو اختـــلاف الخصوبة و الجودة بين مختلف أنواع الأراضي.
- الندرة و التي تمثل مميزات المنتوج الذي لا يستطيع العمل القيام به.

يمثل الريع عند كـــارل ماركس ذلك الجزء من فائـــض القيمة المنتج في الزراعـــة و التي تســـوده أو تسيطر عليها علاقات الإنتاج الرأسمالية ،إذ يعتبر الريع ذلك الدخل الذي يتحصل عليه مالك الأرض أو صاحب العقار دون أن يســـاهم في العملية الإنتاجية، و يفرق بين ثلاثة أنـــواع من الريوع، الـــريع التفاضلي وهو النـــاتج عن الفروقـــات الموجـــودة في خصوبة الأرض، و الريع المطلـــق و هـــو الذي يحصـــل عليه مالك الأرض بصرف النظر عن درجـــة خصـــوبة تربتها، والريع الاحتكاري الذي ينتج في الأســـواق التي تكون فيها الموارد محتكرة .

3-تقييم الثروات الاستخراجية عند المدرسة النيوكلاسيكية:

يتحدد تكوين أسعار الثـــروات الطبيعية النـــاضبة حسب التيار الحـــدي عن طريق مفهوم (المنفعة و الندرة)، فيؤكد المنظرون النيوكلاسيكيون أن منتجـــات باطن الأرض تحددها كلفة آخر وحدة منتجة، فالريع العقـــاري يدفع لندرة الأرض، حيث أن عرضها منعـــدم المرونة[1]، فحسب المدرسة الحدية، فإن الريع ليس فقط ظـــاهرة تنتمي للمجـــال الزراعي، ولكنه أصبح مثل يوضح وجود أنواع من الريع الاقتصادي يدفع لكل عناصـــر الإنتـــاج و التي تقل أو تنعدم مرونة عرضها بالنسبة للسعر، و منه فان الريع أصبح ظاهرة ترجع لانعدام مرونة عرض عنصر من عناصر الإنتاج بالنسبة لسعره ، و انعدام هذه المرونة راجع لعدم تجدد إنتاج بعض العناصر.
و من أجل توضيح نظرة النيوكلاسيك لقيمة الثروة البترولية و الباطنية بصفة أعم نعرض أفكار أهم روادها، مارشال و هوتلينج.

أ –مفهوم الريع عند مارشال

فمارشال يميز بين نوعين من الريع، سعر كراء الأرض، سعر كراء المنجم، أو ما سماه بشبه الريع[2]، الذي ينتج عن عدم مرونة عوامل الإنتاج ، فيرى مارشال أن حساب سعر كراء المنجم لا يكون كمثل كـــراء الأرض، فمستثمر الأرض الزراعية يحـــاول أن يجعلها أحسن مما كانت عليه ، أما المؤسسة الاستخراجية (مستثمر الثروات الناضبة) لا يستطيع أن يجعل المنجم أحسن

[1] **محمد دويدار** ، مرجع سابق ، ص457

[2] **G.abraham-FROIS et Edmond BERREBI** 'rente.rareté.surprofit' ,economica,paris, 1980,p115

مما كـــان عليه ،حيث أن ريع المزارع يحسب سنويا لكن ريع المنجم يحسب عن طريق ما يسمى بالإتاوة، و التي تكون متناسبة مع كميات الإنتاج المستخرجة من الاحتياطيـــات الموجودة في الطبيعة.

فشبه الريع بالنسبة لمارشال لا يغطي فقط سعر الإنتاج و إنما تكلفة الإنتاج و كذلك تكلفة تهيئة حقل بتـــرولي بما يتناسب مع اكتشـــاف كميات جديدة من البترول، مقابل الكميـــات التي استخرجت أو ما يسمى بتكلفة النضوب .

ب- مفهوم الثروة البترولية عند "هارولد هوتلينج" Harold Hotelling "

يعتبر هوتلينج أن الثروة البترولية في الأرض هي عبـــارة عن قيم رأسمالية لمالكها، حيث أنها تنتج له عائد عن طريق تحديد قيمتها فالآبار البتـــرولية هي أصـــول منتجة، ففي حالة تـــوازن السوق، فالمنتجين و أصحاب هذه الأصول مستعدين لتحمل مخـــاطر الصناعة البترولية إذا كان هناك مقابلا مساويا لهذه الثروة، و يتم ذلك تحت قيد معدل الفائدة، فأي منتج في الصناعة الاستخراجية يبحث عن استرجاع رأس ماله المستخدم في هذه الصناعة و فوائده [1] ، و الطريقة الوحيدة التي يمكن للبئر أن يسترجع بها هذه الأموال ، هي عملية تقييم البئر ، فقيمة البئر في أي زمن t هي عبـــارة عن السعر الجـــاري لهـــذه السلعة المستخرجة مترو منها التكلفة الحدية للاستخراج، و يعبر عن هذه القيمة بالسعر الصافي حيث:

$$\lambda_t = p_t - c_t$$

λ_t : هو السعر الصافي p_t :هو السعر الجاري c_t : التكلفة الحدية للاستخراج

فالمشكلتان اللتان تعرض لهما هوتلينج هما تعظيم الربح و تحديد قيمة الربح الذي يتحصل عليه مالك الحقل البترولي ، فتقييم البئر يتم تحت تغير السعـــر الصافي حسب المعـــادلة التالية:

$$V_t = \lambda_t * R_t$$

V_t: قيمة الثروة البترولية R_t : الاحتياطات البترولية

و خـــلاصة ما توصل إليه هو أنه يوجد لأي كمية محددة من المورد الناضب وهنا البترول جدول زمني أمثل للاستخراج، و هو ذلك الجدول الذي يضمن ارتفاعا منظما لسعر المـــورد بمعدل سنوي يعـــادل سعر الفائدة، و هذا المعـــدل سوف يتحقق تلقائيا بفعل قـــوى السوق،

[1] **المكرطار فائزة**، التنبؤ بأسعار النفط المرجعية ، مذكرة ماجستير ،فرع القياس الاقتصادي ،جامعة الجزائر ،سنة 2000 ،ص 15

و سيضمن تحقيق الكفاءة و يعظم الرفاهية الاقتصادية[1]، فيكون جدول الإنتاج الأمثل من وجهة نظر هوتلينج هو الذي يحقق المعادلة:

$$P_t = P_O\, e^{rt}$$

بحيث:

- P_t : هو سعر المورد الناضب (البترول) في الزمن t.
- P_0 :هو سعر المورد الناضب(البترول) في الزمن الابتدائي $t = 0$.
- e :أساس اللوغاريتم الطبيعي. r: سعر الفائدة. t : الزمن

ثانيا–التكاليف و الريوع البترولية:

تختلف الصناعات المنجمية عن الصناعات الأخرى بعدم إعادة إنتاجها، فالثروة الطبيعية لا تنتج ولكن هي ثروة منّ بها الله من يشاء .

1– التكاليف البترولية:

يتميز البتـــرول عن المنتجات الأخرى بصفة النفاذ ، التجانس و التنوع ، الطبيعة الدولية و التنموية الاستخراجية ،و كذلك الطبيعة التكاملية، و الكثافة الرأسمالية و التكنولـــوجية المرتفعة ، في كل مرحلة من مراحل الصناعة البترولية ، و لذلك تتعدد تكاليفه باختلاف مراحل صناعته.

أ–تكاليف البحث و التطوير و التنمية: هي مجموع ما ينفق على نشاطات البحث و التنقيب على هذه الثروة، و كذلك على تنميتها و تطويرها و تنقسم إلى[2]:

- **تكاليف البحث و التنقيب** : و هي مجموع التكاليف المنفقة على إيجاد البترول ، و تتمثل في تكاليف الدراسات المخبرية و الجيولوجية ، تكاليف الحصول على اتفاقيات الاستثمار بين الشركات البترولية و الدول المالكة للثروة البترولية ، تكاليف حفر الآبار الاستكشافية .
- **تكاليف التنمية و التطوير**: تتمثل في عمليات استغلال الحقل البترولي و ذلك بوضع معدات خاصة لحفر الآبار ، و تمثل تكلفة الحفر حوالي 30٪ في المتوسط من التكلفة

[1] **كـــتوش عاشـــور**" الغـــاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004/2003 ص 20 .

[2] **محمد احمد الدوري** ، مرجع سبق ذكره ، ص130

الكلية للتطوير، و تختلف تكاليف التنمية و التطوير حسب نوعية الحقل البترولي ، نوعية البترول و كثافته ، المحيط الجغرافي .

ب- تكاليف الاستغلال: يتميز استغلال الثروات الباطنية بمردودية متناقصة عبر الزمن ، و تكاليف متزايدة ، و تتناقص المردودية إذا توفرا شرطا ، كثافة الاستخراج و ارتفاع معدل الاستخراج ، فكثافة الاستخراج تبين لنا خصوبة الثروات الباطنية التي تبقى ثابتة ، أما ارتفاع معدل الاستخراج فانه حتما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الحدية و المتوسطة للإنتاج ، كارتفاع تكاليف وسائل الإنتاج.

ج- التكاليف التقنية للإنتاج: إن الشركة البترولية تتحمل مجموعة من الأعباء عند مستوى الاكتشاف ، فهذه النفقات لها ميزة الاستثمار ، أين يكون هيكل و مستوى النفقات مرتبط بالمساحة الجغرافية، فإذا كانت هذه الاستثمارات توصل المستثمر إلى اكتشافات تجارية هامة ، فان تكاليف البحث و التطوير و الاستغلال تتداخل فيما بينها إلى مجموع احتياطات الحقل البترولي لتعطي التكلفة التقنية للإنتاج ، و نظرا لانخفاض التكاليف في منطقة الشرق الأوسط فنجد أن تكلفة البحث و التنقيب تصل إلى اقل من نصف دولار للبرميل ، أما تكلفة التطوير و الاستغلال فهي اقل من 2 دولار ،و بما أن هذه المنطقة تحتوي على أكثر الاحتياطات من البترول في العالم ، فنلاحظ أن التكلفة التقنية للإنتاج تتراوح ما بين 1 إلى 4 دولار للبرميل ، عكس الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الغربية و التي وصلت التكلفة التقنية إلى 9 دولار للبرميل.

2- الريوع البترولية:في قطاع البترول نجد ثلاثة أنواع من الريوع و التي تحددت وفق شروط الإنتاج و التوزيع و هي كالتالي :

أ-الريع التفاضلي : مناطق إنتاج البترول في العالم متنوعة و مختلفة في مقدار و مستوى تكاليف الاستغلال ، فبعضها مرتفع و البعض الأخر متوسط ، و الأخر متدني و الفرق الموجود في تكلفة الاستغلال لمختلف المناطق البترولية ينجم عنها ما يسمى بالريع التفاضلي ، و هناك ثلاثة أنواع من الريع التفاضلي :

- **ريع الخصوبة:** كل حقل بترولي ينفرد بمميزاته الخاصة،أين تكون ظروف الاستغلال مختلفة ، فنفس الكمية من المال المستثمر في حقلين مختلفين تعطي كميات مختلفة من المنتوج ، أي أن الريع يمثل لنا الفرق الموجود بين تكاليف الاستغلال لحقلين بتروليين

مختلفين و في سوق معطى ، فهذا التفاضل يفسر بالتغير الطبيعي للخصوبة[1] في الحقول البترولية.

- **ريع الموقع** : و هو ناتج عن المسافة التي تفصل حقول البترول عن أسواقها ، أي تكلفة النقل هي التي تعبر عن هذا النوع من الريع ، فالمنتجين الذين يقتربون من السوق يتحصلون على أكبر ريع من الذين يبتعدون عنه فالأسواق الأوروبية تفضل نفط الجزائر و ليبيا نظرا لقرب المسافة.
- **ريع النوعية** : هو الريع الناتج عن اختلاف في نوعية البترول ، فنسبة الكبريت في البترول و كثافته تتحكم و تؤثر في سعر برميل البترول.

ب- الريع الاحتكاري :يمثل الريع الاحتكاري المبالغ المدفوعة من قبل مستغل الثروة البترولية للطرف المالك الأرض، و هذا ما يسمى بتكلفة الإتاوة فيجب أن يدفع الريع منذ بداية عملية الاستخراج إلى غاية نضوب الثروة ، و هو يتناسب طرديا مع حجم الإنتاج بالزيادة أو بالنقصان.

ج-ريع الندرة : كل ما يتواجد من البترول في الطبيعة محدد بكميات معينة ، طبقا لما يتوفر و يتوقع من مستويات التكلفة و المعرفة التقنية، فكل ما يستخرج من البترول لا يمكن تعويضه إلا بجهود استكشافية جديدة ،فيستلزم الأمر القيام باستثمارات هائلة تتصاعد مقاديرها مع الزمن، نتيجة للمخاطر التي تصاحب الصناعة البترولية ، فلا يصح القول أن في ظروف المنافسة الكاملة يتساوى سعر البترول الخام مع التكلفة الحدية للإنتاج، فسعر البترول لابد أن يكون مرتفعا بما يسمى ريع الندرة ، فيجب إضافة تكلفة ضمنية للتكاليف الحدية للإنتاج ، نتيجة لصفة النفاذية التي يتميز بها البترول .

و بعد أن قمنا بتحليل مختلف التكاليف و أنواع الريوع، نستطيع أن نقول أن سعر البترول يتحدد وفقا لثلاثة متغيرات هي تكلفة الإنتاج، الربح و الريع.

المطلب الثالث:أهمية البترول في المجتمع الصناعي الحديث

إن أهمية البترول تنعكس و تتجسم في جوانب رئيسية متعددة هي كالأتي:

أولا-أهمية البترول على الصعيد الاقتصادي :

تشكل الطاقة برأي علمـــاء الاقتصاد المحدثين أمثال ألدمان و فرانكل عـــاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل و رأس المال و التنظيم و تعتبر الطاقة البترولية لحد الآن

[1] **Y.MAINGUY** ,L' Economie de l'énergie,Dunod , paris ,1976 ,p254

الأوفر و الأسهل و الأفضل ،كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة و اعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.

1-دور البترول في القطاع الصناعي :

يكرس ثلث البتـــرول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة و يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول.

ما يميز البترول كمادة أولية أنه لا يمكن استعمالها إلا بعد إجـــراء عدة عمليات إنتاجيـــة عليها, و الصنـــاعة البترولية في حد ذاتها سواء الإستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاط صنـــاعي واســـع و كبـــير بحيث تحتل مكانة لها فعاليتها في القطـــاع الصناعي ككل بما تســـاهم به في الإنتاج و الدخل الوطني، بالإضـــافة إلى الأنشطة الصنـــاعية التي تعتمد على المنتجات البترولية و هي الصـــناعة البتروكيماوية و التي يتزايد عددها باستمرار و بصورة غير محدودة و يتجاوز مجموعهـــا حاليا عشرات من الصناعات الأساسية و الكبرى و في أبرزها[1]،

(صناعة الأسمدة الكيماوية، صناعة المطاط الصناعي، صناعة الجلود الصناعية ، صناعة النسيج الصناعي ، صناعة المنظفات و المذيبات الكيماوية، صناعة مواد التجميل و العطور ، صنـــاعة المستحضرات الطبية، صناعة الأصباغ، صناعة المواد البلاستيكية، صناعة مواد و أدوات الكتابة، صناعة البروتين...الخ)

إن هذه الصناعات البتروكيماوية تساهم بفعالية كبيرة و مؤثرة في عملية التطوير و التقدم الاقتصادي ،خاصة و أن منتجاتها السلعية أصبحت أساسية في مختلف النشاطات الاقتصـــادية، لذلك فان البتـــرول ليس مقتصرا على عملية إنتـــاجية صنـــاعية واحدة ،بل هو مصدر للعديد من العمليات الإنتاجية الصناعية المتلاحقة و المتميزة الواحدة عن الأخرى.

2-دور البترول في القطاع الزراعي:

دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم " البترو- زراعة " و ذلك لسببين لرئيسيين هما:

-البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة .

-استعمال المنتجات البتروكيماوية و أثرها في التقدم الزراعي.

---

[1] **مزارشي فتحية، مداني حسيبة** ، استراتجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة ، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف، الجزائر، 08/07 افريل 2008 ، ص5

و في هذا السياق نشير إلى أن مع ارتفاع أسعار البترول سيصبح استخدام الجرارات الآلية أكثر كلفة، و سيؤثر ذلك مباشرة على سعر الحصيلة الزراعية، و الذي سيرد مباشرة على سعر الغذاء الذي يشتريه المستهلك و يستمر الأمـــر كذلك في السنوات الأولى من بلـــوغ ذروة البترول, و لكن مع تناقص وجود البترول كلية قد يضطر الفلاح إلى الاستغناء عن الجرار الآلي. و الذي سيتحول إلى قطعة من الحـــديد ليس أكثر، و سيؤدي ذلك إلى العودة إلى معـــدلات الإنتاج الزراعي التي ألفها الإنسان في بداية القرن العشرين و ما قبلها , و سيقل الإنتاج الزراعي و لن يصبح كافيا لإطعام الستة ملايير إنسان الذين يعيشون الآن على سطح الأرض كما يجب الإشارة كذلك إلى دور المنتجات الكيمياوية في حل مشكلة الغذاء العالمية التي يعاني منها حوالي 50٪ من سكان العالم[1]، ففي دراسة صادرة عن منظمة الأغذية و الزراعة أشارت إلى أن الحل الأنسب لحل مشكلة الغذاء هو التوسع في استخدام الأسمدة و المبيدات الحشرية.

3- دور البترول في القطاع التجاري:

يشكل البترول و منتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة ، فالشركـــات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية ، ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا كبيرة ، ففي سنة 1984 قدرت الأربـــاح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية الغربية حوالي 27 مليار دولار، كان نصيب الاحتكارات الأمريكية منها حوالي 20 مليار دولار، و خلال السنوات 1974-1983 حولت الشركات البترولية الأمريكية إلى بلدها الأم ما مقداره 110 مليار دولار كربح صافي نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج كما حولت الشركات البترولية البريطانية و الهولندية و الفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات ، إذن يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات ، تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول، هي الدول المنتجة للبترول و الدول المستهلكة و غير المنتجة، و بلدان الشركـــات البترولية الكبرى و بينها بلاد غير منتجة للبترول لكنها تعمل عبر الدول و الشركات المتعددة الجنسيات.

4- دور البترول كمصدر للإيرادات المالية:

يتضح هذا الدور بصفة جلية في اقتصاديات الدول المنتجة و المصدرة للبترول، و التي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على البتـــرول في الدخل الوطني و التراكم الرأسمالي ، وفي تمويل خطط التنمية الاقتصـــادية، فالإيرادات البترولية لا تتعلق فقط بالدول المنتجة له وإنما كـــذلك الدول

[1] **مشدن وهيبة** ، مرجع سبق ذكره ، ص.12

المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم البترول في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات بترولية، ولقد شكلت نسبة مساهمة البترول في الدخل الوطني لمجموع الدول العربية لسنة 2005نسبة قدرت بـ 38,8٪ أي ما يعادل 413,6 مليار دولار[1].

ثانيا– أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي:

إن بلدان أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية قد أعيد بناؤها بفضل البترول الذي يتألق دوره في المجال الاجتماعي.

1–دور البترول في قطاع المواصلات:

أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35 % من مجموع البترول المستهلك في العالم ويعتبر البترين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات و البواخر، الكيروزين وقود الطائرات النفاثة، وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة و تحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية.

2-دور البترول في توليد الطاقة الكهربائية :

يؤمّن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة والنظافة.

3–المنتجات البتروكيماوية و استخداماتها:

حلت المنتجات البتر وكيماوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل مواد البلاستيك، الألياف الصناعية، المنظفات، المطاط، الأدوية، ، الأسمدة.

4–البترول كثقافة ورمز:

لقد أصبح البترول رمزا للثروة والحظ، بينما كان الذهب ولفترة طويلة يقوم بهذا الدور، وتشكلت وفقا لذلك ثقافة لدى الشعوب رسمت صورا متشابهة لهذا المصدر الطاقوي، تجسدت في الإبداعات السينمائية والأدبية أو حتى ميادين ثقافية أخرى تبرز معنى الثروة للبترول في ثقافة الشعوب ضمن تلك الأعمال[2].

---

[1] التقرير العربي الاقتصادي الموحد لعام 2005 ص5.

[2] **الطيب داودي** ،الابتكار كبديل استراتيجي يحقق التنمية المستدامة في قطاع المحروقات عرض حالة مؤسسة سوناطراك ، المؤتمر العلمي الدولي ، التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد أيام 08/07 افريل 2008 ، ص6

ثالثا– أهمية البترول على الصعيد السياسي:

إن علاقة البترول بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه إلا أنه أصبح محورا في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة ،حيث كتب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1924 عند افتتـــاح اللجنة الفدرالية للبترول أن " تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك البترول ومنتجاته" و يعتقد ساسة الولايات المتحدة أن البترول هو الإنتاج العـــالمي الذي يجب أن يبنى على أســـاسه السلام, لذلك بات يشكل عامـــلا مؤثرا في صنع القرار السياسي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة معا.

1–بروز الدور السياسي للبترول :

المعروف أن توزيع الثروة البترولية في العالم هو توزيع غير متساو فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية ،تمتلك احتياطيا كبيرا من البترول في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى باستثناء الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي السابق محرومة منه ، هذا الواقع جعل من البترول و كيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي و الاستراتيجي لدول العالم الصناعي، و أصبحت المناطق الحيوية كالشرق الأوســـط و شمال أفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف هذا القرن وحتى الآن، كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجـــاه الوطن العربي لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضـــوع البترول الذي تعتبره مادة إستراتيجية لأمنها القومي تطبيقا لهذا المبـــدأ دأبت منذ منتصف هذا القرن على إقامة الأحلاف السياسية وإنشاء القواعـــد العسكرية لتأمين تدفق البترول و حماية طرق إمداداته.

وقد برز الدور السياسي للبترول بشكل فعـــال من خلال الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ظل الصـــراع العربي – الإسرائيلي فمن أزمة السويس سنة 1956 مرورا بحرب أكتـــوبر 1973 إلى الحرب العراقية – الإيرانية سنة 1980 ثم حرب الخليـــج سنة 1991 و العدوان الأخير على العـــراق سنة 2003 كان البترول في كل هذه الحروب عنوانها الأكبر و هدفها المعلن و الخفي حتى أطلق عليها تسمية " حروب البترول".

2– البترول كسلاح سياسي:

لقد استعمل البترول كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة حيث استعملته الشركات البتـــرولية للضغط على الحكـــومات التي أممت بترولها ، أو التي حاولت أن تتمرد على عقـــود الامتيازات أو بسبب المنـــافسة كما استخدمته الدول المنتجة للبترول لبلوغ أهداف سياسيـــة

أو لتحسين أوضاعها الاقتصادية ،و استعملته الهيئات الدولية للضغط على دول رأت أنها حادت عن الإجماع الدولي.

رابعا–أهمية البترول على الصعيد العسكري:

يقول "أوكونور" في كتابه إمبراطورية البترول الصادر في موسكو سنة 1985 " من يملك البتـــرول سيملك العالم لأنه بفضل المـــازوت سيسيطر على البحر و بفضل بترين الطائـــرات سيسيطر على الجـــو وبفضل بترين السيـــارات سيسيطر على البر، بل أكثر من ذلك إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها من البترول سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة"

1– البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية:

يقدر الطلب العسكري العالمي على البترول ما بين 2,5 و 4,5 م /ب/ي أي ما يعادل 5% من الاستهلاك البترولي العـــالمي و ترتفع هذه النسبة في حالة الحروب، و يحتل الوقود النفـــاث من (الكيروسين) مركز الصـــدارة بين المشتقات البترولية المستعملة إذ تصل حصته إلى أكثر من ثلثي الاستهلاك البترولي العسكري، وبالرغم من التطور الحاصل في الأسلحة النووية فإن الخيـــار النووي لازال مخيفا.

2–التجهيزات البترولية ذات الأغراض العسكرية:

تعتبر التجهيزات المعدة لنقل الوقـــود خاصة البترول من أهم و أكبر التجهيزات العسكرية التي يتوجب على القوات المسلحـــة نقلها و توزيعها في مناطق القتـــال و تشمل على خزانات ضخمة ، ناقلات كبيرة، سكك حديدية، سيارات حوضية و خطوط أنابيب يعتبر خط أنابيب حلف الناتو أطـــول خط استراتيجي عسكري للوقود حيث يمتد مسافة 10000كيلومتر في غرب أوروبا و جنوبها و يخزن حوالي مليوني متر مكعب.

3–البترول و اتجاهات نتيجة الحرب :

إن الدولة التي تمتلك الوقـــود البترولي ما يكفي قواتها لفترة طويلة و تستطيع نقـــل تلك الإمدادات و تجهيزاتها إلى منـــاطق القتال هي الدولة الأكثر حظا في النصر إذا توفرت لها بقية العوامل.

4–البترول سببا للحرب أو هدفا لها:

يبقى العامل الاقتصـــادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها.

المبحث الثالث:تطور الصناعة البترولية في الجزائر

عرفت الصناعة البترولية في الجزائر تطورا ملحـــوظا إذا ما قورنت بالصنـــاعات الأخرى باعتبارها العصب الأســـاسي للاقتصاد الوطني ، هذا التطور كان راجع للشراكة التي تضاعفت خلال السنوات الأخيرة ، بحيث ساهـــمت في رفع قدرات الجزائر في الاستثمـــار بصفة معتبرة خاصة في مجال البحث و التنقـــيب، و سنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على أهم المراحل التي عرفتها الصنـــاعة البترولية في الجزائر بالإضـــافة إلى تطور الإمكانـــات البترولية ، و أخيرا إلى أهم الـــميزات التي أعطت للبترول الجزائري الدفعة القوية في الدخول إلى الســـوق البترولية و بأفضل الشروط.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع البترول في الجزائر

أولا-اكتشاف البترول في الجزائر:

تاريخ اكتشـــاف البترول في الجزائر كان مع بداية القرن العشرين ، و أول محاولة البحث و التنقيب عن البترول بدأت عام 1913، حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان و تم حفر بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات بترولية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان)، و واد قطرين (جنوب سور الغزلان) ، هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية و لا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب.

و في عام 1946 اكتشفت شركة بترول " الصور الفرنسية " أول حقل بترولي في واد قطرني ثم حقل برقـــة بالغرب من عين صالـــح عام 1952،و ابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول رخص للتنقيـــب من قبل الهيئة المشتركة بين " الشركة الفرنسية للبترول-الجزائر " و الشركة الوطنية للبحث و استغلال البترول في الجزائر .

أما تاريخ إنتاج البترول في الجزائر و الذي يمكن اعتباره تاريخ البترول الفعلي للجزائر، فلم يكن سوى في 1956 ، حيث تـــم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقـــل "عجيلة" و في نفس السنة تم اكتشـــاف اكبر الحقول البترولية في الجزائر و هو حقـــل "حاسي مسعود" و ذلك في جوان 1956 ، ثم توالت الاكتشافات و بدا الإنتاج و التصدير و الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة1958 ، إلى 20.7 مليون طن سنة 1969 ، و يقـــدر

إنتـــاج الجزائر لسنة 2007 حسب إحصائيات الشركة البريطـــانية للبترول من البترول الخام 86.1 مليون طن سنويا[1] .

و تتبع الجزائر حاليا سياسة بترولية جـــادة تسعى إلى زيادة الإنتـــاج و التصدير و ضمان حصتها في الأسواق العالمية و خاصة السوق الأوروبية و الأمريكية.

ثانيا- تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك:

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني ، و مع احتكار الشركات البترولية لمجمل الأنشطة البتـــرولية ، قررت الجزائر إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكـــارات الأجنبية ، فقـــامت بتأسيس الشركـــة الوطنية سوناطراك بتاريخ 31-12-1964 و كان من مهامها ما يلي :

- استعادة السيطرة على الثروة البترولية و بصفة تدريجية .
- القيام بجميع أنشطة التنقيب الإنتاج و النقل و تسويق المحروقات.

هذه الشركة بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، و استطاعت أن تشق طريقها و تتطور لتصبح أكبر و أهم شركة في الجزائر و إفريقيا، و تحتل المرتبة 12 في مجال البترول عالميا و من بين أهم المشاريع التي أنجزتها هذه الشركة ما يلي:

- خط أنابيب البترول الخام الذي يمتد من مصدره إلى سكيكدة ؛
- مصفاة لاستخلاص غاز البترول في حاسي مسعود ؛
- مد أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا الغربية.

فشركة سوناطراك تسعى ضمن إستراتجيتـــها ، إلى فرض نفسها على المستوى العالـــمي ، وضمن المجموعة التي تتحكم في دواليب قطاع البترول، ولقد تمكنت من ذلك نظرا لما يمثله هذا القطاع من أهمية إستراتيجية في التجارة الدولية و في الاقتصاد العالمي.

ثالثا–تأميم المحروقات :

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصـــادية، دون السماح لإطراف أخرى سواء محلية أو دولية بالعمل فيها.

[1] BP Statistical Review of World Energy June 2008 sur le site http://www.bp.com/statisticalreview consulter le 25-08-2008

و لقد عملت الجزائر في بداية السبعينات على تأميمات في قطاع المحروقات و مرت عملية التأميم بمراحل مختلفة .

- تأميم الشركـــات البترولية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1967- 1970 و كان هذا على النحو التالي[1] :
  - تأميم شركة Bp British petroleum في بداية 1967.
  - تأميم شركة ESSO . MOBIL OIL في 24 أوت 1967
  - -تأميم شركة شل SHELL في ماي 1968.
- تأميم الشركات البترولية الفرنسية عام 1971 بعد فشل المفاوضـــات بين الجزائر و فرنسا ، و هذا بسبب رفض الشركـــات الفرنسية لرفع سعر البتـــرول من 2.08 دولار للبرميل إلى 2.85 دولار للبرميل.

و كان ذلك في خطـــاب الرئيس الراحل هواري بومدين في 24-02-1971 و الذي نص على ما يلي:

- أخذ حصة 51٪ من الشركات الفرنسية العامـــلة في الجزائر مما يحقق الرقـــابة الفعلية على المحروقات ، و هذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56٪ من مجمل الإنتاج البترولي .
- التأميم الكامل لحقول الغاز.
- تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري، و كرد فعل على القرار الجزائري ضغطت الشركات الفرنسية على الجزائر و بأساليب مختلفة للتراجع عن هذا القرار و منها ما يلي :

- رفض تعبئة البترول الجزائري كوسيلة ضغط و حضر فعلي، و تأكيدهـــا على أن البترول الجزائري لا يمكن أن تجد له سوق خارج فرنسا[2] .
- الضغط على الهيئات الصناعية و المالية الدولية التي يحتمل أن تقيم علاقات اقتصـــادية مع الجزائر.

[1] **طيبوني أمينة**، تمويل الاستمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص111

[2] **بلعيد عبد السلام**: الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي،دار النشر، بوشان الجزائر،1990، ص49

و لقد واجهت الجزائر صعوبات في الدخـــول إلى الأسواق العالـــمية في بادئ الأمر بسبب تردد الدول في إبرام عقود مع الجزائر مجاراة للموقف الفرنسي، و التي هددت بنسف كل اتفاقية تبرمها هذه الدول مع الجزائر.

لكن بعد أن تبين للجميع مدى جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها و عدم العدول عن مواقفها ، قررت العديـــد من الدول الدخول في تعاملات مع الجزائر ، و أعتبر ذلك مكسبا للجزائر أكد خروجها منتصرة من معركة التأميم ، و فتحت أبواب التأميم للعديد من الدول المصدرة للبترول.

رابعا– السياسة البترولية الجزائرية بعد التأميم:

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرر و الاستقلال ، و من هنا كانت الموضوعـــات الأساسية المتعلقة بالبترول ذات طابع سياسي ، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية و إعادة تقييمها مبدأ دستوريا ، أقرته الجزائر في كل دســـاتيرها ، و تنص المادة 25 من دســـتور 1976 على أن" حق الدولـــة في ممارســـة سيادتها على مجـــموع ترابها الوطني و الـــمجال الجـــوي و الإقليم البحري و يشمل ذلك المـــوارد الطبيعية في باطن الأرض" ، و كذا الميـــثاق الوطني ثم دســـتور 1989 ، و كذلك الدستور الحالي 1996 في المادة 17 التي تنص على أن " الملكية العامة هي ملك للمجموعة الوطنية ، و تشمل باطن الأرض و الـــمناجم و المقالع ، و الموارد الطبيعية للطاقة، و الثروات المعدنية و الطبيعية في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية و المياه و الغابات"[1].

أما الجانب التنظيمي، فكانت قضية الأسعـــار حجر الزاوية والتي أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية ولـــم يعد للشركات البترولية أي دخل فيها، فأقرت مجمـــوعة من القواعد تضمنها مراســـم تشريعية عديـــدة صدرت في 12 أفريل 1971 تهدف إلى تنظيـــم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحله، وكذا جانب النظام الضريبي. ومن الموضوعات التي تناولتها ما يلي:

– تحديد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة للبترول الجزائري، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحدد أسعـــار منتجاتها النفطية بشكل منفرد دون الرجـــوع للشركات الأجنبية، بمعنى أن سعر البترول يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة، ولها سلطة تصليح الأسعار.

[1] الدستور الجزائري ل1996، مركز الإعلام و التوثيق لوزارة الداخلية.

– وبموجب هذه المراسيم كذلك، تم تعديل قانون الأسعار الذي نصت عليه اتفاقيات الامتياز الملحقة بقانون البترول الصحراوي لعام 1958 ، ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضريبة الواجبة التطبيق وتقدير قيمة الضرائب المستحقة والمتأخرة على الشركات الأجنبية، رغم تحديد الجزائر لمستوى أسعار بترولها (2.77 دولار للبرميل من ميناء الشحن بجاية ابتداء من أول يناير إلى مارس 1971)، إلا أنها أضافت شرطا مقتضاه أنه يمكن تغيير الأسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول، بمعنى أن التسعير يخضع لمبدأ تغير الظروف، وبما أن الجزائر عضو في منظمة الأوبك أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليه الحكومات الأعضاء في منظمة أوبك.

المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر البترولية

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية، غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات بترولية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها (الزبائن) يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم، هذا من جهة ومن جهة ثانية هو مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق البترول الدولية، ولذلك فمن المفيد جدا معرفة الإمكانات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات و حجم الإنتاج و التصدير من البترول .

أولا– الاحتياطي:

إن إتباع سياسة الاستغلال الأمثل للاحتياطات من المحروقات التي تؤدي إلى صيانة مصالح الأجيال القادمة أصبحت ضرورة لابد منها ، فما تتمتع به الجزائر اليوم من احتياطات البترول و الغاز قد لا يكون في المستقبل ، حيث أن استهلاك برميل اليوم سوف لا يعوض في المستقبل إلا إذا قبلنا بالخطر الكبير من أجل تعويض هذا البرميل من خلال مجهودات الاستكشاف،وذلك لتحقيق اكتشافات جديدة تضاف للاحتياطيات الموجودة، و قد أصبح هذا ممكنا في ظل وجود و تطور التقنيات التكنولوجية وتوفر فرص الشراكة مع الشركات البترولية العالمية[1] ، و الشكلين 1-3 و 1-4 يوضحان تطور الاحتياطي المؤكد من البترول و الغاز من سنة 1986 إلى سنة 2007 في الجزائر.

[1] **Mohamed Nasser thabet**, le secteur des Hudrocarbures et le developpemebt de l'ALGÉRIE, ENAL1989,p 114

الشكل رقم 1-3 تطور الاحتياطى من البترول فى الجزائر خلال الفترة 1986-2007

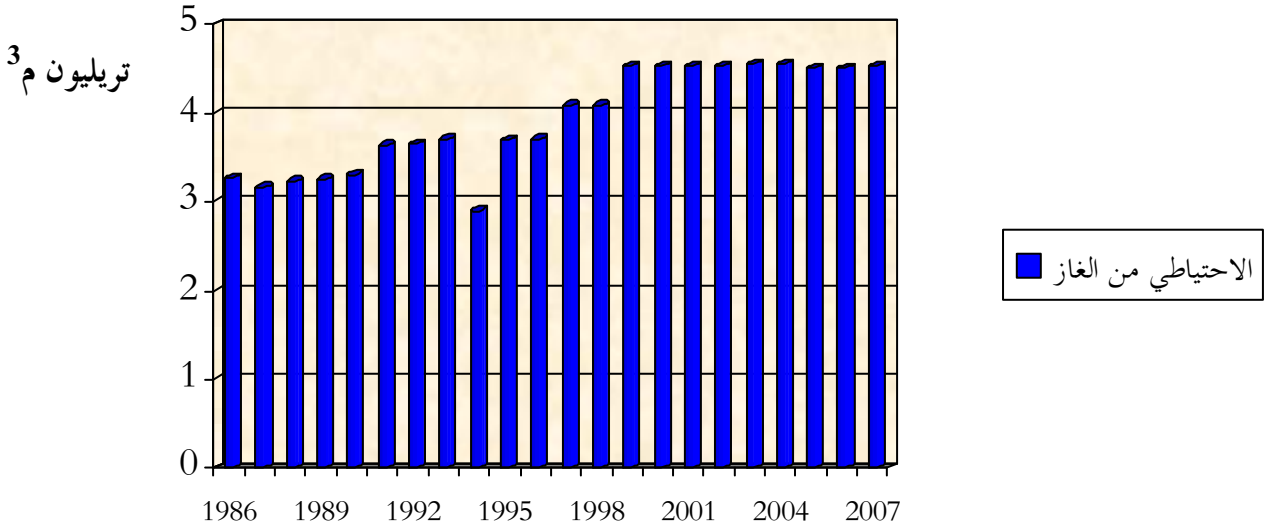

الشكل رقم 1-4 تطور الاحتياطى من الغاز في الجزائر خلال الفترة 1986-2007

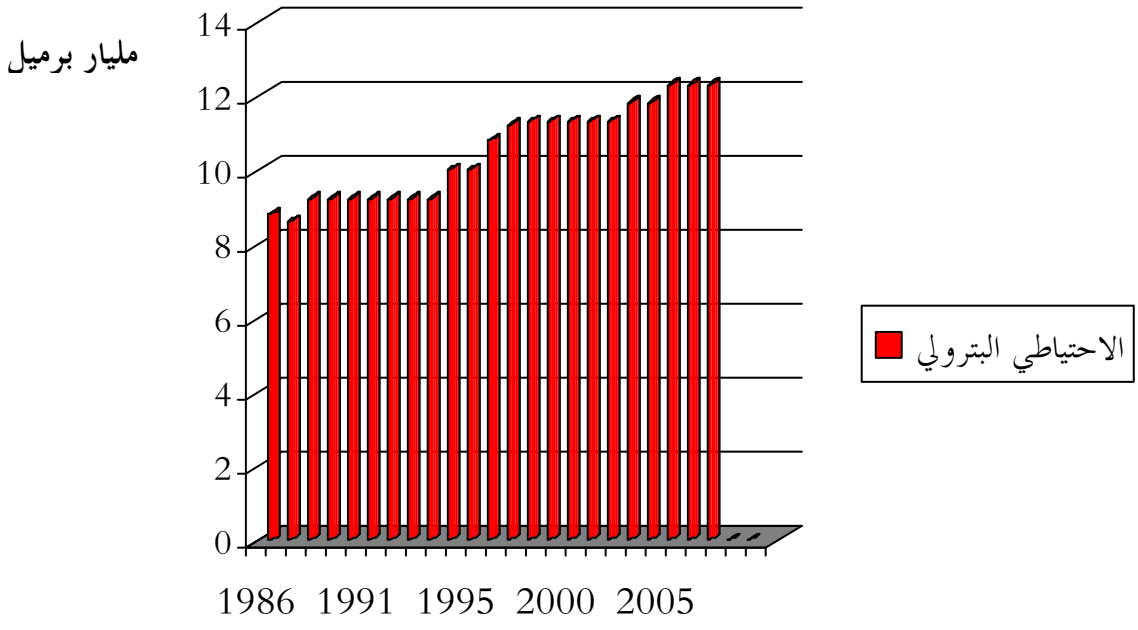

Source ; Bp.statistical review .world energy.2008 www.bp.com/statisticalreview le 25-08-2008

تحتل الجزائر حسب إحصائيات الشركة البتـــرولية البريطانية لسنة 2007 المرتبة السابعة عربيا من حيث احتياطيات البترول و بمعدل 1٪ من الاحتياطي العالمي ، و المرتبة الرابعة عربيا

من حيث حجم احتياطات الغاز الطبيعي بعد كل من قطر و العربية السعـــودية و الإمـــارات العربية المتحدة و بمعدل 2.5٪ من الاحتياطي العالمي .

و من الشكلين 1-3 و 1-4 نلاحظ أن جهود الاستكشاف التي قامت بها سونـــاطراك و شركائها أدت إلى زيادة حجم الاحتياطات المؤكدة من البترول و الغاز الطبيعي رغم تزايد الإنتاج في هذه الفترة ، حيث ارتفع حجم الاحتيـــاطي من البترول من 8.8 مليار برميل سنة 1986 إلى 10 مليار برميل سنة 1994 و إلى 12.3 مليار برميل سنة 2007 و هذا معناه أن الاحتياطات المؤكدة من البترول ارتفعت بنسبة 40٪ عما كانت عليه في سنة 1986.

كما نلاحظ كذلك تطور الاحتياطي من الغاز الطبيعي في الفترة 1986 -2001 حيث ارتفع من 3.26 تريليـــون متر مكعب سنة 1986 إلى 4.52 تريليـــون متر مكعب سنة 2001 ، و منذ ذلك الوقت فاحتيـــاطيات الغاز الطبيعي بقيت ثابتة و سجلت سنة 2007 نفس الكمية من الاحتياطي المسجلة سنة2001.

ثانيا– الطاقة الإنتاجية و التصديرية:

تعتمد الطاقة الإنتاجية لبلد ما على حجم الاحتياطات و على جهود الاستكشاف المبذولة من أجل التوسيع في حجم الاحتياطات ، و لذلك فان الجزائر فتحت قطـــاع الاستكشـــاف و الإنتاج البترولي أمام الشركات الأجنبية لأسباب تكنولوجية و اقتصادية و جيوسياسية، حيث أن أهم الأسباب من الناحـــية التكنولوجية هو تراجع إنتاجية الآبار البـــترولية و مهما كانت الحقـــول البترولية كبيـــرة فإنها تخضع لتراجع الإنتاجية ، و للمحافظة على مستويات الإنتاج يتطلب ذلك استثمارات رأسمالية كبيرة ، و تلعب الاستثمـــارات الأجنبية المبـــاشرة دورا هاما و مؤثرا في صناعة البترول بحيث تعتبر هذه الاستثمـــارات الركيزة الأساسية لصنـــاعة البترول و تبرز أهميتها في الأسباب التالية:

- ضعف المدخرات الوطنية ، و عدم توافر رأس المال الوطني للقيام بهذه المهام .
- ارتفـــاع درجة المخـــاطرة و عدم التأكد من مردودية هذه الاستثمارات خاصة في مرحلة البحث و التنقيب.
- احتياج صنـــاعة البترول إلى مهارات فنية و بشرية عالية و خبرات متخصصة خـــاصة في مراحل البحث و التنقيب.

و بناءا عليه فقد فتحت الجزائر هذا القطاع للشراكة و وفرت الضمانات الكـــافية ضد التأميم، و مكنتها من تحويل أرباحها دون قيود ، مما دفع الشركـــات البترولية للإقدام بسرعة

نحو الاستثمـــار في الجزائر ، و تدعمت علاقة الشراكة من خلال صدور القانـــون المتعلق بتشجيـــع و ترقية الاستثمـــار في الجزائر[1] ، الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصـــاد السوق و الاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي .

إن الطاقة الإنتـــاجية للجزائر تقارب 1.5 مليون برميل في اليوم و تسعى إلى زيادة طاقتها الإنتـــاجية إلى 2 مليون برميل مع حلـــول سنة 2010 مع تنفيذ استمارات في حدود 32.2 مليار دولار خلال الفترة 2006-2010 خصصت منها 8.6 مليار دولار للإنفاق خلال سنة 2006[2] ، و إن أحدث التقارير تؤكد أن الجزائر تحتل المركز الأول في شمـــال إفريقيا في مجال الطاقة و المصدر الثالث للغاز في العالـــم و المركز الرابع عشر في مجـــال البترول[3]، و أن الكمية المنتجة و المصدرة من البترول تتزايد من سنة لأخرى كما يوضحه الشكل أدناه

الشكل رقم 1-5 : تطور الطاقة الانتاجية و التصديرية من البترول في الجزائر خلال الفترة 1986-2007

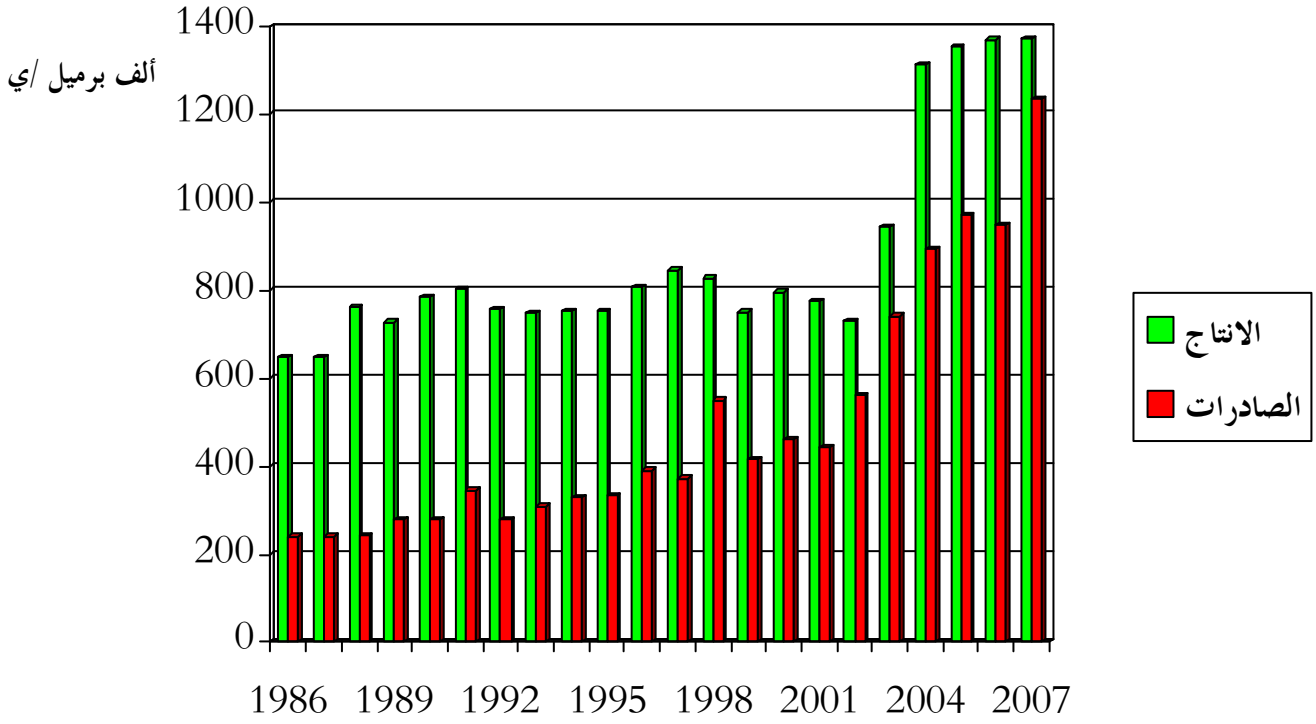

Source:OPEC , annual statistical bulletin 2007 www.opec.org le 25-07-2008 p 21

نلاحظ من خلال الشكل 1-5 أن الطاقة الإنتاجية و التصديرية للبترول في الجزائر قد حققت تطورا كبيرا و سلكت اتجاها متزايدا و هذا بفضل زيادة عدد الحقول

[1] المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993

[2] تقرير الأمين العام السنوي الثالث و الثلاثون ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ،2006، ص 25

[3] **مصطفى بودرامة** ، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة سطيف، الجزائر، 08/07 افريل 2008 ،ص 12

المكتشفة في إطار عملية الشراكة ،و كذا الارتفاع غير المسبوق للأسعار نتيجة لزيادة الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية، و استعمال التكنولوجيا الحديثة ،كما انه ينبغي الإشارة إلى مايلي:

- تطور حجم الإنتاج بنسبة 111٪ خلال عقدين من الزمن ، فمن 648.2 ألف برميل في اليوم سنة 1987 ارتفعت إلى 1.3716 مليون برميل في اليوم سنة 2007.
- تطور حجم الصادرات بنسبة 422٪ خلال عقدين من الزمن كذلك فمن 240 ألف برميل في اليوم سنة 1987 إلى 1.2355 مليون سنة 2007 .
- العلاقة الطردية بين حجم الإنتاج و حجم الصادرات فالزيادة في الإنتاج موجهة أساسا للسوق الخارجية و ليس للسوق الوطنية.

- قدرة الجزائر على الدخول في السوق العالمية و ضمان تطور حصتها داخل منظمة الأوبك و هذا راجع إلى المميزات الجيدة للبترول الجزائري و قرب المسافة بينها و بين أكبر المستهلكين (أوروبا الغربية).

- رغم الأزمة التي عرفتها السوق البترولية سنة 1998 بانخفاض أسعار البترول إلى مستويات دنيا، إلا أن الجزائر قامت بزيادة صادراتها بـــ176 ألف برميل في اليوم عن سنة 1997 و هذا ما يفسر أن الجزائر لا يمكنها التحكم في أساسيات السوق ،وهدفها الأساسي هو الحصول على المداخيل الضرورية بالعملات الصعبة من أجل ضمان سيرورة الاقتصاد الوطني و تغطية الواردات.

- تطور الإنتاج في الأربع سنوات الأخيرة، حيث عرف قفزة نوعية سنة 2004 فمن 942.4 ألف برميل سنة 2003 إلى 1.3114 مليون برميل سنة 2004 و إلى 1.3716 مليون برميل سنة 2007.

أما فيما يخص العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية من أجل مواجهة الطلب العالمي المتزايد تم في سنة 2006 حفر 61 بئر منها 50٪ في إطار عملية الشراكة و تم في 2007 اكتشاف 20 بئر منها 12 بئر في طار عملية الشراكة[1] بين سوناطراك و بقية الشركات البترولية العاملة في الجزائر، و فيما يلي تطور إنتاج سوناطراك و شركائها .

[1] **SONATRACH**. Rapport annuel 2007 .www.sonatrach –dz.com consulter le 26-07-2008

الشكل 1-6 تطور إنتاج البترول الخام لسوناطراك و شركائها

ألف برميل/ي

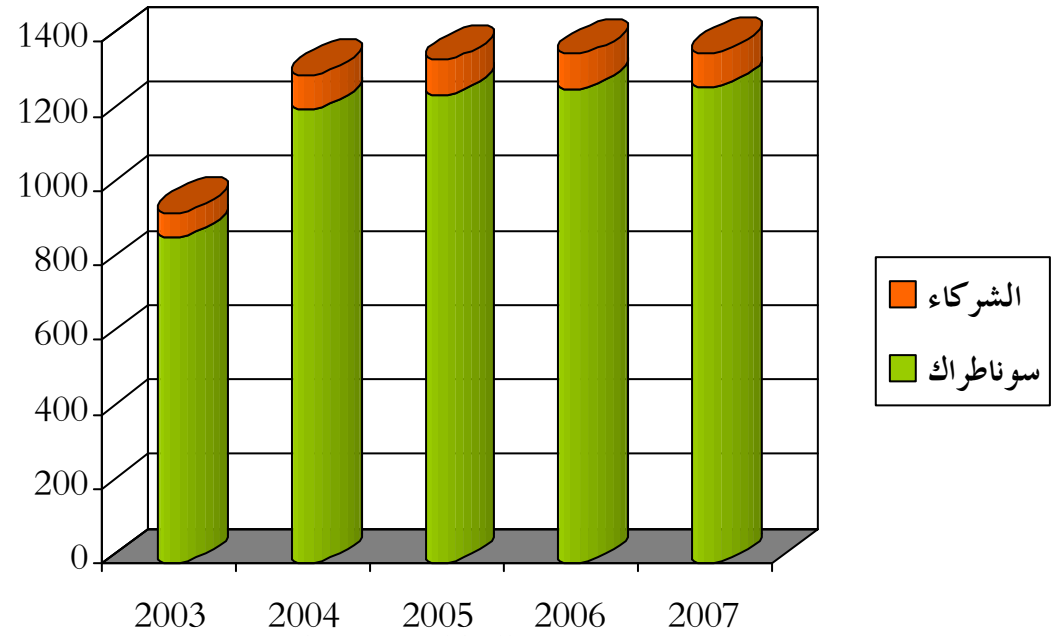

Source: OPEC . annual statistical bulletin 2007 op.cit p66

المطلب الثالث:تنافسية المحروقات الجزائرية

إن قيمة أي منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات أساسية هي الجودة ، التكلفة ، الآجال أي المزايا التي يقدمها أو يتصف بها المنتوج و تتمثل فيما يلي :

ا- **مزايا تنافسية تتعلق بالجودة** : مثل تميز المنتوج عن غيره بانفراده بتقديم ميزة أو خدمة معينة،أو الخصائص التي تملكها المؤسسة مثل التصميم درجة الابتكار ..الخ.

ب- **مزايا تنافسية تتعلق بالتكاليف**: فالمؤسسات الاقتصادية تبحث عن التكلفة الأقل في العملية الإنتاجية المتعلقة أساسا بالأيدي العاملة و المواد الخام و تكاليف النقل.

ج- **مزايا تنافسية تتعلق بالمدة** : أي أجال تسليم المنتوج و إيصاله للزبون أو السوق.

بناءا على هذا و مع ذكر أن منتوج البترول الخام لم تدخل عليه تحسينات معينة فان مقاييس التفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول ، و التي تدخل إلى جانب التكاليف و المدة في تحديد إحدى مكونات قوة التنافسية ، و من خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية الميزات التالية:

أولا–تنافسية المحروقات الجزائرية من حيث ميزة الموقع الجغرافي:

ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوربية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوربية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل" يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا، ونيجيريا أو روسيا، ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار(تكلفة الاستخراج والنوعية) فإن الجزائر قطعا تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب أوربا (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا وانجلترا) وفي السوق الأمريكية والكندية (المناطق الشرقية منها بالخصوص)، وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي أما بالنسبة لأوربا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة [1] (منطقة البنلوكس وشمال فرنسا). حتى وإن كانت الجزائر أقرب لبعض المناطق الأوربية، لكن الغاز الهولندي لا يستدعي نقله، إذ يمكن ربطه بشبكات توزيع الغاز بهذه البلدان، وهي نفس الوضعية تقريبا بالنسبة للغاز النرويجي ويبقى المنافس الكبير هو الغاز الروسي من حيث الاحتياط الأول في العالم (44650 مليار متر مكعب في عام 2007 أي ما يساوي 25.2 % من الاحتياطات العالمية لروسيا الفدرالية وحدها بدون دول الاتحاد السوفيتي السابق)[2]، ثم سهولة نقله عبر الأراضي الأوربية إلى شمال وشرق أوربا، ويصبح أقل كلفة بسبب "تقريب" المسافة بواسطة أنابيب الغاز برا مقارنة مع نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب البحرية، ويعد النفط الليبي منافسا أيضا للمحروقات الجزائرية وله أهميته، بسب قربه من الشواطئ الأوربية (إيطاليا)، وتبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل ، وهي تدخل في ميزة آجال توصيل السلعة للزبون مما ينعكس على خفض تكاليف النقل، وسنقدم جدولا يوضح المسافة بالكيلومترات بين الجزائر والمنطقة الأوربية مقارنة بأهم الدول المصدرة للمحروقات لهذه المنطقة.

[1] **بلعيد عبد السلام**: مرجع سبق ذكره، ص. 41

[2] Bp.statistical review .world energy.2008.

الجدول رقم 1-5 تقدير المسافة بين أهم الدول المصدرة للمحروقات و أوروبا الغربية

مناطق الاحتياطيات ضمن شعاع الدائرة مقدر بـــ	البلدان
2000 كلم	هولندا، النرويج، الجزائر
4000 كلم	قطر ، نيجيريا
6000 كلم	روسيا ، أبو ضبي ، فنزويلا ، ترينيداد

يبين الجدول ميزة موقع الجزائر الجغرافي، بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاه 2000 كلم بالنسبة لسوق الاستهلاك الأوربية، أي في وضع أفضل بكثير من الدول المنافسة لها، كما أن ميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوربية بين 1410 كلم عن (لوهافر) فرنسا و بـــ 1540كلم بالنسبة لانكلترا، وهي المناطق البعيدة نسبيا عن الجزائر لكنها ضمن شعاع دائرة 2000 كلم .

أما بالنسبة للسوق الأمريكية، فإن الجزائر تتفوق على غاز ونفط الشرق الأوسط والغاز الروسي في بلوغ السوق الأمريكية،حيث المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية تتراوح بين 3300 و 4000 كلم، بينما تزيد هذه المسافة لباقي الدول (بين 7000 و 8000 كلم لإيران و 5100 كلم لنيجيريا و 7200 كلم لإندونيسيا نحو الشواطئ الغربية الأمريكية)، مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة والمدة الزمنية اللازمة لتوصيل النفط إلى مناطق الاستهلاك و لم يكن الغاز الجزائري ليفرض نفسه بسهولة في السوق الأمريكية، لو لا حاجة الولايات المتحدة المتنامية من الطاقة ومن الغاز الطبيعي، حدا بها إلى البحث عن مصادر من مناطق أخرى، فكان العقد الشهير المبرم مع شركة "ألبازو" الذي كان يهدف إلى تزويد الساحل الشرقي للولايات المتحدة بالغاز الطبيعي الجزائري .

أما عن البترول الجزائري في السوق الأمريكية فلا يمكن له أن ينافس بترول الممونين التقليديين لأمريكا، ومنهم على الخصوص المكسيك وفنزويلا ونفط الخليج العربي، ويعود ذلك أساسا إلى الكميات المتواضعة التي تنتجها الجزائر مقارنة بالمنتجين الكبار الذين استطاعوا أن يرسموا لأنفسهم مكانة في السوق الأمريكية.

ثانيا–تنافسية المحروقات الجزائرية من حيث الجودة (نوعية البترول):

إن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـــ "صحاري بلند" يتضمن خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت و درجة كثافته ، فالبترول الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنواع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك و المشكلة لسلتها ، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة ، حيث قدرت كثافته 0.830 و هو يشمل على 34٪ بترين، 24٪ غاز وال ، 32٪ وقود التدفئة ، 8٪ زيت 1٪ برافين، كما أن أهم المنتجات المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي[1] ، و تعد من أجود أنواع النفط ، و يمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب و تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة و المصدرة له، و الجدول الموالي يبين مميزات الجودة للبترول الجزائري الخفيف مقارنة ببعض أنواع البترول لدول منظمة إلى الأوبك، خاصة فيما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت و درجة الكثافة النوعية.

الجدول رقم 1–6 مقارنة البترول الجزائري ببعض أنواع بترول دول أوبك

الدولة	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية (IPA)	نسبة الكبريت٪	النسبة النوعية للمنتجات البترولية٪		
				خفيفة	متوسطة	ثقيلة
الجزائر	**خفيف**	**44.0**	**0.14**	**35.0**	**35.0**	**29.0**
السعودية	متوسط	34.2	1.6	20.5	31.0	48.5
	ثقيل	27.3	2.84	16.0	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.35	25.30	55.35
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.0
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.0	30.6	44.4
	متوسط	34.0	1.95	22.0	28.0	50.0
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.0	40.0	48.0

المصدر: بتصرف من الطالب بالاعتماد على: محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 12

[1] محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 12

إن جودة البترول الجزائري مقارنة بالأنواع الأخرى خاصة ما يتعلق بالكثافة النوعية ، تجعل البترول الجزائري من بين أفضل أنواع البترول إنتاجا للمشتقات الخفيفة التي يزيد الإقبال عليها كما انه أقل اشتمالا على نسبة الكبريت و هي مميزات جيدة ، و من حيث السعر يمكن كذلك مقارنة البترول الجزائري ببعض الأنواع المشكلة لسلة أوبك.

الجدول رقم 1-7

مقارنة بين سعر البترول الجزائري و بعض الأنواع المشكلة لسلة أوبك عام 2007

البلد و نوع البترول	درجة الكثافة النوعية API	السعر دولار للبرميل
صحاري بلند الجزائري	**44**	**62.36**
السعودي الخفيف	34	55.94
السيدر الليبي	37	59.22
إيراني خفيف	34	56.28

المصدر: بتصرف من الطالب بالاعتماد على :Bp.statistical review energy.2008.

إن ميزة انخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب الموقع الجغرافي ، و ميزة النوعية تجعلان المحروقات الجزائرية ذات قدرات تنافسية كبيرة و ستستمر كذلك ، إذ لا يمكن تغيير هاتين الميزتين ، و هذا يعني أن الإقبال على المحروقات الجزائرية سيستمر أيضا لأسباب اقتصادية ،هذه القوة التنافسية إزاء المنتجين و المصدرين في الشرق الأوسط و روسيا سيمكن الجزائر من تحسين مركزها في السوق الدولية و ستستفيد من وضعيتها من :

- حصولها على عائدات مالية إضافية ، و الحصول على أرباح إضافية (الريع التفاضلي) .
- تجنبها تحمل أعباء مالية كبيرة في النقل و الشحن.

كل هذا يعطي للجزائر قوة تفاوضية أفضل نسبيا في إبرام العقود و مراجعة الأسعار من غيرها من الدول المصدرة، و لذلك يمكن أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية و السياسية مما يضفي عليها الطبيعة الدولية و أهمية خاصة، إلى جانب أنه المصدر الرئيسي للطاقة.

و من خلال استعراضنا للفصل الأول يمكن أن نستنتج ما يلي:

- البترول سلعة تتميز بصفة النفاذية و النضوب ، التجانس و التنوع ، الطبيعة الدولية و الكثافة الرأسمالية في كل مرحلة من مراحل الصناعة البترولية.
- هناك مجمـــوعة من المميزات و الخصائص تؤثر على جودة البتـــرول و تكاليف استخراجه و بالتالي تؤثر في الأخير على سعره.
- تتركز أهم الاحتياطيـــات البترولية العالمية في منطقة الشرق الأوسط ، في حين تعتبر الدول الصناعية الكبرى و خاصة الولايات المتحد الأمريكية أكبر المستهلكين للبترول محدثة الازدواجية البترولية بين الإنتاج و الاستهلاك ، و ذلك إما لافتقـــارها لهذه المادة أو لأجل حماية احتياطاتها من النضوب .
- يتحدد السعر البترولي وفقا لثلاثة متغيرات هي تكلفة الإنتـــاج ، الربح بالإضافة إلى الريـــع البترولي .
- لا تقتصر أهـــمية البترول في الجانب الاقتصـــادي فقط و إنما تتعدى أهميته إلى الجـــوانب الاجتماعية و السياسية و العسكرية.
- حققت الجزائر تطورا كبيـــرا في مجال الصناعة البترولية ، بفضل الشراكة التي أعطت نتائج ايجابية في زيادة الطاقة الإنتـــاجية و التصديرية للجزائر ، لكن تبقى سوناطراك الشركة الوطنية التي تسيطر على قطاع البترول في الجزائر .
- لقد بينت الإمكانات البترولية الجزائرية ، و خاصة ما يتعلق بالموقع الجغرافي و جودة البترول ، و حجم الاحتياطيات من الغاز و البترول ، أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقـــارنة بالدول المصدرة للبترول الأخرى ، و بالتالي فهي تمتلك هامشا مريـــحا من القوة التفـــاوضية و التي ستسمح لها مستقبلا من رفع حصتها التصديرية داخل منظمة أوبك .

و لأن هدف الدولة من خلال رفع إنتاجها و طاقتها التصديرية البترولية هو زيادة المداخيل بالعملات الصعبة ،هذا الهدف مرتبطا أســـاسا باستقرار أسعـــار هذه المادة في الأسواق العالمية ولذلك ارتأينا أن نتطرق إلى تطورات أسعار البترول و العوامل المحددة لها في الفصل الثاني...

الفصل الثاني: تطورات أسعار البترول و العوامل المحددة لها.

تمهيد :

عرفت الجزائر تطورا كبيرا فيما يخص الصناعة البترولية من حيث الاستكشافات ،القدرة الإنتاجية و القدرة التصديرية ، إلا أن توفير الموارد المالية اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني يرتبط بسعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية، ولذلك فان دراسة السوق البترولية و تبيين الفاعلين الرئيسين فيها و العوامل المؤثرة في الأسعار، تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن ، فالمتتبع لتطورات أسعار البترول عبر الزمن يلاحظ بأنه حدثت تغيرات كبيرة في أسعار البترول و التي تلعب دورا كبيرا في خلق التوازنات الاقتصادية بين الدول المتخلفة التي تعتمد في صادراتها على البترول بصفة خاصة ،و التي تعمل على الحفاظ على مستوى مرتفع لأسعار البترول الذي يتناسب مع متطلباتها و حاجياتها المستوردة من العالم الخارجي ، أي أنها تحاول تحقيق توازنات اقتصادية داخلية و خارجية بسبب اعتمادها على تصدير البترول بنسبة كبيرة ، كما هو الحال بالنسبة للجزائر، و الدول الصناعية المتقدمة التي تحاول من جهتها الحفاظ على مستوى منخفض لأسعار البترول الذي يتلاءم مع قدراتها الشرائية لتوفير كميات أكبر منه من أجل الإبقاء على معدلات نمو مرتفعة لاقتصادياتها ، ومن هذا المنطلق تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح أهم المراحل التي مرت بها السوق البترولية ،و العوامل المؤثرة في تحديد أسعار البترول من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور أساليب تسعير البترول وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية .

المبحث الثاني: محددات أسعار البترول.

المبحث الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول.

المبحث الأول: تطور أساليب تسعير البترول وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية.

عرفت السوق البترولية أساليب مختلفة في تسعير السلعة البترولية ، و من خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على أنظمة تسعير البترول و إلى السعر البترولي و أنواعه ، بالإضافة إلى تطور الأسواق البترولية العالمية و أهم الفاعلين فيها و أخيرا دراسة الأثر المتبادل لسعر البترول و بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الأول: عموميات حول السوق البترولية

أولا- مفهوم السوق البترولية:

السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة و هو البترول[1]، يحرك هذه السوق قانون العرض و الطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق ، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية و العسكرية و المناخية و تضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين و الشركات البترولية.

ثانيا- خصائص السوق البترولية العالمية:

تتميز السوق البترولية بثلاث خصائص هي:

1- سوق احتكار القلة :

يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات "منافسة القلة " وهو نوع من الاحتكار الجزئي، و تعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

2- الاتجاه نحو التكامل الرأسي:

حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول، نقله، تكريره و تسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.

3- الاتجاه نحو التكتل :

تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل .

[1] **سارة حسين منيمنة** ، جغرافية الموارد و الإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1992،ص 38

ثالثا– أنواع الأسواق البترولية:

إن التطور الذي عرفته الصنـــاعة البترولية بعد تغير العلاقـــات بين الشركات البترولية الكبرى و الدول المنتجة للبترول ، أدى إلى ظهور تطورات و تعقيدات في طرق تسويق البترول الخام مما أنتج سوقين مختلفين هما الأسواق الفورية و الأسواق الآجلة .

1– الأسواق الفورية:

إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين ،حيث تتواجد فيه براميل البترول في انتظار المشتري، و لكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتوجات[1]، و في حالة إذ لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام العقد فإن قرب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال ، و هذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة.

إن المناطق التي تطورت فيها الأسواق الفورية ليست بكثيرة فهي تمتاز بالخصائص التالية:

– تعامل بترولي مكثف.

– إضافة إلى المنتجين المستهلكين ينشط نوعان من المتعاملين هم التجار و السماسرة اللّذان يساهمان في سيولة السوق.

تتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول الخام في أوروبا (لندن) الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك) ، آسيا (سنغافورة) ، أما الخامات المرجعية فهي البرنت في أوروبا و خامات غرب تكساس في الولايات المتحدة و دبي في آسيا ، و تستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية.

إن متعاملي السوق الفورية للبترول الخام هم المكررون و المنتجون أما المنتجات التامة الصنع فان المشترون هم التجار أو كبار المستهلكين ، أما البائعون فهم المكررون.

يرتبط التوازن العام لأسعار الخام و المنتوجات البترولية في هذه السوق بالوضع المحلي للعرض و الطلب، إلا انه يمكن لمنتوج معين أن يتجاوز فيه فارق السعر بين سوقين تكلفة النقل من سوق لآخر، و في هذه الحالة فإن مجموعة من التنظيمات سوف تستفيد من هذا الفارق و ذلك بإعادة البيع في السوق المربحة شحنات أشتريت من سوق متدهورة ، هذا من جهة ، تساهم في إشاعة

[1] **Olivier riebel** " l'opec: une organisation face a ses défis pétrole et technique" association française de technicien et professionnels du pétrole, N418 janvier /Février 1999 p 95

تقلبات سوق على سوق أخرى و كذا الإبقاء على مختلف الأسعار الدولية في مستويات متقاربة من جهة أخرى[1].

أما فيما يخص التعاملات فهي تتشابه من سوق لأخرى،فالمشتري الذي يريد شحنة من الخام متوفرة في شهر، يتصل بمختلف المنتجين المعتادين العمل في المنطقة ، و تتم المفاوضات بواسطة الهاتف ثم يتم التأكيد عليها عن طريق الفاكس في إطار الاتفاقيات العامة ما بين المتعاملين ، يتم الدفع غالبا 30 يوما بعد عملية الشحن بينما تقل الآجال بالنسبة للمنتوجات البترولية .

2- الأسواق الآجلة:

نظرا لخطورة التقلبات الكبيرة في سعر البترول ، و من أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون البترولين سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، و هو ما يعرف بالأسواق البترولية الآجلة، و تتعدد وظائف هذه الأسواق حيث توفر الحماية من أخطار التذبذبات في الأسعار ، التسيير الحسن للمخزون ، استمرار المبادلات في كل وقت يضمن للمتعاملين بالسوق إمكانية تصريف منتجاتهم بأسعار السوق المتعامل بها ، تساعد الأسواق الآجلة على تقديم المعلومات الضرورية و الكافية المتعلقة بالسلعة البترولية و بكل شفافية ، و يوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق هي السوق البترولية المادية الآجلة و الأسواق البترولية المالية الآجلة.

أ-الأسواق البترولية المادية الآجلة.

موازاة للأسواق الفورية التي تخص شحنات متوفرة خلال فترة 15 يوم تطورت المبيعات إلى تسليمات بعيدة تدعى بالأسواق البترولية الآجلة، تعمل بالتدقيق كالأسواق الفورية لكن بآجال أطول و مع بعض العمليات ذات النمط الموحد.

تتم التعاملات التجارية بالتراضي لسعر معين مع تسليم أجاله شهر ، فإذا استطاع المشتري للخام أن يشتري شحنة لتاريخ معين في آجال أقل من 15 يوم يستطيع كذلك شراء البترول الخام للشهر الموالي أو لأجال أبعد من ذلك .

لا يعرف تاريخ التسليم بالتدقيق مسبقا إلا بشهر إذ تستطيع شراء برنت جانفي في شهر فيفري و برانت فيفري في شهر مارس ...الخ، تسمى هذه السوق بالبرنت الخمسة عشر يوم و الشحنات تكون بحجم 500.000 برميل ±5٪ بحيث ترغم قواعد السوق المشتري بتحديد الحجم ،و البائع بتحديد تاريخ توفر الشحنة في أجال أدناه 15 يوم ، و هذه المبيعات لا تخص

[1] **Rilwanu lukman** , OPEC and the crude oil market in the early twenty-first century .OPEC bulletin , 2000,p 07

إلا عدد قليل من المواد الخام و المنتوجات في أوروبا ، البرنت، بترين بدون رصاص ، زيت الديزل و وقود الطائرات.

ب- السوق البترولية المالية الآجلة.

السوق البترولية المالية الآجلة هي عبارة عن سوق مالية (بورصة)، و هذا معناه أن المعاملات لا تتم فقط على بضاعة عينية و لكن أيضا بواسطة أوراق مالية ، و هذا معناه انه في هذه السوق يتم بيع و شراء البترول الخام و المنتجات البترولية عن طريق إلتزامات ، و تعتبر هذه السوق مكملة للسوق المادية و أهم هذه الأسواق هي:

-سوق نيويورك للتبادل التجاري NIMEX[1]

-سوق المبادلات البترولية العالمية بانجلترا IPS[2]

- سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي SIMEX[3]

نلاحظ ثلاث عمليات مهمة في هذه السوق و هي :

- **التغطية**: التعاملات في السوق المالية البترولية تتم وفق عملية شراء أو بيع أسهم مالية أو ما يسمى بأوراق-برميل ، فيمكن لهذه الأوراق أن تنتقل من يد إلى يد أخرى قبل الوصول إلى أجل الاستحقاق، و هذا من أجل التغطية أو الاحتياط من مخاطر تغيرات الأسعار المفاجئة ، و يمكن أن يتعرض لهذه العمليات كل من البائعين و المشترين في نفس الوقت .
- **المضاربة**: المضاربة على العموم، معرفة بأنها مرحلة انتقالية لتحقيق ربح، فقط من خلال حدوث بعض التغيرات في سعر السلعة[4]، إن المضاربين لا يبنون قراراتهم على الواقع و إنما على تخمينات يمكن أن تكون خاطئة ، فتدخلات المضاربين أدت إلى تضخم في المعاملات في الأسواق الآجلة و بالتالي التأثير على تغيرات الأسعار.

و يمكن لأسعار سوق الأجل أن تؤثر في السوق الفورية ، و ذلك عندما يقوم المتعاملين بوضع تخمينات للتطور الذي يمكن أن تسلكه السوق في المستقبل ، فحسب الدكتور برور مراد فإن " سعر البترول في أذهانكم ، مشكل سعر البترول أصبح مشكل بورصة ، فإذا خمن المضاربون أن سعر البترول سوف يرتفع في المستقبل فسوف يرتفع ، و إذا خمن المضاربون أن سعر البترول سوف ينخفض فإنه سوف ينخفض " فحسب برور فان من أسباب عدم استقرار الأسواق البترولية الآجلة هي المضاربة.

[1] New York Mercantile Exchange.
[2] International Petroleum Exchange
[3] Singapore International Monetary Exchange
[4] **Jean BILET** , marche a terme et gestion de l'économie pétrolière , economica , paris ,1984, p211.

❖ **الموازنة**:تؤدي عمليات الموازنة إلى التسويق و الاتصال بين مختلف الأسواق ، حيث تقوم بتصحيح مختلف الانحرافات التي تحدث بين مختلف الأسعار ، و هذه الانحرافات تتمثل في اختلاف الأسعار لمنتوج واحد في سوقين مختلفين أو أكثر .

رابعا– الفاعلون في السوق البترولية:

1–من ناحية الدول المنتجة:

أ – منظمة الأوبك: لقد عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول خاصة العربية منها و الشركات الاحتكارية، بحيث أن محور الخلاف تعلق أساسا حول مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين مداخليها من العوائد البترولية ، غير أن الشركات البترولية لم تعط أهمية لذلك و بقيت مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول ، و ببغداد في 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الأساسيون لسوق البترول العالمية ، فنزويلا ، العراق ، إيران ، الكويت و العربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبترول ، و يعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة، إلى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 ، و هذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة ، و التي بلغت 15٪ ، حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية[1].

انضمت إلى هذه المنظمة بالتدريج 8 دول هي :قطر (1961) ، ليبيا و اندونيسيا (1962) ، الإمارات العربية المتحدة (1967) ، الجزائر (1969) ، نيجيريا (1971) ، الإكوادور (1973) ، الغابون (1975) ثم انسحبت سنة (1995) و أنغولا.

تهدف هذه المنظمة إلى :

– زيادة مداخيل أعضاء المنظمة باعتبارها محدودة و غير كافية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي تتناسب مع التطورات و التغيرات الحاصلة في الداخل و الخارج ، و كل هذا يعود إلى المستوى المتدني لأسعار البترول و توزيع الأرباح البترولية لصالح الشركات البترولية .

– تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات البترول لدول الأعضاء.

–تنسيق و توحيد السياسات البترولية و تحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سواء بصوره منفردة أو جماعية.

[1] **حافض البرجاس** ، مرجع سبق ذكره ،ص241.

-تحديد الطرق و الأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية.
-تحقيق عائد عادل على استثمارات العاملين في صناعة البترول.

تعتمد أوبك في سياسة تسعير البترول منذ 01-01-1987على سلة من خامات هي[1] : مزيج صحاري الجزائر 44، خام ميناس الاندونيسي 34، نفط بوني خفيف النيجيري 37، عربي خفيف السعودي 34، نفط دبي 39، تياجوانا الفنزويلي 31 واستيموس المكسيكي[2]33.

ب- الدول المنتجة خارج أوبك.

بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988، أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في أوبك بخطورة الوضع ،فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في أوبك للاجتماع في القاهرة ، غير أن الدول الأخرى فضلت لندن كموقع متوسط ، حيث عقد الاجتماع يوم 8 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر، المكسيك ، انغولا ، ماليزيا و الصين كما شاركت كولومبيا مترددة، و هكذا أكدت المجموعة في اجتماع لندن أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية للبترول ، و أن حماية مصالحها الفردية و المشتركة تتطلب أخذ مواقف ايجابية بالتنسيق مع أوبك ، و محاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي ،و الذي أطلق عليه اسم "الدول المستقلة المصدرة للبترول" - *indépendant petroleum exporting contries* -
و قد تم في هذا الاجتماع وضع اللبنات الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة ، بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية (كل ستة شهور) و أن تستضيفه كل مرة دولة متطوعة[3] .

تستحوذ هذه الدول على 60٪ من الإنتاج العالمي لسنة 2000 أما احتياطها فهو اقل من 20٪ من الاحتياطي البترولي العالمي، و تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية ، كما أن النضوب في دول خارج أوبك أسرع منه في دول الأوبك ، و الجدول 2-1 ببين المقارنة بين أوبك و دول خارج أوبك بالنسبة للإنتاج ، الاحتياطي و طاقة المصافي .

---

[1] **وهيبة مشدن** ، مرجع سبق ذكره ،ص29

[2] ثم أصبحت منذ 16-07-2005 تشمل إحدى عشر خاما من مختلف دول أوبك و هي :صحاري بلند الجزائري، خام ميناس الاندونيسي، إيران الثقيل الإيراني ، البصرة الخفيف العراقي، كويت اكسبورت الكويتي ، السيدر الليبي ، بوني خفيف النيجيري ، مارين القطري ، العربي خفيف السعودي ، موربان الإماراتي. BCF-17 الفنزويلي.

[3] **حسين عبد الله**، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2006، ص288

الجدول 2-1 .إنتاج و احتياطي و سعة المصافي لدول أوبك و دول خارج أوبك لسنة 2000

	الإنتاج م ب/ي	الاحتياطي مليار برميل	طاقة المصافي م ب/ي
أوبك	30,8	814,0	8,2
خارج أوبك	43,7	231,5	72,8

المصدر : النفط و التعاون العربي ، العدد 100، سنة 2002 ،ص41.

2-من ناحية الدول المستهلكة:

أ- وكالة الطاقة الدولية.

هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية ، و قد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن ، و الذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة – *coordination group energy*– .

و قد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية ،و إنشاء وكالة دولية للطاقة بهدف الإشراف على تنفيذ تلك الخطة و إقامة شبكة لتجميع و دراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول ، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول ، و قد انضم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة [1]، و إضافة إلى ما نصت علية اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة ، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها و هي بإيجاز :

- تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية.
- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية، و تنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية أخرى.
- إحلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة و توليد الكهرباء و القطاعات الأخرى التي تسمح بذلك.
- دعم جهود البحث و التطوير و تشجيع التطبيق العملي لنتائجها .
- تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة.

[1] و تضم الوكالة في عضويتها الولايات المتحدة ، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا ،ايطاليا ،اليابان ،استراليا ،نيوزيلندا، السويد الدانمارك، بلجيكا ،هولندا، لوكسمبورغ ،ايرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا ،تركيا ،اليونان ،فرنسا ،فنلندا، المجر ،البرتغال و النرويج

- وضع خطط ملائمة لمواجهة الأزمات المحتملة في الإمدادات البترولية.
- تشجيع التوسع في استخدام الطاقة النووية ،على أن يترك لكل دولة عضو حرية انتهاج الطريقة التي تتناسب مع ظروفها الخاصة.

فمن خلال هذه الأهداف يتبين أن الهدف الأساسي و العام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول، و كذلك تشجع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج و قلة العرض البترولي .

ب- الشركات البترولية العالمية

سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية اصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع ، و هي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا وهولندا ، هذه الشركات كانت و لوقت متأخر تسيطر على حوالي 80٪ من الإنتاج البترولي العالمي (خارج الولايات المتحدة الأمريكية و المنظومة الاشتراكية)، كما أنها تملك 70٪ من صناعة التكرير العالمية و هي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة لذلك، فإنها تمتلك أكثر من 50٪ من ناقلات البترول ، تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل ،و تقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون و مؤسسات أمريكية.

أكبر هذه الشركات هي "اكسون"، ثم شركة "غولف" وشركة "تكساكو" وشركة "موبيل أويل" وخامس الشركات الأمريكية تسمى "تشيفرون" بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "شل" و البريطانية "بريتيش بيتروليوم" .

هذا ولا يجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية فقد سيطرت على 78% من إنتاج البترول في العالم خلال سنة 2004[1]، ومن هذه الشركات شركة آرامكو السعودية، شركة النفط الوطنية الإيرانية، شركة بيتروليوس المكسيكية، شركة بترو الصينية....وتؤثر الشركات البترولية على السوق البترولية من خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب ،مما يؤدي إلى التأثير على التكاليف ومن ثم على السعر الأدنى للنفط لاحقا.

[1] **Bart Gordon and others:** CRUDE OIL Uncertainty about Future Oil Supply Makes It Important to Develop a Strategy for Addressing a Peak and Decline in Oil Production ،Report to Congressional Requesters، United States Government Accountability Office ،February 28, 2007،p25

المطلب الثاني :السعر البترولي و أساليب التسعير في السوق البترولية

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل و إحاطة بالغموض و السرية،و بصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر , فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار البترول، إلى حد أن فهم عملية التسعير و إدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره ،كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة البترولية، و قبل الدخول في أساليب تسعير البترول نقوم أولا بتعريف السعر البترولي و أنواعه في السوق البترولية.

أولا–السعر البترولي :

1– تعريفه: السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، و السعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، و من خلال هذا التعريف للسعر فان السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

2–أنواع أسعار البترول: عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار البترول، و ذلك لشيوع استخدام العديد ممن المصطلحات السعرية البترولية ، حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين و مميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ،ومن أبرز هذه الأنواع هي[1]:

أ–السعر المعلن أو الأسعار المعلنة: يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندر اندوايل.

ب–السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع ، و السعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة و بعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك،أوابك ، أو الدول الأجنبية الأخرى.

---

[1] **محمد احمد الدوري**، مرجع سبق ذكره,ص198

ج–سعر الإشارة: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات ، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ و اعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة و الشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين , إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام و الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق , إن هذا السعر أخذت به و طبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر و فرنسا في 1965.

د–سعر الكلفة الضريبية : هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، و هو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة .

و–السعر الفوري أو الآني: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، و هذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة و المشترية و بصورة آنية.

ثانيا–أساليب التسعير في السوق البترولية:

لقد كان التصحيح السعري 1973 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية، و لذلك ارتأينا أن نميز بين ممارسة التسعير قبل التصحيح السعري 1973 و التسعير بعده.

1– تسعير البترول قبل التصحيح السعري لـ1973:

إن شركات البترول العالمية الكبرى كانت تعتبر في هذه المرحلة أن انفرادها بالتسعير هو أحد أهم أعمدة استمرارها و رخائها ،و أهم دعامات إحكام سيطرتها على الصناعة ، و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعية[1].

أ–التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة .

كانت الولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الثانية،هي أكبر منتجي البترول في العالم ، و كانت أيضا أكبر مصدريه، و يبدو طبيعيا أن أسعار البترول في العالم تأثرت خلال هذه المرحلة إلى حد بعيد بنوايا و سياسات الولايات المتحدة الأمريكية و مصالحها ، و كانت النتيجة

[1] **صديق محمد عفيفي** ،تسويق البترول ، مكتبة عين الشمس ، الإسكندرية ، الطبعة التاسعة ،2003ص248

أن أسعار البترول الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك ، نقطة الأساس الوحيدة و قد كرست اتفاقية كناكري (1928) و التي انبثق عنها كارتل شركات البترول الكبرى ،حيث أكدت أن أسعار البترول في أي مكان بالعالم يتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك، بصرف النظر عن المصدر الذي ورد منه البترول أو لتكاليف الإنتاج فيه أو تكاليف النقل منه .

معنى ذلك النظام أن سعر البترول في مرسيليا مثلا، كان يساوي سعره في خليج المكسيك مضافا إليه أجور الشحن في خليج المكسيك إلى مرسيليا بصرف النظر عن المصدر الحقيقي الذي جاء منه البترول ، و كان الأمر بالتالي يستوي للمشتري أينما كان أن يستورد احتياجاته البترولية من أي مكان طالما أن السعر في نقطة التسليم كان واحدا .

لقد حقق هذا النظام من التسعير الأهداف الإستراتيجية ليس فقط لشركات البترول الكبرى ، و إنما أيضا للولايات المتحدة الأمريكية، و ليس غريبا بالتالي إن كان الشعار السائد في الصناعة البترولية هو أن ما يخدم مصالح أمريكا يخدم مصالح الشركات ، و ما يخدم مصالح الشركات يخدم مصالح أمريكا.

لم تكن الأسعار في ظل هذه السيطرة الكاملة للشركات الكبرى تتحدد لتفاعل قوى السوق المعتاد أو تبعا لقوانين العرض و الطلب، و إنما طبقا لحسابات و عوامل خاصة تتعلق بمدى الارتباط و الاستقلال بين أسعار الخام و أسعار المنتجات .

ب- التسعير حسب نظام نقطتي الأساس.

استمر نظام نقطة الأساس الوحيدة –خليج المكسيك- مقبولا كواحدة من حقائق الحياة العادية التي لا يناقشها أحد ، و كانت الشركات البترولية تحقق من خلاله أرباحا خيالية و توازنا متفقا مع مصالحها في صناعة البترول العالمية .

و لكن هذا النظام في التسعير انهار على إثر تنبه البحرية البريطانية إلى الارتفاع غيرالمبرر في أسعار البترول المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية ، و تدخلت الحكومة البريطانية و مارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفرا من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي، كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول ، و حدد سعر البترول في "عبدان" (إيران) في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك ، و منذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للبترول نقطتا أساس ، خليج المكسيك و الخليج العربي مع تعادل السعر في كلتا النقطتين.

و يمكن إيجاز العوامل المؤدية إلى إتباع هذه القاعدة التسعيرية لأسعار البترول الخام فيما يلي[1]:

– قيام الحرب العالمية الثانية و ما تطلبته من استهلاك واسع للبترول.

– التزايد الواسع و الكبير لمكانة و أهمية بترول الشرق الأوسط عالميا و بترول الخليج العربي خاصة في السوق البترولية الدولية.

– التناقض و التنافس في المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية و شركاتها البترولية و بين الحلفاء الرئيسية كفرنسا و انجلترا.

– استمرار المحافظة على القوة التنافسية للبترول الأمريكي إزاء البترول الأجنبي، و خاصة بترول منطقة الخليج العربي، و ذلك بحصر منطقة سوقه في قسم في السوق الأوروبية بشكل خاص و ليس كل السوق الأوروبية، إضافة إلى تحديد سعره المعلن وفق سعر البترول الأمريكي.

نلاحظ مرة أخرى أن معادلة التسعير و العوامل الحاكمة لها كانت تتجاهل إلى حد شبه مطلق مصالح الدول المصدرة للبترول، و إنما المهم هو مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و مصالح الشركات و مصالح الدول المستهلكة في أوروبا ، و بما أن عائدات الدول المنتجة ابتداءا من الخمسينات كانت تحسب بالنسبة للسعر المعلن، فان أي خفض في السعر كان يعني انخفاضا في عائداتها ، أي أن الشركات البترولية كانت تنفرد بقرارات التسعير ، و تحددها تبعا لمصالحها و مصالح الدول المستهلكة ، و دون أي اعتبار لمصالح الدول المنتجة التي ظلت عديمة التأثير في الأسعار حتى عام 1960 حين أنشئت منظمة الأوبك ، و بدأت الدول المنتجة تشارك في عملية تحديد السعر.

ج–التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار.

كانت الاتجاهات الوطنية و تزايد الوعي البترولي بالدول المنتجة ، و بالتالي ضغط الرأي العام بها على حكوماتها لتحسين من شروط التعامل في البترول، و لتؤكد حقها في جني ثرواتها البترولية و لتضع حدا للتحكم الاحتكاري للشركات البترولية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول، كانت هذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات إلى تنمية تأثيرها في الصناعة ، و بالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتهم ، ثم جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي 1959 و 1960 ، لتعجل باتخاذ الحكومات المنتجة موقفا موحدا تمخض عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول" أوبك" كجبهة موحدة للمنتجين ، و كان الهدف المعلن للمنظمة هو منع أسعار البترول من الانخفاض مجددا على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات

[1] **محمد احمد الدوري** ، مرجع سبق ذكره، ص206

و بين الدول المنتجة ، و بدأت القوى الحاكمة للصناعة تتغير قليلا و شيئا فشيئا، و استطاعت المنظمة بالفعل من تثبيت الأسعار المعلنة للبترول عند مستواها في أوت 1960 و لأكثر من 10 سنوات بعد ذلك، و بالتالي أضحى السعر المعلن عبارة عن سعر مرجعي يتخذ أساسا لحساب عائدات الحكومات المنتجة ، و بصرف النظر عن السعر الفعلي الذي تبيع به الشركات و الذي كان أقل من السعر المعلن بحوالي 20-25٪ خلال هذه الفترة.

2- تسعير البترول بعد التصحيح السعري لـــ 1973:

لم تكن أسعار البترول قبل 1973 تخضع لعوامل العرض و الطلب ، إذ أن السوق كانت تحتكرها قلة، و خضع تسعير البترول لمشيئة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت شركاتها تسيطر على الجزء الأكبر من السوق البترولية العالمية ،كما أن هذه الشركات لم تكن تهتم بمسألة القيم النسبية لأنواع البترول الخام بسبب سيطرتها على جميع مراحل صناعة البترول العالمية ، و في ظل هذه الأوضاع كان سعر البترول يفتقد للمعنى الاقتصادي لمفهوم السعر، إذ أنه كان سعرا وهميا الغرض منه دفع عوائد البترول لحكومات الدول المنتجة ، و لم تكن هذه العوائد في أحسن حالاتها تشكل إلا الجزء اليسير مما كانت تحصل عليه الشركات من أرباح نتيجة عمليات ونقل وتكرير وتسويق البترول، ولقد تمخضت هذه السياسة الخاصة بتسعير البترول عن الأتي[1] :

- لم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول التي تمتلك منابع البترول، و لكنها كانت تعكس سيطرة شركات البترول.

- لم تكن الأسعار تأخذ في حسابها التكاليف الحدية لحقول البترول الصعبة.

- لم تكن أسعار البترول تأخذ في اعتبارها تكلفة إنتاج المصادر البديلة للطاقة عند حساب تكاليف الإنتاج ، و قد أدى ذلك إلى زيادة حصة البترول في إجمالي استهلاك الطاقة و هو الأمر الذي يعمل على سرعة نضوبه.

- لم تواكب أسعار البترول التغيرات في المستويات العامة للأسعار لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.

أخذت منظمة الأوبك في أكتوبر 1973 زمام المبادرة في تحديد سعر البترول الخام و عائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات البترولية ، و قد قامت باتخاذ قرار جماعي حول زيادة السعر البترولي إلى 10,34 دولار للبرميل[2] ابتداء من عام 1974،إن هذا التغيير لم ينشأ من فراغ

[1] **د. محمود يونس**، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص 4

[2] كان سعر البترول الخام لا يتجاوز 3,5 دولار للبرميل في أوائل سنة 1973

و إنما كان ذلك نتيجة منطقية لمجموعة من العوامل ، و التي جعلت الموقف كله يتحرك لصالح مجموعة الدول المصدرة للبترول و التي يمكن إيجازها فيما يلي[1] :

- أثبتت المواجهات الأخيرة بين منظمة أوبك و الشركات البترولية على قوة الدول المصدرة ، و صلابة الدعامات التي يرتكز عليها موقفها في التفاوض على الأسعار، و على ضعف موقف الشركات البترولية، و أكدت التنازلات المتتالية للشركات في مفاوضات الأسعار أن مركز الثقل قد انتقل إلى حكومات الدول المصدرة .

- أدى الوعي البترولي إلى تنبيه الدول المصدرة للبترول إلى ضرورة تصحيح أسعار البترول، بالنظر إلى أهميته الحيوية في اقتصادياتها ،و كذلك بالنظر إلى كونه ثروة ناضبة .

- تفاقم معدل التضخم العالمي ، مما أدى إلى تناقص القيمة الحقيقية للعائدات النقدية التي كانت الدول المصدرة تحصل عليها .

- اتساع الفجوة بين الطلب و العرض العالمي من البترول ، و بالتالي تفاقم أزمة الطاقة و تزايد القلق لدى الدول المستهلكة على إمكان تأمين احتياجاتها من البترول.

- و ترتب على العامل السابق أن الدول المصدرة استطاعت أن تبيع و بأسعار عالية بترول المشاركة ، خلافا لكل التوقعات السابقة ، لقد كان الشعور السائد حتى عام 1972 أن الدول المصدرة للبترول ستكون عاجزة عن تسويق نصيبها من البترول في ظل اتفاقيات المشاركة ، و أنها ستلجأ إلى إغراق السوق به بأسعار منخفضة ، و لكن ما حدث كان مخالفا للتوقعات حيث لم تستطع الدول المصدرة فقط بيع بترولها ، وإنما حققت أسعارا أعلى من الأسعار المعلنة ، و ذلك لأن المستهلكين قد أدركوا قصور العرض عن الطلب، و أدى هذا التطور إلى :

- ثبوت قدرة الحكومات على التسويق.

- ثبوت ارتفاع السعر الفعلي عن السعر المعلن.

-تشكك الحكومات المصدرة فيما إذا كانت شروط اتفاقيات المشاركة لصالحها.

إن مراجعة هذه التطورات جميعا، أثبت أن تغيرا هاما قد حدث و هو انكسار الحاجز السيكولوجي الذي كان يلجم الدول المصدرة للبترول عن استخدام قوتها في تحقيق ما كانت تسعى إليه، و إن صورة الصناعة البترولية تغيرت بالكامل.

و لكن و بسبب الفوضى التي عرفتها منظمة الأوبك ، نتيجة تعارض مصالح الدول الأعضاء خاصة نيجيريا و إيران و سوء العلاقات العراقية الإيرانية هذا من جهة ، و من جهة أخرى

[1] **د.صديق محمد عفيفي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 266

المنافسة القوية التي فرضتها الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك ، بزيادة حصتها في الإنتاج و إغراق السوق البترولية ، مما ألغى سيطرة هذه المنظمة في مجال التسعير ، و فتح المجال أمام ميكانيزمات العرض و الطلب للتأثير على أسعار البترول.

المطلب الثالث: الأثر المتبادل لسعر البترول و بعض المتغيرات الاقتصادية

يلعب سعر البترول دور كبير في التأثير على الدول المنتجة و كذا المستوردة، لما له من تأثير على مداخيل الدول المنتجة من العملات الصعبة، وكذا تأثيره على الالتزامات المالية للدول المستوردة من خلال ميزان المدفوعات.

أولا-أثر تقلبات أسعار البترول على الدخل:

إن ارتفاع أسعار البترول ، يحدث اقتطاعا في دخل الدول المستوردة للبترول لصالح الدول المصدرة له ، أما الانخفاض في الأسعار فانه يؤدي إلى حدوث اقتطاع في دخل الدول المصدرة للبترول لصالح الدول المستوردة له ، و هذا ما يؤدي بالدول المصدرة إلى اللجوء إلى عمليات الاقتراض و الدين الخارجي.

فالنمذجة الكلية لأثر تغير أسعار البترول سوف نعرضها في مختلف معادلات النموذج الاقتصادي كما يلي[1] :

$$Y + I = D + X \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

المعادلة (1) هي عبارة عن ميزانية الموارد و الاستخدامات للوطن حيث:

$Y + I$: تعبر عن الموارد

$D + X$: تعبر عن الاستخدامات

Y : الدخل أو الإنتاج الكلي الخام

I : الواردات

D : الطلب الداخلي على السلع و الخدمات

X : الصادرات

فالمعادلة (1) تعبر عن تساوي الموارد و الاستخدامات بمؤشر القيمة[2] ، و يمكن كتابة المعادلة عن طريق مؤشر الحجم[1] لتصبح كما يلي :

---

[1] **المكرطار فائزة**، مرجع سبق ذكره ، ص156

[2] مؤشر يقيس درجة نمو المقادير بقيمتها دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة للأسعار أي إهمال عنصر التضخم

$$P_y .y + p_i .i = p_d .d + p_x.x \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث :

P_y : سعر الإنتاج الكلي الخام .

y : حجم الدخل.

p_i : سعر الواردات.

i : حجم الواردات.

p_d : سعر الإنتاج.

d : حجم الطلب.

p_x : أسعار الصادرات .

x : حجم الصادرات.

لكي نبين اثر الدخل فسوف نتعرض لحالتين هما :

1 –حالة ارتفاع أسعار البترول: $p_i > 1$

تكتب علاقة الاقتطاع كما يلي :

$$T_i = [I/p_y] - i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

I/p_y : يمثل المعدل المتوسط للواردات، أو القدرة الشرائية للثروات التي تملكها الدول المصدرة لها.

و قيمة الاستيراد $I = p_i . i$ فنكتب المعادلة (3) كما يلي:

$$T_i = (p_i.i / p_y) - i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

و بوضع سعر الناتج الداخلي الخام كسعر أساس ، أي أن p_y يصبح مساويا واحد.

$P_y = 1$ فنكتب المعادلة (4) على النحو التالي :

$$T_i = p_i .i - i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$
$$T_i = (p_i - 1) .i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

نضع $\Delta_i = p_i - 1$ فيصبح لدينا :

$$T_i = \Delta_i .i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7).$$

[1]مؤشر يقيس درجة نمو المقادير الاقتصادية في أحجامها و ذلك بإزالة اثر التغيرات الحاصلة في السعر عن طريق الاعتماد على الأسعار الثابتة

$p_i > 1$ فان $\Delta_i > 1$ إذن يصبح $T_i > 1$ و هي تمثل الاقتطاع من دخول الدول المستوردة للبترول لصالح الدول المصدرة له.

فإذا كان الإنتاج الداخلي متساوي مع حجم التصدير فان المعادلة (2) تكتب كما يلي :

$$P_i \cdot i = p_d \cdot d \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

إذن فأي تغير في سعر الواردات يقابله تغير في سعر الطلب.

$$\Delta p_i \cdot i = \Delta p_d \cdot d \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

$$\Delta p_d = \Delta p_i . (i/d) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

$$\Delta p_d = (i/d) \cdot \Delta p_i > 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

إذن فالتغير في سعر الطلب الداخلي Δp_d هو مساويا إلى حجم الاستيراد على حجم الطلب في تغير أسعار البترول، و لكنه بما أن نسبة الواردات إلى حجم الطلب الداخلي i/d ثابتة .

إذن سيتغير سعر الطلب الداخلي للبلد المستورد للبترول بتغير أسعاره.

نضع $\alpha = i/d$ فتكتب المعادلة (11) كما يلي :

$$\Delta p_d = \alpha \cdot \Delta p_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

فمع ارتفاع أسعار البترول يرتفع سعر الطلب الداخلي لان α ثابت.

فارتفاعات الأسعار التي عرفتها الأزمات البترولية الأولى(1973) و الثانية(1979) و الأخيرة 2005-2007 أدت إلى حدوث اقتطاع من دخل الدول المستوردة لصالح الدول المصدرة للبترول.

و يمكن أن تمثل عبارة الاقتطاع T_i احتياجات التمويل الداخلي بنظرة الدول المستوردة للبترول و قدرات التمويل الخارجي بنظرة الدول المصدرة للبترول فيصبح:

$$T_i = \Delta BF_i = \Delta (D - Y) = \Delta p_d \cdot d = \Delta CF_x \quad \ldots..(13)$$

ΔBF_i : احتياجات التمويل الداخلي

ΔCF_x : قدرات التمويل الخارجي

فالمعادلة (13) تمثل اقتطاع من دخل الدول المستورده للبترول لصالح الدول المصدره لان الطلب الداخلي D اكبر من الدخل Y.

2-حالة انخفاض أسعار البترول $p_i < 1$:

نكتب المعادلة (11) كما يلي: $\Delta p_d = (i/d) \cdot \Delta p_i < 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (14)$

فانخفاض أسعار البترول في الأزمة المعاكسة لسنة 1986 أدى بالدول المصدرة للبترول باللجوء للدين الخارجي ، و منه نكتب المعادلة (13) كما يلي :

$$T_i = \Delta CF_x = \Delta (Y - D) = \Delta p_d .d = \Delta BF_i \ldots\ldots\ldots(15)$$

بما ان $T_i < 0$ فهذا معنـــاه أن الدول المصدرة لم تعد تحصل على اقتطـــاع من دخل الدول المستوردة للبترول ، و ذلك سيؤثر على الموارد البترولية و بالتالي التأثير على ميزان المدفوعات و منه اللجوء إلى القروض الخارجية.

ثانيا– أثر التضخم و سعر الصرف على القيمة الحقيقية لسعر البترول:

إن لكل من التضخم العالمي، و التغيرات النقدية للعملات الرئيسية و خاصة الدولار الأمريكي، و الذي يعتبر العملة النقدية التي تقيم بها السلعة البترولية، أثار هامة على الأسعار الاسمية و الحقيقية للبترول بدولارات سنة 1973 و الشكل 2–1 يبين ذلك.

الشكل رقم 2–1 تطور السعر الاسمي و الحقيقي خلال الفترة 2007–1970

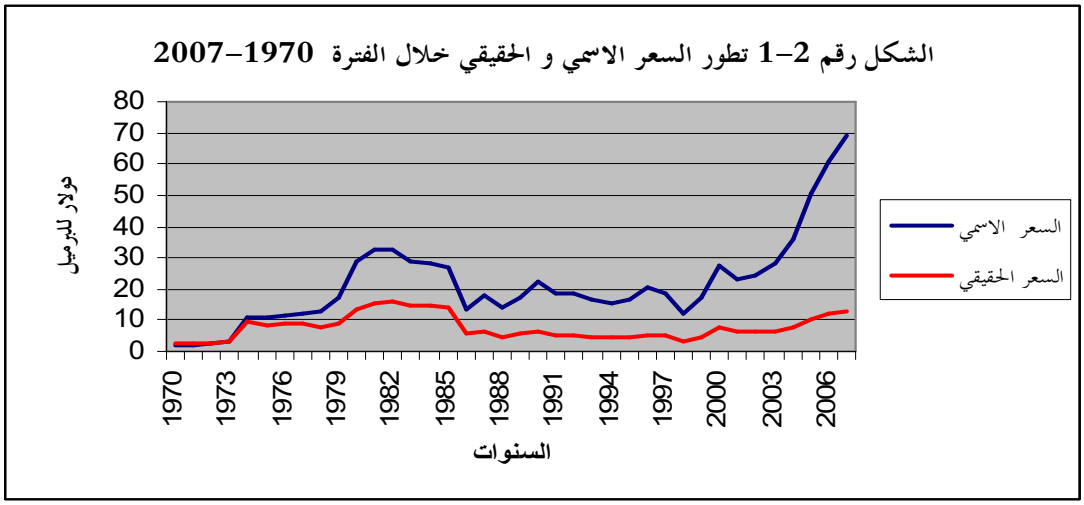

Source:OPEC,annual statistical bulletin 2007 www.opec.org le 25.07.2008 p 21

فحسب "بتروني " فان الأسعار الحقيقية ترتفع بأقل من الأسعار الاسمية، و يمكن حساب اثر التضخم و سعر الصرف على الأسعار الحقيقية للبترول[1].

1– أثر التضخم:

و هو الفرق بين ضعف معدل النمو المتوسط السنوي للسعر الاسمي للبترول بالدولار، و مجموع معدل النمو المتوسط السنوي للسعر الاسمي للبترول بالعملة المحلية ،و معدل النمو المتوسط السنوي للسعر الحقيقي للبترول بالعملة المحلية.

[1] **L. benzoni** ,Taux de change , prix du pétrole , déséquilibres monétaires internationaux , dans revue économie et société , série Em , N° 02, 1986, pp 10-11.

اثر التضخم $= i = 2 \times \Delta P\$ - (\Delta PM + \Delta PMC)$

i : اثر التضخم

$\Delta P\$$: معدل النمو المتوسط السنوي للسعر الاسمي للبترول بالدولار الأمريكي .

ΔPM : معدل النمو المتوسط السنوي للسعر الاسمي للبترول بالعملة المحلية.

ΔPMC : معدل النمو المتوسط السنوي للسعر الحقيقي للبترول بالعملة المحلية.

2- أثر سعر الصرف:

و هو الفرق بين معدل النمو السنوي المتوسط للسعر الاسمي للبترول بالدولار، و معدل النمو السنوي المتوسط للسعر الاسمي للعملة المحلية، فإذا كان C هو اثر سعر الصرف فان :

$$C = \Delta PM - \Delta P\$$$

3- الأثر الكلي :

الأثر الكلي هو تأثير كل من التضخم و سعر الصرف على أسعار البترول فيكتب:

$$\Sigma = C + i = \Delta P\$ - \Delta PMC$$

ثالثا- علاقة سعر البترول بالذهب:

لا يمكن الحديث عن أسعار الذهب بمعزل عن الحديث عن تأثيره وتأثره بأسعار البترول مع الفارق الكبير بينهما في جميع النواحي، فالذهب كان العملة السائدة حتى تم استخدام العملات الورقية في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، وإن فقد الذهب وظيفته كعملة متداولة، إلا أنه أصبح يُحتفظ به كاستثمار، كما أصبح يستخدم في المضاربات، أما البترول فهو وقود الحضارة البشرية المعاصرة وقد سمي بالذهب الأسود لأنه أصبح مصدر الثروة والدخل للعديد من دول العالم خاصة تلك التي تصدره،وبما أنهما مصدران للثروة، فقد نشأت بينهما علاقة وثيقة وإن كانت عكسية[1]، فمن الملاحظ، بصفة عامة، أنه كلما ارتفعت أسعار البترول انخفضت أسعار الذهب والعكس صحيح، بالرغم من أنهما ليستا سلعتين مكملتين لبعضهما وليستا بديلتين، وإنما هما سلعتان مستقلتان عن بعضهما تماما، والعلاقات بين أسعار السلع تتحدد عادة على أساس إما لأنهما بديلتين، حيث يزداد الطلب على إحداهما عندما يرتفع سعر الأخرى والعكس صحيح، وإما لأنهما مكملتين لبعضهما، فيزداد الطلب على إحداهما عندما يزداد على

[1] www.ecoword-mag.com/detail.asp?Inissuno=143&InsecyionID=1249&Intenplatekey =home
تاريخ الاطلاع 2003/12/11

الأخرى، أما إذا كانتا مستقلتين عن بعضهما كما في حال الذهب والبترول، فمن المتوقع ألا تكون هنالك علاقة بينهما، وهنالك العديد من الأفكار التي طرحت لتفسير ذلك، ولكن أكثرها قبولاً هي أنه عندما ترتفع أسعار البترول تنخفض أسعار الذهب لأن الدول الصناعية المستوردة للبترول، وهي التي تمتلك احتياطي كبير من الذهب، تبيع جزءاً منه لكي تتمكن من شراء ما تحتاجه من البترول فيزداد العرض من الذهب مما يقلل سعره، وعندما تنخفض أسعار البترول تصبح تلك الدول في موقف يمكنها من شراء الذهب لزيادة احتياطيها منه مما يزيد الطلب عليه، وبالتالي يرتفع أسعاره، ولكن انخفضت أسعار الذهب في أواخر التسعينات من القرن العشرين المنصرم بالرغم من انخفاض أسعار البترول خلال تلك الفترة، لأن العديد من الدول، ومن أهمها بريطانيا، صاحبة أكبر احتياطي من الذهب، قررت أن تبيع نصف احتياطيها منه حماية لقيمة الجنيه الإسترليني،كما أعلنت سويسرا، بيع جزء كبير من احتياطيها، وكذلك قرر صندوق النقد الدولي أن يبيع 10% مما لديه من الذهب لتمويل البرامج التي يعتزم تنفيذها لتخفيض ديون الدول النامية، وكل ذلك زاد من عرض الذهب بدرجة كبيرة مما قلل أسعاره في وقت كانت فيه أسعار البترول تنخفض أيضاً، إلا أنه مع توجه أسعار البترول نحو الارتفاع في السنوات الأخيرة، يبرز التساؤل، هل يحتمل أن تتجه أسعار الذهب نحو الانخفاض أم ستظل تتجه نحو الارتفاع كما هو حاصل الآن؟ وهنا يرى بعض الاقتصاديين أن هذه العلاقة ستصبح طردية بما يعرف بمصيدة الذهب حيث ستعمل الدول الصناعية التي تملك الذهب إلى طرحه في الأسواق العالمية مع الضغط لإبقاء أسعاره مرتفعة، في خطوة منها لامتصاص الفوائض المالية البترولية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول[1].

[1] **عبد الخالق فاروق** "النفط والأموال العربية في الخارج" مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات القاهرة مصر 2002 ص81

المبحث الثاني: محددات أسعار البترول.

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول يعتبر في غاية الأهمية ، خاصة بالنسبة للدول المنتجة و التي تعتمد في صادراتها على البترول بنسبة كبيرة كما هو الحال بالنسبة للجزائر ، فالعلاقة الوثيقة بين أسعار البترول و اقتصاديات هذه الدول ممكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في حالة انخفاض الأسعار .

كما أن معرفة العوامل المؤثرة في أسعار البترول تمكن من إعطاء فرصة للدول المنتجة و المستهلكة معا من إتباع سياسة بترولية حسب أوضاع السوق البترولية، و التي تمكن من حصول الدول المنتجة على الموارد المالية لتلبية حاجيات الاقتصاد و المجتمع ، و تمكن الدول المستهلكة من الحصول على الإمدادات البترولية اللازمة من أجل المحافظة على الاستقرار في معدل النمو ، و سنحاول في هذا المبحث إبراز أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول ، فمن ناحية سنحاول أن نوضح العوامل المؤثرة على الطلب البترولي ، و من ناحية أخرى سنحاول أن نحدد العوامل المؤثرة في العرض البترولي ، مع الإشارة إلى أنه هناك عوامل أخرى تؤثر على أسعار البترول يصعب التحكم فيها.

المطلب الأول: الطلب البترولي

يعد الطلب البترولي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول ، فنلاحظ أن التوقعات التي تبنى لمعرفة الأسعار المستقبلية للبترول تعتمد على معرفة الكميات المطلوبة في المستقبل ، و نشير إلى أن الطلب الدولي البترولي يختلف عن طلب أي سلعة ، و ذلك نظرا لتأثره بعوامل متعددة تجعله يختلف عن باقي السلع .

أولا- مفهوم الطلب البترولي:

الطلب البترولي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي و النوعي على السلعة البترولية – كخام أو منتجات بترولية – عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء أكانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية[1].

لهذا يعتبر الطلب على السلعة البترولية طلب مشتق ،لأنه منصب و منعكس نحو المنتجات البترولية ، و ليس نحو المادة الخام رغم الترابط فيما بينهما و بصورة شديدة ، فإذا لم يكن هناك

[1] **محمد احمد الدوري**، مرجع سبق ذكره، ص147

طلب على المنتجات البترولية سوف لن يكون هناك طلب على البترول الخام ، و أي تغير يحصل على مستوى طلب المنتجات البترولية يؤثر سلبا أو إيجابا على طلب المادة الخام.

و يتركز الطلب البترولي عالميا في الولايات المتحدة الأمريكية و التي تستحوذ على ربع الطلب العالمي حسب إحصائيات وكالة الطاقة الدولية ثم تليها الصين .بمعدل يقارب 9٪ ، ثم اليابان .بمعدل 6٪ من الطلب العالمي، و الملاحظ كذلك هو أن طلب الدول الصناعية يقارب 60٪ من الطلب العالمي للبترول ، و هذا يوضح بصفة جلية العلاقة بين التطور الاقتصادي و الطلب على البترول و الجدول 2-2 يبين تطور الطلب العالمي على البترول خلال الفترة 2004-2007 حسب المناطق و حصة كل منطقة من الطلب العالمي حسب إحصائيات سنة 2007.

الجدول 2-2 :تطور الطلب العالمي على البترول خلال الفترة 2004-2007 .

الوحدة: مليون برميل في اليوم.

الدولة / السنوات	2004	2005	2006	2007	النسبة من الطلب العالمي(٪)
الولايات المتحدة	20.73	20.80	20.69	20.70	24.20
كندا	2.3	2.3	2.26	2.33	2.72
استراليا ونيوزيلندا	1.05	1.07	1.07	1.09	1.27
اليابان	5.29	5.31	5.16	4.97	5.81
كوريا الجنوبية	2.16	2.19	2.17	2.21	2.58
فرنسا	2.01	1.99	1.96	1.94	2.27
ألمانيا	2.67	2.65	2.66	2.47	2.89
ايطاليا	1.79	1.75	1.73	1.68	1.96
بريطانيا	1.80	1.83	1.82	1.76	1.06
روسيا	4.04	4.07	4.21	4.28	5.00
الصين	6.44	6.72	7.20	7.58	8.87
دول أخرى	32.05	32.97	33.77	34.53	4.37
الطلب العالمي	82.33	83.65	84.70	85.54	٪100

المصدر: وكالة الطاقة الدولية www.eia.doe.gov/emeu/ipsr/appc.htm

ثانيا- العوامل المؤثرة على الطلب البترولي:

الطلب البترولي يتحدد و يتأثر بالعديد من العوامل المختلفة ، البعض منها يعتبر أساسيا و البعض الآخر يعتبر ثانويا أو مكملا ، سواء كان ذلك التأثير ايجابيا ، أي بزيادة أو توسع الطلب أو سلبيا بانخفاض و انكماش الطلب و هذه العوامل هي كالأتي :

1- معدل النمو الاقتصادي و درجة التقدم الصناعي :

تعتبر الطاقة و خاصة البترول عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية و عملية التطور الاقتصادي و الصناعي ، فالبترول محرك فعال لهذا التطور و في نفس الوقت هو مؤشر و مقياس لذلك المستوى التطوري ، فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك البترول خاصة في ظل التطور التكنولوجي و الميكانيكي الهائل ،كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على الكميات المطلوبة من البترول[1] .

و انه لواضح و معروف لنا أن هناك علاقة و رابطة وثيقة بين النمو الاقتصادي و الطلب على البترول و هي علاقة طردية، و بالتالي يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعتبر متغيرا أساسيا في معادلة الطلب على البترول، و إن كانت الصلة المباشرة القوية بين هذا المتغير و الطلب على الطاقة عموما و الطلب على البترول خصوصا قد انخفضت مما كانت عليه في الماضي ،نتيجة ارتفاع كفاءة استخدام الطاقة و اتجاه الاقتصاديات الغربية إلى صناعات الخدمات، و هي أقل كثافة[2] من الصناعات الثقيلة في الاعتماد على البترول، وتسعى الدول الصناعية في سياق خفض اعتمادها على البترول إلى الفصل بين النمو الاقتصادي واستهلاك البترول عبر تخفيض قيمة معامل المرونة الطاقوية[3] لاقتصادياتها، و الذي عرف انخفضا من 0.7 خلال السبعينيات إلى 0.4خلال الفترة 1990-2002[4].

إن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي و الطلب البترولي ، لا تعكس بصورة صادقة في واقعها عن مدى تقدم البلدان ، فهناك ظاهرة تزايد الإنتاج و الدخل الوطني لبعض البلدان النامية و بالأخص البترولية ، و التي ارتفع فيها الدخل الوطني حيث جعل نصيب الفرد فيها يفوق دخل الفرد في البلدان المتقدمة ، فهذه الظاهرة عاكسة شكليا لمستوى

---

[1] نفس المرجع السابق, ص 149

[2] كثافة استهلاك الطاقة تمثل كمية الطاقة المستهلكة لكل دولار من إجمالي الناتج الداخلي الخام

[3] معامل المرونة الطاقوي يمثل العلاقة بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام و معدل نمو استهلاك البترول

[4] **وصاف سعيد** ، سياسة امن الإمدادات النفطية و انعكاساتها ، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،جامعة سطيف، الجزائر ،08/07 افريل 2008 ص 11

تطور عالي و لكنها فعليا لا تعبر عن مستوى تطور اقتصادي عالـــي، كما هو الحال في البلدان المتقدمة الصناعية، فطلب الكثير من البلدان البترولية لا زال محدودا ، و ذلك بسب كون ظاهرة تزايد الإنتاج و الدخل الوطني ناتج عن نشاط اقتصادي إنتاجي واحد و غير مترابط و متكامل بصورة كبيرة مع بقية الفروع الاقتصادية الأخرى.

2- سعر البترول الخام و أسعار المنتجات البترولية المكررة : السعـــر من العوامل الأساســية و الفعالة في تأثيرها على الطلب البترولـــي و بصورة عامة ، إن انخفاض و تدني السعر يؤدي إلى زيادة الطلب و عكسه يكون تماما.

و من المعروف تاريخيا أن انخفاض و تدني سعر السلعة البـــترولية ماضيا و حاضرا ،كان أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى توسع الطلب على السلعة البترولية سواء أكان بصورة خام أو بصورة منتجات بترولية.

كذلك فإن الطلب على البترول طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات البتـــرولية المكررة، و التي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أســـواقها فمثلا في المملكة المتحدة تمثل الضرائب على الاستهلاك أكثر من 60٪ من سعر برميل من المنتجات المكررة في ســـوق المستهلك النهـــائي، و تمثل أكثر من 37 ٪ في اليابان 56 ٪ في الاتحـــاد الأوروبي و 23٪ في الولايـــات المتحدة الأمريكية حسب إحصـــائيات سنة 2004 (الملحق رقم 01)، و بالتالي نلاحظ أن هناك عـــوامل أخرى قد تـــؤثر على الطلب البترولي من خلال التأثير على طلب المنتجات البترولية[1].

3- سعر المواد الطاقوية البديلة:

كلما سجلت أسعار البـــترول تطورات جديدة في مستواها إلا و لجأت الدول الصنـــاعية الكبرى إلى موارد بديلة في مقدمتها الغـــاز و الفحم ، لتقليص الكمية من البتـــرول و الضغط على الأسعار بالانخفاض و بالخصوص إذا بلغت مستويات تكلفة استخدام مادة طاقوية أخرى ، و من الممكن أن تتجه الدول الصناعية في المستقبل إلى الاعتماد على الغـــاز الطبيعي ، كمصدر رئيسي للطـــاقة لأنه يعتبر أحسن بديـــل للبتـــرول نظرا لتواجده في منـــاطق متعددة من العالم و بكميات هـــائلة[2] ، لكن هذا يبقى غير ممكن في الوقت الحـــالي لأنه لا توجد تقنية منـــافسة و متطـــورة و غير مكلفة في نفس الـــوقت لنقل الغـــاز الطبيعي من منطقة لأخرى ، خـــاصة

[1] **حسين عبد الله**، مستقبل النفط العربي ،مرجع سبق ذكره، ص 125

[2] **جمعة رضوان** " تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970-2004 " رسالة ماجستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاد كمي عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2007/2006 ص37

إذا كانت المسافة طويلة ، بحيث توجد تقنية وحيدة لنقل الغاز عن طريق الأنابيب، و هي مكلفة و تستغرق وقت أطـــول و بالعكس يمكن نقل كميات هـــائلة من البترول بواسطة تقنية بسيطة و غير مكلفة (عن طريق السفن).

و حسب التقديرات المستقبلية للوكالة الدولية للطاقة فإن الغاز الطبيعي و الفحم سيصبحان مصدران رئيسيان للطاقة في المستقبل، و لكن ما يجب أن نعرفه هو أنه لا توجد في الوقت الحالي مصادر طاقوية بديلة أحسن و أفضل من البترول .

4-الاستقرار السياسي في العالم:

الاستقرار السياسي لا يقل أهمية باعتباره كذلك من العوامل المؤثرة على الطلب البترولي و الذي ينعكس مباشرة على الأسعـــار ، فالاضطرابات السياسية قد تكـــون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات البترولية ، و هذا ما يدفع بالدول الأكثر استهلاكا للبترول للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة و بأي سعر و هذا تخوفا من نقص الإمدادات البترولية ،و يأتي عامل عدم الاستقـــرار في الشرق الأوسط كعامل سياسي يعمق من أثر التركز المزدوج للاحتياطيات والاستهلاك، حيث ظلت المنطقة تعـــاني من عدم استقرار مزمن منذ مدة طويلة نتيجة لتقسيم المنطقة بين القـــوى الكبرى فرنسا و بريطـــانيا ، وقد زاد من حدة عـــدم الاستقرار إنشاء دولة إسرائيل الذي أصبح يشكل مكمن الاضطراب في المنطقة.

وبالإضافة إلى الدول المنتجة فقد أصبحت الدول الناقلة أو السامحة بالعبور تلعب دورا أساسيا في أمن الإمدادات،و من ثم فإن استقرار هذه الدول يؤثر في استقرار الإمدادات البترولية والأسعار.

5-السكان:

عامل السكان هو أحد العـــوامل المؤثرة على الطلب ،حيث كلما كان عدد السكان كبيرا و متزايدا فان ذلك يؤدي إلى تزايد الطلب ، و تأثير السكان على الطلب البترولي يعتبر عـــاملا ثانويا و ليس أساسيا ، و إن تأثيره نسبيا و بحسب تكامله مع بقية العوامل و بالأخص مع عامل مستوى التطـــور الاقتصادي و الصناعي ، فهو هنا إما أن يكون تأثيره كبيرا في حالة ارتفـــاع الدخل و ارتفاع درجة التطـــور الصناعي مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية، أو تأثيره قليـــلا و محدودا في حالة انخفاض الدخل و انخفاض مستوى التطور الصناعي مثلا في المناطق و البلدان النامية كإفريقيا .

6- المناخ: عـــامل المناخ هو عـــامل مؤثر على الطلب البترولي سواء بالانخفاض أو الارتفاع، و التأثير هذا ناجم عن مقدار تغير درجات الحرارة على مدار السنة ، ففي حالة البرودة أو فصل

الشتاء يتأثر الطلب البترولي بالزيـــادة، و في حالة الحـــرارة أو فصل الصيف ينخفض و يتقلص الطلب البترولي ، فالطلب النهائي ينخفض كل سنة خـــلال الربع الثاني بمقـــدار 2.7 و 3.1 مليون برميل في اليوم[1]، و التغير في الطلب على البترول الخـــام لا يكون بنفس تغير الطلب على المنتجات البترولية ، لهذا فان الطلب على المنتجات البترولية هو طلب موسمي عكس الطلب على البترول الخام.

و إضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى نذكر منها ما يلي[2]:

-حساسية الطلب على المنتجات النهـــائية إزاء الأسعار، و ذلك حسب نوع المنتج و نوع المستخدم (في قطاع النقل أو المنازل أو الصنـــاعات التحويلية أو البتروكيمياويات ...الخ).

– العوامل التي تعمل على إضعاف مرونة الطلب السعرية و هي :

- الإجـــراءات التي تقيد دخول البتـــرول الخـــام إلى بعض الدول المستهلكة، و كذا تقيد من استخدامه.
- الإعـــانات التي تمنح لمصادر الطـــاقة البديلة لتشجيع استخـــدامها أو للبحث عنهـــا.
- الإجـــراءات الخـــاصة بالحفـــاظ على الطـــاقة في الـــدول المستهلكة.

المطلب الثاني: العرض البترولي

يعد العرض البترولي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، فزيادة المعروض البترولي يسمح للأسعار بالانخفاض و العكس صحيح، إذن العلاقة بين العرض البترولي و الأسعار هي عـــلاقة عكسية.

أولا- مفهوم العرض البترولي:

العرض البترولي هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد و خـــلال فترة زمنية محددة، و يعتبر العرض البترولي استجـــابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق.

ويتمثل العرض البترولي في كل البتـــرول المنتج أو معظمه وقد يضـــاف له جزء من المخـــزون استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب، أو حدوث اختلال في الإمدادات البتـــرولية،

[1] نفس المرجع السابق، ص 39

[2] **محمود يونس** ، مرجع سبق ذكره،ص 33

كما أن طبيعة البتـــرول تجعل إنتاجه وعرضه في المدى القصير محدود وذلك في ظل العقـــبات التالية[1]:

- عقبـــات فنية متعلقة بطـــاقات الإنتـــاج القصـــوى والفعلية والتخـــزين والنقـــل.
- عقبـــات اقتصادية متعلقة بتعذر زيادة الاستثمارات النفطية في المدى القصير، لأنها تدوم فترة أطول وتتطلب إمكانيات مالية ومادية كبيرة جدا، أو محاولة الإبقاء على استقرار سعر البترول.

كمـــا أن مرونة العرض البتـــرولي في المدى القصير تكون شبه معدومة لأنه يصعب على العرض النفطي مواكبة تغير الأسعـــار، وكل تغير في الأسعار يؤدي إلى تغير في العرض أقل منه، وذلك للأسباب السابقة الذكر.

ويتركز إنتاج البتـــرول وعرضه لدى الدول غير الصناعية ، خاصة من خـــلال إنتاج منظمة أوبك بالإضافة إلى الدول المنتجة من خارج أوبك، مما يجعلها مؤثرة على الســـوق البترولية العالمية في جانب العرض.

الجدول رقم 2- 3 تطور العرض العالمي للنفط خلال الفترة 2003-2007

الوحدة : مليون برميل في اليوم

المناطق/ السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
مجموع OCDE	23,2542	22,8103	21,8821	21,5866	21,4183
منها الولايات المتحدة	8,7973	8,7002	8,3218	8,3305	8,4811
OCDE خارج	56,3612	60,314	62,7494	63,0117	63,1761
منها الأوبك	31,877	34,4489	36,0923	35,8311	35,4287
العرض العالمي	79,6154	83,1243	84,6315	84,5983	84,5944

المصدر:وكالة الطاقة الدولية www.eia.doe.gov/emeu/ipsr/source2.htm

[1] **محمد احمد الدوري**، مرجع سبق ذكره ص115.

من الجدول 2-3 يمكن ملاحظة مايلي:

- انخفاض العرض البتـــرولي في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية من 23.25 مليون برميل في اليوم سنة 2003 ،إلى 21.42 مليون برميل في اليوم سنة 2007.
- تزايد حصة دول الأوبك من العرض العالمي من 31.88 مليون برميل في اليوم سنة 2003 إلى 35.42 مليون برميل في اليوم سنة 2007.
- الفرق الكبير بين العرض و الطلب لدول منظمة التعـــاون و التنمية الاقتصادية، و الذي يزيد كل سنة بسبب انخفاض العرض و زيادة الطلب الذي لم يترل في الخمس سنوات الأخيرة تحت 48 مليون برميل في اليوم.

وحسب دراسة World Energy Outlook فإن العـــالم سوف يواجه عجزا في المعروض البتـــرولي يقدر بحوالي 19 مليون برميل في اليوم، و هذا بحلول سنة 2020 بحيث أن هذا العجز سوف يخلق مشكلة حقيقية خاصة على الـــدول الصناعية الكبرى ذات الاستهـــلاك الواسع، هذا ما سوف يدفعها للتنافس فيما بينها للحصول على الكميات المطلوبة و بأي سعر ، أي أن الأسعار مرشحة للارتفاع في المستقبل ، و حسب نفس الدراسة فان أوبك سوف تلعب الدور الفعـــال في المستقبل لسد النقص في الإمدادات البترولية خاصة دول الشرق الأوســـط لما لها من احتياطات معتبرة[1] .

ثانيا- العوامل المؤثرة على العرض البترولي:

يخضع العرض العالمي للبتـــرول لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على البتـــرول و سعره، و يدخل في محددات الطلب على البتـــرول كـــما ذكرنا مستوى و معدل النشـــاط الاقتصادي و أسعار البترول، كذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين ، فليس معنى توافر احتياطيات بترولية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة و تزويدها بالوســـائل القـــادرة على استخلاص البتـــرول من باطن الأرض، و معالجته و تخزينه و ضخه حتى سطح الناقلة ،كما يتحدد العرض بسياسة الدول المنتجة للبتـــرول و مدى حاجتها إلى البتـــرول لمـــواجهة الاستهلاك المحلي ، أو لتصديره تحقيقا لمردود نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات أجيـــال المستقبل ، و ندخل في هذا الإطـــار السياسة الجماعية التي تقرها أوبك بالنسبة إلى

[1] **حسين عبد الله**، أزمة النفط الحالية..تداعياتها و مستقبلها ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 164 ،2006 ص37

تحديد سقف الإنتاج و توزيع الحصص بين الأعضـــاء و كذلك مدى التزام الأعضاء بتلك الحصص، و فيما يلي أهم العوامل المؤثرة في حجم العرض البترولي[1] :

1- الطلب البترولي:

يعتبر الطلب البترولي من المحددات الرئيسية للعرض البترولي ، بحيث أنه إذا لاحظ المنتجون للبترول زيادة في الطلب البترولي فان ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من المادة البتـــرولية في الســـوق، و أما إذا حـــدث نقص أو انخفـــاض في الطلب فإن ذلك يدفعهم إلى التقليـــص في الكميات المعروضة ، و ما حدث في الآونة الأخيرة و التي عرفت فيها أسعار البترول ارتفاع غير مسبوق طالبت الدول المستهلكة للبترول و في مقدمتها الولايـــات المتحدة الأمريكـــية من الدول المنتجة بزيادة المعروض البـــترولي، إلا أن استجابة الدول المنتجة كـــانت ضعيفة و بزيادة قدرها 300 ألف برميل في اليوم من البترول الثقيل من طرف العربية السعودية ، و هذا ما يبين أن استجابة العرض في الفترة القصيرة للزيادة الطلب تعتمد بالأساس على الطاقات الإنتاجية غير المستعملة .

و لأن العرض البترولي هو استجـــابة لما يطلبه المستهلكون، فان العـــوامل المؤثرة في الطلب البترولي بالكاد نفسها المحـــددة للعرض البتـــرولي، فالاستقـــرار السيـــاسي له دور كبيـــر في امن إمدادات البترول ، و ما حدث و يحدث في العراق و إيران و منطقة الشرق الأوسط لأفضل دليل على مكانة هذا العامل في التأثير عل العرض البترولي ، و ما يمكن استخلاصه هو أن العلاقة التكافئية المتشابكة و المعقدة بين العـــرض و الطلب هي نتيجة لحـــوار حـــاد بين الدول المنتجة و المستهلكة للبتـــرول من خلال مجموعة من السياسات البترولية تستعملها كل جهة للوصـــول إلى مصالحها .

2- التوقعات المستقبلية لأسعار البترول:

إن التنبؤ بأسعار البترول في المستقبل يعتبر في غاية الأهمية، لكل من الدول المستهلكة و المنتجة للبتـــرول، فالدول الصناعية الكبرى تهدف إلى توفير الكميات الضرورية من البترول عند السعر الذي يناسب مصالحها الاقتصادية و خاصة من أجل المحافظة على استقرار نموها الاقتصادي ، أما الدول المنتجة فهي تحاول التنبؤ بالأسعـــار في المستقبل من أجل اتخاذ التدابير المتعلقة بعمليـــات البحث و التنقيب ، و تحديد إمداداتها البترولية وفقا للسعر الذي يتماشى مع حاجيات اقتصادها و سياستها البترولية.

---

[1] **حسين عبد الله**،مستقبل النفط العربي، مرجع سبق ذكره، ص132

3- الاحتياطيات البترولية و عمليات البحث و التنقيب عن البترول :

الاحتياطيات البترولية هي القـــاعدة التي ترتكز عليها سياسة الإنتاج البتـــرولي، و من هذا المنطلـــق فان أي ســـياسة للإنتـــاج و التصدير ينبغي أن تتحقق من التقـــدير الحقيقي لتـــلك الاحتياطيات ، فهناك البعض من الشركات البترولية الأجنبية العاملة في أراضي الدول المضيفة قد تعمد للمبالغة في تقديرها لحجم الاحتياطيات، بقصد إقنـــاع الدول المضيفة بأن ما لديها يكفيها لمدة طويلة و من ثم تطمئن على ارتفاع الإنتاج و عرض بترولها.

كما أن عمليات البحث و التنقيب عن البترول تعتبر من العوامل المحددة لكميات البتـــرول المعروضة ، فمن السباب الرئيسية لأزمة 1986 الإفراط في عمليات البحث و التنقيب و خاصة في بحر الشمـــال و المكسيك ، نتيجة لالتهاب الأسعـــار في الفترة السابقة ، و هذا ما أثر على العرض البترولي و انهارت الأسعار إلى أقل من 10 دولار للبرميل .

4-الأرباح العالية في الصناعة البترولية:

إن أسعار السلع الرأسمالية تتأثر باقتصاد الوفرة، وهو تأثير الكمية المنتجة في تكلفة الوحدات المنتجة، ومعناه أنه كلما كانت الكميـــات المنتجة كبيرة كلما كانت الأرباح عالية، وينطبق هذا المبدأ على سلعة البترول في المراحل الأولى من الإنتاج، لكن عند مرحلة معينة من إنتاج البترول الخام، نرى أنه كلما زادت الكميات المنتجة زادت معها التكاليف، وذلك بسبب أن آبار البترول تحتاج إلى تقنيات مساندة كميات إضافية قد تزيد عن[1] 30% فأكثر من طاقة إنتاج إضافية عند استرجاع أي بئر ،كما أنه بسبب زيادة الطلب على البتـــرول، يتم التنقيب عنه في مناطق بعيدة وصعبة، ولكن الميزة الخاصة لسلعة البترول كمنتوج طاقوي جاهز للاستعمال النهائي، فإن الريع المحقق في فرع البترول يفوق كل أنواع ريوع المنتوجات الطاقوية الأخـــرى كالفحم، الطاقة النووية وغيرها، فبالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر، نجد أن المحرك الهام للعرض البترولي هو تحقيق فائض مالي كبير، أي الريع العالي الممكن تحقيقه، وهو الفـــرق بين السعر المفروض على المستهلك للمنتوج وتكلفة توريد هذا المنتوج إلى المستهلك، حيث تتقاسم كل الأطراف العاملة في فرع البترول هذا الفائض .

إضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى تؤثر على العرض البترولي و نذكر منها مايلي[2]:

---

[1] **هاشم جمال**: السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1988 ، ص27

[2] محمود يونس ، مرجع سبق ذكره،ص32

- طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير المصادر البديلة للطاقة بكميات تكفي لاستبدال البتـــرول على نطاق كبير.
- التكـــلفة المرتفعة اللازمة لتطوير المصـــادر غير التقليدية للطـــاقة.
- مخـــاطر البيئة التي يجب التغلب عليها إذا ما استخدم الفحم و الطاقة النووية على نطاق كبير.

المطلب الثالث:العوامل المحددة للسعر الموضوعي(العادل) للبترول:

رغم أنه لا وجود في علم الاقتصاد أو اقتصاد السوق ، لشيء اسمه السعر العادل أو السعر المجزي أو السعر المعقول ، و غير ذلك من الأوصاف التجميلية ،فإما أن يكون السعر خاضعا لتقلبات العرض و الطلب الحالية و المرتقبة، و إما أن يكون سعرا احتكاريا تخطيطيا لتحقيق أهداف اقتصادية أو تجارية ، و خصوصا ما يتعلق بحصة مستهدفة لبترول "أوبك" في سوق البترول العالمية وسوق الطاقة يمنع تطوير البدائل [1].

إلا أنه هناك العديد من الدراسات التي تبحث عن السعر العادل للبترول، فحسب النظرية الكلاسيكية فأن أسعار البترول الخام يجب أن تتحدد وفق قوى العرض و الطلب ، و أن التكلفة الحدية للإنتاج تلعب في الفترة القصيرة و ربما المتوسطة دورا كبيرا في تحديد الأسعار ، أما في الفترة الطويلة فان التكلفة الحدية لمصادر الطاقة البديلة للبترول تلعب دورا رئيسيا في هذا المجال .
و الواقع العملي يثير الكثير من الشكوك حول صلاحية النظرية الكلاسيكية كأساس لتحديد أسعار البترول الخام على الأقل في الفترة الطويلة ، و ذلك لأن سوق البترول تحكمها في كامل مراحلها عوامل شبه احتكارية، و ذلك يعني أن العرض و الطلب يخضعان لكثير من الضوابط و القيود هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى فإن الشركات البترولية الكبرى تحتكر المعلومات المتعلقة بصناعة البترول ، و لقد أدى ذلك إلى أن النظريات الخاصة بالبترول قد نهضت على أساس بيانات قد تكون مختلفة كثيرا عن الواقع ، يضاف إلى ذلك أن هناك اعتبارات أخرى كثيرة يجب أن يتقرر في ضوئها السعر الموضوعي للبترول و من أهم هذه الاعتبارات مايلي :

- أن الدولة المنتجة (التي تناظر المؤسسة في الصناعة) مهما كانت صغيرة الحجم ، لا تنتج في ظل المنافسة التامة بل في ظل منافسة القلة ، فمن ناحية لا يمكن التوسع توسعا كبيرا في العرض من ، و الطلب على إنتاج دولة ما عند أي سعر في الأجل القصير كما هو

[1] **فاضل الجبلي** ، منظمة "أوبك" و السعر العادل للنفط، متوفر على الخامل.http//www.elaph .com طلع عليه 2008/08/28

الحال في ظل المنافسة التامة ، فلا يمكن زيادة العرض عندما ترتفع الأسعار إلا في حدود طاقة الإنتاج،و من ناحية أخرى فإن البترول ليس سلعة متجانسة تماما نظرا للاختلافات بين الخامات التي ترجع إلى كثافتها و محتواها الكبريتي.

- لا يتساوى سعر الخام مع تكلفته الحدية و إيراده الحدي، عند نقطة تقاطع منحنى الإيراد الحدي مع منحنى التكلفة الحدية، و تفسير ذلك لما يلي[1] :
  - إن هيكل صناعة البترول يفرض وجود هذا الفارق حيث يتألف هذا الهيكل من حكومات تحاول أن تنسق فيما بينها بقدر الإمكان .
  - الطبيعة الإستراتيجية للبترول حيث أنه سلعة غير قابلة للتجدد و تستنفذ بسرعة و تتمتع بمرونة و خواص تختلف عن أي مصدر آخر من مصادر الطاقة.
- علاقة السعر بالعرض من ، و الطلب على البترول هي أضعف مما يعتقد للوهلة الأولى، فالطلب على البترول الخام هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات البترولية المكررة و هذا ما يؤثر على الطلب ، كما أنه مورد ناضب و غير قابل للتجدد و هذا ما يؤثر على العرض .

و حسب الدكتور محمود يونس فإن العوامل التي قد تساعد على تحديد السعر العادل للبترول هي كالتالي:

1- تكلفة إنتاج البترول:

و يقصد بها التكلفة المتوسطة، أي حصة كل برميل من التكـــاليف الثابتة الناجمة عن استكشاف و تطوير الحقول البترول إلى حين بداية الإنتاج، بالإضافة إلى حصة التكـــاليف المتغيرة.

2- مقابل الاستنفاذ:

بمعنى أن يضاف إلى تكلفة الإنتاج مبلغا إضافيا مقابل استنفاذ الاحتياطات الحالية للبترول ، و جدير بالذكر أن عنصر الاستنفاذ و إن كان يتغير من حالة لأخرى ، و رغم تباين الثروات البترولية للدول الأعضاء ، إلا أنه إذا ما أريد اتخاذ هذا العنصر في حساب الأسعار ، فيجب اعتبار احتياطات دول الأوبك ما لو كانت خزانا واحدا ، و ذلك حتى لا يقل اهتمام صانعي القرار في السعودية مثلا عن اهتمام الجزائر التي لديها احتياطات متواضعة.

[1] **محمود يونس** ، مرجع سبق ذكره ، ص 30

3- الحافز:

يتعين أن يتضمن السعر العادل للبترول بالإضافة إلى ما سبق عنصرا يعتبر كحافز لاستكشاف و تطوير حقول جديدة للبترول، فهذا الحافز يعتبر مبررا لزيادة الاستثمارات بهدف زيادة الاحتياطات من ناحية و رفع مستوى الاستعادة من الحقول الموجودة من ناحية أخرى[1].

4- الصفقات الخاصة للبترول:

فاتساع مدى استخدامات البترول، إذا ما قورنت بمصادر الطاقة البديلة ، تبرر إدخال عنصرا إضافي إلى السعر يساعد نسبيا في تخفيض استهلاك البترول كوقود و يحافظ بقدر الإمكان على الاحتياطات البترولية للاستخدامات التي لا يمكن استخدام مصادر الطاقة الأخرى فيها بنفس القدر من الكفاءة.

5-التعويض عن التضخم المالي و تقلب أسعار العملات:

إن التضخم و تقلب أسعار العملات قد كلف الدول المصدرة للبترول كثيرا بمعيار تأكل القوة الشرائية لاحتياطاتها ، و على ذلك فهذه الدول لا ترى داعيا للتوسع في إنتاجها إلى حد تراكم الفوائض المالية البترولية ثم بعد ذلك تجد أن هذه الفوائض قد انخفضت قيمتها الحقيقية بسبب التضخم و انخفاض قيمة الدولار ، بالإضافة إلى التمييز في أسعار البترول يبرر في نظر منتجي و مصدري البترول أن تتوازى أسعار البترول مع أسعار وارداتهم من دول منظمة OCDE .

6- تأمين احتياجات التنمية:

يتطلب السعر العادل للبترول أن يؤمن هذا السعر العوائد المالية التي تحتاج إليها التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للبترول، على أن يكون تحقيق هذه التنمية خلال فترة زمنية لا تتجاوز الموارد البترولية المتاحة في هذه الدول ، و معنى ذلك أن أسعار البترول يجب أن تكون من الارتفاع بحيث تسمح بتراكم العوائد المطلوبة للتنمية، مأخوذ في الاعتبار طول عملية التنمية و محدودية عمر البترول ، و اعتماد معظم الدول المصدرة للبترول على هذه العوائد كمحرك لعملية التنمية.

إن من شأن السعر العادل للبترول أن يتيح البحث الجدي عن مصادر الطاقة البديلة و تطويرها ما يستوجب مشاركة معظم دول العالم ، لتجنب أزمة في الطاقة ، كما أن هذا السعر يؤدي إلى الانضباط في استهلاك البترول ، و بالتالي تباطؤ الاستنفاذ ، هذا بالإضافة إلى

[1] **علي النعيمي** ، السعر العادل للنفط. على الحامل www.alept.com //http اطلع عليه 2008/09/12

تحقيقه نوعا من الأمن الاقتصادي للدول المصدرة و يجنبها مغبة الاعتماد المفرط على الدول الصناعية.

و في تقديرنا أن السعر الذي يحقق الغاية المشتركة ، يمكن أن يراوح في الوقت الحاضر عن 70 دولار للبرميل ، مع تحرير السعر من الضغوط التي تمارسها الدول المستوردة للبترول لإبقائه متدنيا، و فيما يلي تبيين المبادئ التي استندنا عليها في تقديرنا لهذا السعر.

- أقرت اتفاقية طهران التي أبرمت بين أوبك و شركات البترول العالمية في 1971 مبدأ ارتفاع الأسعار ب 2.5٪ سنويا لمواجهة التضخم ، كما أقرت مبدأ زيادة 5 سنتات كعلاوة خاصة كون البترول ثروة ناضبة يتسارع نضوبها بازدياد الطلب عليها ، و كانت السنتات الخمسة في اتفاقية طهران تعادل 2.5٪ من السعر البترولي الذي كان يراوح حول دولارين للبرميل ، و بذلك يصبح معدل الزيادة السنوية التي اعتمدتها اتفاقية طهران 5٪ سنويا، و مع أن اتفاقية طهران لم تعد سارية إلا أن مبدأ الزيادة السنوية لمواجه التضخم و نمو الطلب على البترول، مازالا يصلحان أساسا لتدرج السعر حفاظا على قيمته الحقيقية .
- أقرت اتفاقية جنيف الأولى مبدأ تصحيح سعر البترول طبقا لما يطرأ على قيمة الدولار الذي يستخدم لتسعير البترول من تغيرات في مواجهة عدد من العملات الرئيسية ، و بمقتضاها زيدت الأسعار بنحو 8.5٪ اعتبارا من جانفي 1972 عقب صدور قرار تعويم الدولار في أوت 1971 و ما تبعه من تخفيض في قيمته رسميا في ديسمبر 1971.
- أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في جوان 1973 بعد التخفيض الثاني لقيمة الدولار في فيفري 1973 ، حيث زيدت بمقتضاها الأسعار بنحو 11.9٪ مع تصحيحها شهريا تبعا لتقلب العملات[1].

هذه هي المبادئ الثلاثة التي ينبغي اعتمادها لتقدير معدل الزيادة السنوية لتدرج السعر الاسمي للبترول حفاظا على قيمته الحقيقية ، و حتى بافتراض أن تغيرات قيمة الدولار بالزيادة أو بالانخفاض في مواجهة العملات الرئيسية الأخرى يلغي بعضها بعضا في المدى الطويل ، فان معدل الزيادة السنوية وفقا لمبدأ اتفاقية طهران لا يقل عن 5٪ سنويا في

[1] **حسين عبد الله**، نموذج الدول النفطية، تجارب الدول الخليجية و ليبيا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية و أهم التحولات المعاصرة و أثرها على هذا التوجه، ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية " مركز دراسات الوحدة العربية، جمهورية مصر العربية ، 2005/11/25 ص.9 .

المتوسط على مدى 36 سنة الماضية ، و هذا ما نقبله كحد أدنى لمعدل التدرج السنوي للسعر الاسمي.

أما بالنسبة لسنة الأساس التي يتخذ السعر فيها كسنة أساس لبداية التدرج ، فينبغي أن يراعى في اختيارها منطقية السعر و عدالته بالنسبة إلى جميع الإطراف ، و بخاصة الدول المصدرة للبترول، و في تقديرنا فان السعر الذي تم تصحيحه في 1973 و هو 11.65 دولار للبرميل يعتبر سعرا عادلا و تعويضا منطقيا للدول المصدرة للبترول.

بذلك و بمقتضى استخدام المبادئ الثلاثة لتقدير معدل الزيادة السنوية في السعر الاسمي 5٪ على مدى 36 سنة الماضية، فان السعر الاسمي لبرميل سلة أوبك ينبغي أن يبلغ في الوقت الحاضر ($11.65 * 1.05^{36}$) = 67.50 دولار للبرميل.

هذا المستوى الذي يمكن للسعر أن يتحرك حوله حاليا، على أن يتدرج ارتفاعا خلال المستقبل تبعا لما تكشف عنه تطورات العوامل الثلاثة، التي يتحدد بمقتضاها معدل الزيادة السنوية للسعر الاسمي ، و هي معدل التضخم ، معدل النمو السنوي للطلب على البترول ، ثم تغيرات قيمة الدولار في مواجهة العملات الرئيسية التي أقرتها اتفاقية جنيف .

المبحث الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول

تتحرك أسعار البترول بما يشبه قفزات الضفدع، يمكن أن تستقر فترة حول مستوى معين ، ثم يستيقظ العالم فجأة ليجد أنه على الرغم من توافر الاحتياطيات إلا أن القدرة الإنتاجية ، ثم ما يلي من ذلك من إمكانيات التكرير و التوزيع حتى المستهلك النهائي صارت تمثل عنق الزجاجة ، و تبدأ الدورة من جديد و بتأثير مجموعة من العوامل تؤدي في الأخير لتقليص الطلب و بالتالي عودة الأسعار إلى الانخفاض بما يشبه الصدمة نحو الأسفل .

و الشكل الموالي يبين تطور الأسعار خلال الفترة 1970-2007

الشكل رقم 2-2: تطورات أسعار البترول خلال الفترة 1970-2007

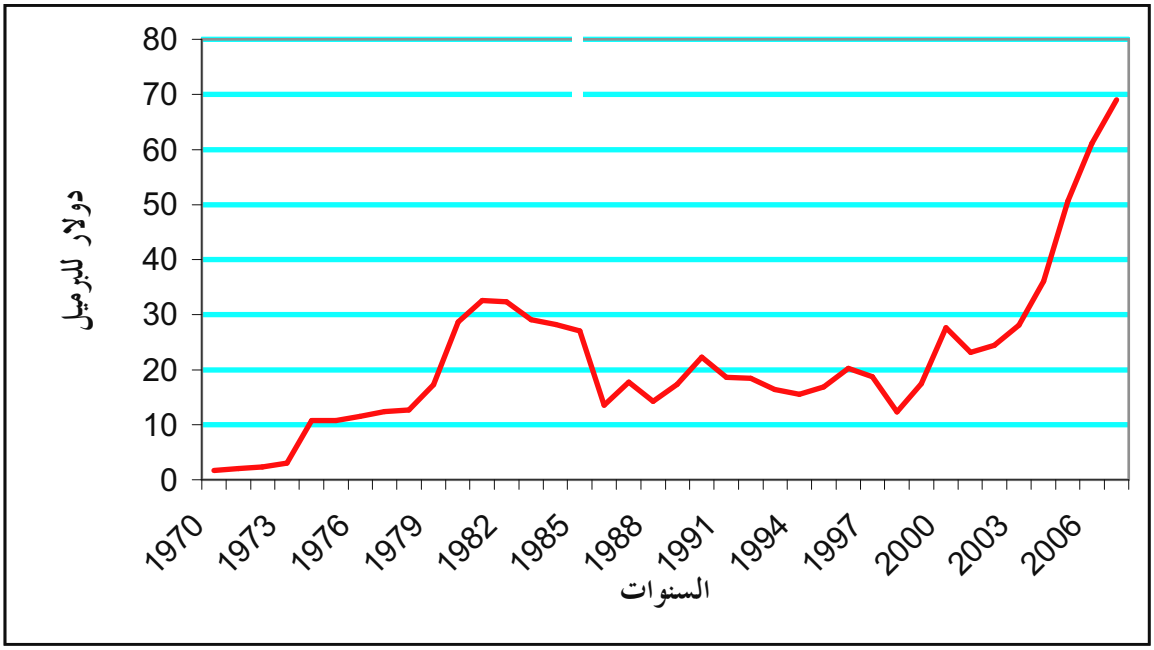

بتصرف من الطالب بالاعتماد على:

Source: annual statistical bulletin 2007 OPEC ,:www.opec.org p 21 sur le site

من خلال الشكل رقم 2-2 يتبين لنا أن هناك أربع صدمات بترولية كبيرة، تتخللها بعض الأزمات البترولية، و التي أثرت على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الجزائري، و من خلال هذا المبحث سنحاول دراسة أسباب و نتائج تطورات أسعار البترول من خلال الصدمات و الأزمات البترولية.

المطلب الأول : تطور أسعار البترول خلال الفترة 1970-1985

شهدت أسعار البترول تطورات ملحوظة لم تكن متوقعة منذ بداية السبعينات، بعدما كانت تعرف مستويات جد متدنية خلال السنوات السابقة ، حيث بلغ سعر البترول العربي الخفيف 2.03 دولار للبرميل سنة 1971 ، هذه الأسعار لم تبق عند هذا الحد بل واصلت ارتفاعها إلى

غاية منتصف الثمانينات ، و هذا ما يوضحه الجدول رقم 2-4 و نشير إلى أن خلال هذه الفترة عرف العالم أزمتين بتروليتين نتيجة عدة عوامل أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي ، فالأزمة البترولية الأولى كانت سنة 1973 حين تضاعف السعر أكثر من ثلاثة مرات ، أما الأزمة البترولية الثانية فكانت في سنة 1979 حين فاقت نسبة الزيادة 50٪ مقارنة بسنة 1978.

الجدول رقم 2-4 : تطور أسعار البترول خلال الفترة 1970-1985

الوحدة : دولار أمريكي

السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي[1]
1970	1.67	2.41
1971	2.03	2.71
1972	2.29	2.70
1973	3.05	3.05
1974	10.73	9.67
1975	10.73	8.42
1976	11.51	8.92
1977	12.39	8.66
1978	12.70	7.56
1979	17.25	9.00
1980	28.64	13.21
1981	32.51	15.57
1982	32.38	16.01
1983	29.04	14.73
1984	28.20	14.89
1985	27.01	14.04

Source: annual statistical bulletin 2007 OPEC ,: Vue www.opec.org p 21 sur le site le 25-07-2008

أولا - الأزمة البترولية الأولى 1973-1974 :

لقد تضاعفت الأسعار في هذه الفترة أربع مرات بين شهري أكتوبر و ديسمبر لسنة 1973 ، و ذلك راجع لمختلف التغيرات الاقتصادية و السياسية التي حدثت في تلك الفترة ، و أصبحت الدول المنتجة للبترول خاصة الدول العربية هي المزود الرئيسي للبلدان المستهلكة ، و هذا ما أدى لخلق تبعية طاقوية للدول المستوردة للبترول .

[1] سنة الأساس هي سنة 1973.

1- أسباب الأزمة البترولية الأولى 1973-1974:

هناك مجموعة من الأسباب و التي اختلفت بين الأسباب الاقتصادية و السياسية التي كانت أكثر أهمية و تمثلت في النقاط التالية:

ا- **التضخم العالمي** : استفحلت ظاهرة التضخم في البلدان الرأسمالية، و قد تم تصدير هذه الظاهرة إلى البلدان النامية كسلع مصنعة استهلاكية أو إنتاجية و خدمات و تكنولوجيا و المتأثرة بها خاصة البلدان البترولية[1].

ب- **رغبة الدول المنتجة في الحصول على أكبر كمية من الربح**: بعد أن تحملت الدول المنتجة مسؤولية إنتاج البترول إلا أنها اعتبرت كالشريك النائم ، فالشركات البترولية و حدها كانت تعلم القسمة الحقيقية لتكلفة الإنتاج و سعر التوازن[2].

ج- **انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي** :فانخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي، أدت إلى انخفاض السعر الحقيقي للبترول مقارنة بالمستوى العام للأسعار الدولية.

د- **عدم فاعلية إعادة تقييم مداخيل الدول المنتجة**: فكل الاتفاقيات التي عقدت قبل أكتوبر 1973 ، لم تكن فعالة في إعادة تقييم مداخيل الدول المنتجة ، من أجل تحقيق عدالة في توزيع الإيرادات بين الشركات البترولية و الدول المنتجة .

أما الأسباب السياسية فكانت أكثر أهمية و هذا نظرا للصراعات التي كانت قائمة في تلك الفترة و من أهمها:

أ- **الصراع العربي الإسرائيلي** :في 17 أكتوبر 1973 قررت دول الاوابك ، فرض حضر مؤقت على تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكية لدعمها لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973 ، في الوقت الذي كانت فيه المخزونات البترولية منخفضة[3] .

ب- **الاستقلال الاقتصادي**: الذي عقب الاستقلال السياسي للدول المنتجة ، و الذي خلق نوع من الحوار بين البائعين و المشترين للسلعة البترولية.

ج- **الأزمة السياسية لكل من أوروبا ، الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان** : نظرا لاختلاف أماكن الإمدادات لكل من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان ، ظهرت منافسة حادة

---

[1] **محمد احمد الدوري** ، مرجع سبق ذكره ص 230.

[2] **A .Ayoub** .le model OPEP .économie de l'énergie N06.1994 p 71

[3] International energy supply .a perspective from the industrial world the Rockefeller foundation may 1978. in the OPEC bulletin vol IX n 25 June 1978.p 19

بين هذه الدول فيما يخص علاقتها مع الدول المنتجة للبترول، و خاصة التي تحتوي على أكبر الاحتياطيات.

2- نتائج الأزمة البترولية الأولى 1973-1974:

لقد نتج عن هذه الأزمة تغير في موازين القوى و أهمها مايلي[1]:

أ- ارتفاع مداخيل الدول المنتجة و الشركات البترولية الكبرى : عرفت مداخيل الدول المنتجة للبترول ارتفاعا كبيرا ، فانتقلت السعودية من 4.340 مليار دولار سنة 1973 إلى 25 مليار دولار سنة 1974 ، أما الجزائر فارتفعت مداخيلها البترولية من 977 مليون دولار سنة 1973 إلى 5.5 مليار دولار سنة 1974، و الجدول الموالي يبين تطور العوائد البترولية لأعضاء منظمة أوبك.

الجدول رقم 2-5 : تطور العوائد البترولية لدول الأوبك سنتي 1973 و 1974

الوحدة : مليون دولار أمريكي

الدولة	1973	1974	الدولة	1973	1974
السعودية	4340	25000	نيجيريا	1540	7000
إيران	4200	28600	الجزائر	977	5500
فترويلا	4150	10000	الإمارات	900	5500
ليبيا	2223	10000	اندونيسيا	1600	5000
الكويت	1735	9300	قطر	463	2000
العراق	1834	7500	الإكوادور	/	800

المصدر : عبد المجيد فريد، عرب لا نفط ،ط1 ،مؤسسة الأبحاث العربية،بيروت 1986،ص282

ب-ظهور نظام جديد للأسعار (نظام أسعار أوبك):فبعد الحضر العربي ، انخفضت المخزونات البترولية في الدول المستهلكة بـــ 9٪ ، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار المعلنة ، فقامت دول الأوبك بتحديد السعر الرسمي للخام المرجعي العربي الخفيف و الذي ثبت بـــ 11.65 دولار للبرميل.

ج- ظهور مشكل توازن الميزانيات و المبادلات العالمية: حصل تغير في موازين المدفوعات و العجز في النظام المالي ، حيث اقتطعت نحو 125 مليار دولار من دخل الدول المستوردة للبترول إلى الدول المنتجة[2].

[1] **عبد المجيد فريد** ، عرب لا نفط ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1986، ص 116

[2] نفس المرجع ، ص 159

د- انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي : انخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي نتيجة للارتفاع الذي عرفته أسعار الطاقة بالنسبة للمستهلك.

ه- **ظهور منتجين جدد** : بعد الأزمة بدأ الإنتاج خارج المنظمة يتزايد بوتيرة 1 مليون برميل في اليوم كل سنة ، و بذلك تطور إنتاج الدول خارج أوبك من 26.4 م ب /ي سنة1973 إلى 33.5 مليون برميل في اليوم سنة 1979.

ثانيا – الأزمة البترولية الثانية : 1979-1980:

مع اندلاع الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه في سنة 1979 ، ارتفعت أسعار البترول مرة أخرى ، و وصل البرميل إلى 36 دولار للبرميل في سنة 1980 ، ثم بعد ذلك تابعت الأسعار انحدارها حتى وصلت إلى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985[1].

1- أسباب الأزمة البترولية الثانية 1979-1980:

لقد تعددت و اختلفت الأسباب المؤدية إلى ظهور أزمة بترولية ثانية ما بين الأسباب الاقتصادية و السياسية و من أهمها مايلي :

أ- انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي : بعد أن قام وزراء المالية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بإلغاء اتفاقية بروتن وودز ، أدى ذلك إلى ظهور عملات قوية منافسة للدولار الأمريكي مثل الفرنك الفرنسي ، الين الياباني ، المارك الألماني و التي أفقدت الثقة في الدولار الأمريكي ، فانخفض السعر الحقيقي للبترول .

ب- انهيار الإنتاج الإيراني : فلقد انخفض الإنتاج الإيراني بشكل كبير ، و ذلك نتيجة تعطل الطاقة التكريرية لكل من روايال دوتش ، و بريتيش بتروليوم .

ج- القرار الإيراني باستخدام المارك الألماني في تسعير البترول: لقد قررت إيران بيع بترولها بالمارك الألماني بدلا من الدولار الأمريكي،نظرا لتفكك العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

2- نتائج الأزمة البترولية الثانية 1979-1980:

لقد كانت للأزمة البترولية الثانية أثر قوي على دول أوبك ،خاصة فيما يتعلق بحصتها في السوق البترولية ، حيث انخفضت من 49٪ سنة 1980 إلى 39٪ سنة 1981 ، و قد واصلت حصتها في السوق البترولية تقلصها و التي بلغت خلال السداسي الأول من سنة 1982 حوالي 33٪ من الإنتاج العالمي إضافة إلى هذا ، هناك نتائج أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] **مصطفى بودرامة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 7

– تطور الأسواق الفورية باتجاه الشركات البترولية إليها بدلا عن العقود الطويلة الأجل و ذلك من أجل الإسراع في استثماراتها.

– ارتفاع مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، حيث انتقلت من 52.4 مكافئ يوم من الاستهلاك البترولي إلى 112 مكافئ يوم من الاستهلاك بارتفاع قدره 113.9٪ و ذلك بسبب التخوف من حدوث أزمة عجز الإمدادات البترولية.

– قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير السياسة النقدية،وذلك بالرفع في أسعار صرف الدولار مقارنة بالعملات الأخرى، وقد استعملت هذه السياسة من أجل خفض من معدلات التضخم، و أدى ذلك إلى انخفاض أسعار الاستيراد وتقارب الأسعار الحقيقية للبترول مع الأسعار الاسمية[1].

– اضطراب الأسواق المالية العالمية بسبب ارتفاع أسعار الذهب 500 دولار للأوقية ، نظرا للقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران و المتعلق بتجميد أرصدتها المالية.

المطلب الثاني : تطور أسعار البترول خلال الفترة 1986–1999.

منذ بداية الثمانينات أخذت السوق البترولية الدولية تتحول من سوق يتحكم فيها البائعون ، و هي الدول المنتجة و المصدرة للبترول التي تفرض حجم الصادرات و الأسعار إلى سوق يتحكم فيها المشترون ، و هي الدول الصناعية و المستهلكة ، و لقد عرفت هذه المرحلة نهايتين صغرتين لأسعار البترول حيث انخفض إلى 13.53 دولار سنة 1986 و إلى 12.28 دولار سنة 1998 ،إلا أنه عرف في سنة 1990 ارتفاع طفيف بسبب أزمة الخليج الثانية، و الجدول الموالي يبين تطور أسعار البترول الاسمية و الحقيقية خلال الفترة 1986 –1999.

الجدول رقم 2–6 : تطور الأسعار الاسمية و الحقيقية للبترول خلال الفترة 1986–1999

الوحدة : دولار للبرميل

السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي[2]	السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي
1986	13.53	5.54	1993	16.33	4.61
1987	17.73	6.29	1994	15.53	4.24
1988	14.24	4.75	1995	16.86	4.24
1989	17.31	5.79	1996	20.29	5.01
1990	22.26	6.38	1997	18.68	4.89
1991	18.62	5.19	1998	12.28	3.21
1992	18.44	4.81	1999	17.48	4.62

Source:OPEC , annual statistical bulletin 2007 www.opec.org le 25-07-2008 p 21

[1] benzoni op. cit. p4

[2] سنة الأساس هي 1973.

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطورات أسعار البترول خلال المرحلة 1986-1999 مع التركيز على الأزمة البترولية المعاكسة لسنة 1986 و التطرق بصفة وجيزة للأزمتين البتروليتين لسنتي 1990 و سنة 1998.

أولا – الأزمة البترولية المعاكسة 1986:

الانخفاض الحاد الذي عرفته الأسعار سنة 1986 (13.53) دولار للبرميل أي 5.54 دولار بدولارات 1973 كان نتيجة للاستراتجيات التي طبقتها منظمة الأوبك ، و التي كانت مختلفة عن تلك التي استخدمتها في سنوات السبعينات.

1– أسباب الأزمة البترولية المعاكسة 1986:

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى الانخفاض الكبير لأسعار البترول سنة 1986 و التي يمكن تلخيصها فيمل يلي[1] :

أ– انخفاض الطلب على البترول سنة 1985 : حيث بلغ 60.19 مليون برميل في اليوم فهذا الهبوط في الطلب أثر على حصة منظمة الأوبك في السوق البترولية بـــ10مليون برميل في اليوم سنة 1985 مقارنة بسنة 1980.

ب– دخول منتجين جدد للبترول (المكسيك ، انجلترا، النرويج، كندا ، و الاتحاد السوفيتي ...) التي بات باستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق، و قامت بالفعل بزيادة الإنتاج مما أدى إلى فائض عرض بترولي في السوق البترولية،و بالتالي دفع الأسعار نحو الهبوط.

ج– إعلان بعض الدول البترولية كبريطانيا و النرويج في سنة 1983 بتخفيض أسعار بترولها بمقدار ثلاث دولارات للبرميل من 33.5 دولار إلى 30.5 دولار[2] ،كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض الأسعار.

د– المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص و سقف الإنتاج، من طرف الدول المنتجة غير المنظمة للمنظمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية ، فبعد أن كانت تسيطر على 85٪ من الإنتاج العالمي، انخفضت تلك النسبة إلى 60٪ و رغم دعوة دول الأوبك

[1] **المكرطار فائزة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 178.

[2] **ضياء مجيد الموسوي** ، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989 ، دار الهدى للطباعة و النشر ، الجزائر ، 1990 ، ص17

إلى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر، فان المنتجين المنافسين رفضوا ذلك مما جعل الأوبك تتخلى عن سقف الإنتاج [1] .

ه- توسيع المعاملات في الأسواق الآنية و الأسواق الآجلة ، حيث أصبحت الأسواق الآنية تحتل حوالي 70٪ من التعاملات العالمية للبترول، و ظهرت الأسواق الآجلة بسبب ظهور المضاربين و تضارب قوى العرض و الطلب.

و- تطور إنتاج بدائل البترول من الفحم و الغاز الطبيعي بسبب ارتفاع الأسعار الذي عرفته السوق البترولية في السبعينات.

ز- الاختلاف الحاصل بين دول الأوبك ، و استخدام كل من العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة و الكويت لسياسة رفع الإنتاج، احتجاجا على ارتفاع إنتاج الدول خارج المنظمة و خاصة بحر الشمال.

2- نتائج الأزمة البترولية المعاكسة لسنة 1986:

لقد نتجت عن الأزمة البترولية لسنة 1986 نتائج كانت ايجابية بالنسبة للدول المستوردة و جد قاسية على الدول المنتجة و المصدرة للبترول و منها الجزائر ، و سنحاول أن نبرز نتائج هذه الأزمة على مختلف الإطراف.

أ- تخلي دول الأوبك على سعر البيع الرسمي والاتجاه نحو سياسة أسعار السوق من بداية 1988، مما أدى إلى ظهور أسعار مرجعية جديدة ،وتمثلت في بترول ألاسكا و البرنت في بحر الشمال ، و خام دبي و عمان لمنطقة الخليج العربي .

ب- ارتفاع حصة إنتاج الأوبك في السوق البترولية العالمية ، من 800 طن سنة 1985 إلى 960 مليون طن سنة 1988 و إلى 1080 طن سنة 1989.

ج- ارتفاع الطلب العالمي على البترول في الدول الصناعية من 48.2 مليون برميل في اليوم سنة 1986 ، إلى 49.3 مليون برميل سنة 1987 ،و إلى 52 مليون برميل في اليوم سنة 1989.

د- تراجع مجهودات الاستكشاف بسبب تراجع هوامش ربح الشركات البترولية جراء انخفاض أسعار البترول ، حيث تناقص عدد الآبار الاستكشافية من 1900 بئر سنة 1986 إلى 600 بئر سنة 1989.

ه- انخفاض التدفقات المالية بين دول الأوبك و الدول الأوروبية.

[1] **حسين عبد الله** ،مستقبل النفط العربي ،مرجع سبق ذكره ص 68.

و- انخفاض مداخيل الشركات البترولية الكبرى.

ز- تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول، ففي الفترة 1982-1987 انخفض نمو الناتج الخام للدول المصدرة للبترول 5 مرات مقارنة بفترة السبعينات 1.1٪ مقابل 5.9٪ ، و حدوث حالات عجز في الميزان التجاري في معظم البلدان البترولية.

ح- تفاقم أزمة المديونية العالمية من خلال تزايد ديون الدول المصدرة للبترول لتعويض إيراداتها البترولية نتيجة انخفاض أسعار البترول .

ط- انخفاض قيمة الواردات البترولية للدول المستوردة للبترول في ظل انخفاض أسعار البترول ، حيث بلغت وفورات دول مجموعة التعاون الاقتصادي و التنمية نتيجة لذلك حوالي 45 مليار دولار[1].

ثانيا- الأزمة البترولية الخليجية 1990-1991:

تعرضت السوق البترولية العالمية في بداية السبعينات لأزمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية و التي ارتفعت الأسعار على إثرها في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولارا للبرميل[2]، و فيما يلي أسباب و نتائج الأزمة البترولية الخليجية الثانية.

1- أسباب الأزمة البترولية الخليجية 1990-1991:

تأثرت أسواق البترول العالمية خلال عامي (1990-1991) و ذلك للأسباب التالية:

أ- اجتياز حصص الإنتاج المحدد من طرف منظمة الأوبك ، ففي الوقت الذي كان محددا خلال السداسي الأول لسنة 1990 بـــ 22.1 مليون برميل يوميا ، تعدى عمليا 23.4 مليون برميل يوميا مما أدى إلى انخفاض الأسعار و زيادة المخزون الاستراتيجي لدى الدول المستهلكة.

ب- نتائج الأزمة البترولية المعاكسة لسنة 1986 التي تكبدتها الاقتصاديات المنتجة للبترول بانخفاض صادراتها البترولية و إيراداتها المالية ، و تراجع معدل النمو فيها و تفاقم مديونيتها مما أدى إلى التمهيد لأزمات اقتصادية أخرى .

ج- السياسة البترولية المتبعة من طرف الكويت التي لم تحافظ على حصص الإنتاج المنسوبة إليها، و الإخلال باتفاقية جويلية 1990 مما جعل العراق يتهم الكويت و الإمارات العربية المتحدة بالمسؤولية عن انخفاض الأسعار.

هاشم جمال "السوق البترولية العالمية وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية عن [1]جامعة الجزائر 1996/1997 ص110

[2] **مشدن وهيبة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 89

د- الخلاف الدائر بين العراق و الكويت منذ 1936 حول أكبر حقل يقع بين الحدود العراقية الكويتية ،و هو حقل الرملية و اتخاذ العراق ذلك سببا لضم الكويت إليه.

ه- ارتفاع الإنتاج العراقي مع نهاية الحرب الإيرانية العراقية بتكثيف كل طاقاته الإنتاجية ، و ذلك بتطبيق برنامج يحتوي على 30 مشروع يجعل من العراق ثاني أكبر منتج في دول منظمة الأوبك ، بعد العربية السعودية ، مما يهدد إستراتيجية و مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تثبيت الأسعار[1].

2- نتائج الأزمة البترولية الخليجية 1990-1991:

جاءت نتائج هذه الأزمة لتعزز الهيمنة الأمريكية على السوق البترولية حيث انخفضت الأسعار منذ اليوم الأول للتدخل العسكري الأمريكي إلى السعر الذي يتوافق مع المصالح الأمريكية و هو 20 دولار للبرميل و من أهم نتائج هذه الأزمة ما يلي[2] :

أ- ازدياد حدة الأزمات الاقتصادية في الدول المنتجة و الدول النامية.

ب- ضعف منظمة الأوبك الذي تبين من خلال تجميد الإنتاج لدول المنظمة للتكيف مع حالة السوق البترولية في ظل الأزمة.

ج- الانخفاض المستمر للأسعار حيث وصل سعر سلة الأوبك في 1992 إلى 18.44 دولار للبرميل ، و في 1993 إلى 16.33 دولار للبرميل ، و في 1994 إلى 15.33 دولار للبرميل.

د- ظهور أهمية المخزونات البترولية و قيام الدول المستهلكة باستخدام المخزونات البترولية بكافة أنواعها الإستراتيجية و التجارية، و التي قدرت ب 3 أشهر من استهلاك دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.

ه- عودة الشركات البترولية العالمية للنشاطات الإنتاجية في الدول المنتجة لعجز هذه الدول عن تمويل المشاريع البترولية، و تأمين المتطلبات التكنولوجية لصناعتها البترولية، و بالتالي أصبحت مجبرة للجوء إلى الشركات البترولية العالمية الكبرى ، من أجل استرجاع و إنتاج البترول في إطار عقود و أشكال قانونية مختلفة ، و من بين هذه الدول روسيا و الجزائر و بقية الدول النامية الأخرى .

---

[1] **المكرطار فائزة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 191

[2] **بورنان الحاج** ، مرجع سبق ذكره ، ص 114.

و- بروز القوة البترولية السعودية و القوة الأمريكية، بعد التفاهم على السيطرة على السوق البترولية ، و هذا راجع لكون السعودية أكبر منتج في العالم و أمريكا أكبر مستهلك ، فهذان البلدان يستطيعان التأثير مباشرة على العرض و الطلب البترولي.

ز- بعد نظام هيمنة الشركات و نظام الأوبك تم إنشاء نظام بترولي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، و التي سطرت هذا النظام بحيث يمكنها من تحديد الأسعار عن طريق خلق آليات العرض و الطلب ، و ضمان الإمدادات البترولية لاقتصادها و للدول الصناعية الأخرى[1].

ح- فرض الحضر على الصادرات العراقية البترولية من طرف الأمم المتحدة و التي كانت تبلغ 4.02 مليون برميل في اليوم و تعويضه بإنتاج كل من إيران و السعودية العربية.

ثالثا- الأزمة البترولية لسنة 1998 (الأزمة الآسيوية):

إن قياس سعر البترول لسنة 1998 بدولارات 1973 يبين أن هذا السعر لم يتجاوز 3.30 دولار للبرميل، و هي قيمة متدنية جدا و هي أقل قيمة عرفتها السوق البترولية منذ التصحيح السعري.

1- أسباب الأزمة البترولية لسنة 1998 (الأزمة البترولية):

تتلخص أهم أسباب الأزمة البترولية لسنة 1998 فيما يلي :

أ- الانكماش الذي مس اقتصاديات دول النمور الآسيوية[2] جراء الأزمة المالية ، و عدم قدرة الاقتصاد الياباني على تجاوز المشاكل التي يعاني منها، خاصة ضعف الموقف المالي لمعظم المؤسسات المالية و المصرفية ، و تعثر العديد منها مما أدى إلى إفلاسها ، فانخفض النمو الاقتصادي لليابان و النمور الآسيوية ، و انعكس ذلك على نقص في استهلاك الطاقة و خاصة البترول و بالتالي انخفاض الطلب و الجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم 2-7 : النمو الاقتصادي و التغير في الطلب على البترول

الوحدة :٪

السنوات	1997	1998	1999	2000
معدل النمو الاقتصادي	6.2	4.6-	3.8	4.4
التغير في الطلب البترولي	5.3	2.5-	2.6	3.5

المصدر:تقرير حول متابعة أزمة النمور الآسيوية و انعكاساتها على الأقطار العربية أكتوبر 2000 ص4

[1] **N.Sarkis**, le poids prépondérant des états unis sur le marché mondial, pétrole et gaz arabe, N 560, 1992, p 43

[2] و تضم كل من كوريا الجنوبية ، تايلندا ، الفلبين، ماليزيا و اندونيسيا.

و يتضح من خلال الجدول أثار الأزمة الآسيوية على معدل النمو في المنطقة، و منه على التغير في الطلب البترولي و الذي انخفض من 5.3٪ سنة 1997 إلى -2.5 سنة 1998 .

ب- زيادة المخزون البترولي عام 1998 بشكل كبير،مما أثر على الأسعار و الجدول الموالي يبين ذلك .

الجدول رقم 2-8: تطور المخزون البترولي العالمي.

الوحدة : مليون برميل.

	الدول الصناعية	دول أخرى	المخزون العائم	العالم
الربع الأول 1998	11-	176	1	166
الربع الثاني1998	142	267	23	432
الربع الثالث1998	180	288	14	482
الربع الرابع 1998	113	352	10	472
الربع الأول 1999	40	318	17	374
الربع الثاني 1999	84	240	36	360
الربع الثالث 1999	60	170	19-	212

المصدر: بورنان الحاج، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين و المستهلكين، رسالة ماجستير عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001-2002 ص 199.

من خلال الجدول يتبين الارتفاع الكبير في المخزون البترولي في الربع الثاني لسنة 1998 ، حيث قفز من 166 مليون برميل إلى 432 مليون برميل ، ثم ارتفع في الربع الثالث إلى 482 مليون برميل و من ثم بدأ في الانخفاض حتى وصل إلى 212 مليون برميل في الربع الثالث من سنة 1999 ، و في هذا الوقت انخفضت الأسعار بشكل كبير فلم يتعدى سعر برميل سلة أوبك 10دولار.

ج- تجاوز بعض الدول الأعضاء في منظمة أوبك حصتها من إنتاج البترول بسبب مشاكلها الاقتصادية ، و إعطاء أوبك الصفة الرسمية لهذه الزيادات في جاكرتا في 30-11-1997 بزيادة تقدر بـــ 2.5 مليون برميل في اليوم.

د- عودة العراق إلى الإنتاج من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء ، فهذا الاتفاق لا يحدد الكمية بل يحدد قيمة البترول مقابل الغذاء ، ففي المرحلة الرابعة من تطبيق هذا البرنامج

في 26-11-1998 حتى 12-03-1999 صدرت العراق ما مجموعه 203.4 مليون برميل و قدرت إيراداتها ب 1.146 مليار دولار[1].

2- نتائج الأزمة البترولية لسنة 1998 :

لقد أثرت الأزمة على الاقتصاديات البترولية بصفة كبيرة جراء التدهور الكبير لأسعار البترول، و فيما يلي أهم نتائج أزمة 1998.

أ- انخفاض عائدات الدول المنتجة فمثلا انخفضت مداخيل الدول العربية العضوة في أوبك من 108.9 مليار دولار عام 1997 إلى 79.1 مليار دولار سنة 1998.

ب- انخفاض أرباح الشركات البترولية إلى حد كبير فمثلا انخفضت أرباح شركة تكساكو بـــ 60٪ ، و شركة اكسون ب 40٪ و شركة شيفرون ب 35٪ ما بين الربع الأول لسنة 1998 و الربع الأول من سنة 1999[2].

ج- تماسك دول منظمة الأوبك و اتخاذ قرارين لخفض الإنتاج من أجل جمح تراجع الأسعار ، و كان الأول في افريل 1998 حيث خفضت الإنتاج بمقدار 1.2 مليون برميل في اليوم ، و التخفيض الثاني في جويلية من نفس السنة بـــ 1.5 مليون برميل في اليوم ، فهذين التخفيضين فشلا في وقف تدهور الأسعار، و الذي احتاج لاتخاذ قرار ثالث بخفض الإنتاج في مارس 1999 بمقدار 1.7 مليون برميل في اليوم، والذي أوقف التدهور وذلك باحترام جميع الدول لهذا القرار .

د- ظهور متغيرات في السوق البترولية نذكر منها:

- اندماج الشركات البترولية العالمية من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج.
- فتح الدول المنتجة أبوابها للشركات غير الوطنية.
- فتح السوق البترولية للمنافسة.

المطلب الثالث : تطور الأسعار خلال الفترة 2000-2007

عرفت أسعار البترول في سنوات الألفين تطورا كبيرا و اتجاها تصاعديا ،نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية التي ساهمت بشكل كبير في التأثير على مستويات الأسعار، و أهمها أحداث 11 سبتمبر 2001 و التي استهدفت من خلالها برجي التجارة العالمية في نيويورك ، و كذا الحرب على العراق سنة 2003 ،إلا انه و منذ سنة 2004 تطورت الأسعار بشكل كبير، لم تستطع لا الدول المنتجة و لا الدول المستهلكة من التأثير على الأسعار، معبرة

[1] مجلة البترول و الغاز العربي ، افريل 1999 ، ص 12

[2] مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 93، 2000، ص135.

عن فك الارتباط بأساسيات السوق، فقد ارتفع متوسط سعر البترول من 18.5 دولار للبرميل خلال الفترة (1985-2000) إلى 41.6 دولار للبرميل خلال الفترة (2000-2007)[1] ، و الجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (2-9) تطور الأسعار الاسمية و الحقيقية للبترول خلال الفترة 2000-2007

الوحدة : دولار للبرميل

السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي[2]
2000	27.60	7.93
2001	23.12	6.69
2002	24.36	6.65
2003	28.10	6.53
2004	36.05	7.57
2005	50.64	10.39
2006	61.08	12.19
2007	69.08	12.62

Source:OPEC , annual statistical bulletin 2007 www.opec.org le 25-07-2008 p 21

أولا- انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على الأسعار:

كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 تأثير سلبي على أسعار البترول ، حيث انخفضت أسعار البترول الخام و المنتجات البترولية لعدة شهور، نتيجة لتدهور معدلات النمو الاقتصادي على مستوى العالم ، و ما تبعه من انخفاض حاد في الطلب على بعض المنتجات البترولية مثل وقود النفاثات و الديزل ، و قد بين تقرير صدر عن مؤتمر المحروقات الأوروبي الثالث بباريس المنعقد في أكتوبر 2001 ، أن نمو الطلب على البترول انخفض ليسجل 120 ألف برميل يوميا سنة 2001 ، كما انهار الطلب على وقود النفاثات لانخفاض حركة الطيران في حدود 15% إلى 25% عن مستوياته ما قبل الأحداث، مما أثر سلبا على منظومة الإنتاج و أدى هذا إلى تردد الشركات في المشاركة في المشروعات البترولية الأخرى، بالمقابل شددت هذه الأحداث من موقف الدول المستهلكة التي أصبحت تحذر بصورة أو بأخرى من استغلال الأزمة لرفع أسعار البترول ، و حملت الدول المنتجة مسئولية مواجهة هذا الاحتمال و الحيلولة دون وقوعه ، و قد أعلنت دول الأوبك عن تخفيض في الإنتاج بمليون و نصف المليون برميل في

[1] Le prix de pétrole , united nations conference on trade and development, sur le site http:// unctad.org/infocomm/francais/petrole/prix.htm#historiq consulter le 11-11-2008.

[2] سنة الأساس هي سنة 1973.

اليوم[1] في 14 نوفمبر 2001 ،و ذلك ابتداء من الفاتح جانفي 2002 شريطة التنسيق مع الدول غير الأعضاء لإتباع نفس السياسة البترولية لإعادة أسعار البترول إلى الارتفاع.

ثانيا– أثر الحرب الأمريكية البريطانية ضد العراق على أسعار البترول:

سجلت أسعار البترول في نهاية الربع الأول من 2003 ارتفاعات متواصلة ، و استطاعت أن تسلك اتجاها تصاعديا منذ ذلك الوقت حيث وصلت سلة أوبك إلى 28.1 دولار للبرميل سنة 2003 ، لتصل إلى مستويات قياسية بعد ذلك ، فلقد أثرت هذه الحرب تأثيرا كبيرا على السوق البترولية رغم تعويض البلدان البترولية لجزء كبير من كميات البترول المسحوبة من السوق و المتمثلة في جزء كبير من الإنتاج العراقي ، خاصة من طرف السعودية و إيران، إضافة إلى هذا فان تأثير هذه الحرب مازالت مستمرة لحد الآن، لأن أوبك خسرت عضوا مميزا من الأعضاء و هو العضو المؤسس للمنظمة و التي أسست على أراضيه سنة 1960.

و تعود خلفية هذا الاحتلال لكون الولايات المتحدة الأمريكية مستهلك هائل للبترول ، فهي تستهلك ما يقارب ربع الاستهلاك العالمي و تستورد ثلثي هذا الاستهلاك ، و لهذا فأي اضطراب في السوق البترولية قد يؤثر على اقتصادها ، هذه الوضعية جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تفكر في طريقة لتأمين إمداداتها من النفط العربي و بترول الشرق الأوسط بصفة خاصة، من خلال احتلال العراق بذريعة وجود أسلحة محضورة دوليا حسب مزاعمهم أسلحة الدمار الشامل ، و لكن حقيقة الأمر أن هذه الحرب واحدة من حروب البترول في العالم الحديث، و التي من خلالها أباحت الثروة البترولية لنفسها و من دون مقابل ، و كل هذا يعتبر مكسب للاقتصاد الأمريكي بعد التدهور الذي تعرض له من أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك بسبب[2] :

- بلغ العجز في الميزانية الأمريكية لسنة 2003 حوالي 200مليار دولار ووصل الدين العام إلى 22 تريليون دولار، كما ارتفعت نسبة البطالة إلى أكثر من6% .
- الانعكاسات السلبية على التجارة، الاستثمارات والسياحة بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية والسياسية المتخذة مثل عسكرة الاقتصاد، إعطاء المزيد من السلطات للأجهزة الأمنية كل هذا تسبب في زيادة حدة الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة.

[1] **Chairman Jim SAXTON**, OPEC and the high price of oil , joint economic committee study, United States Congress, November 2005,p12

[2] مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره ص 142

- الأعباء الاقتصادية المتزايدة لتكلفة الحرب الأمريكية على الإرهاب بدءاً من حرب أفغانستان، مرورا بازدياد عبء الإنفاق على قضايا الأمن الداخلي، ووصولا إلى احتلال العراق.

وعليه فإن السيطرة على البترول العراقي حقق للحكومة الأمريكية جملة من المكاسب للتأثير على السوق النفطية أهمها:

- العمل على التأثير على الحكومة العراقية الجديدة لإلغاء ارتباطها بمنظمة الأوبك، مما سيسمح للولايات المتحدة الأمريكية من خلال الإنتاج العراقي في التأثير على السوق البترولية.
- زيادة إنتاج البترول العراقي إلى الحدود القصوى ، من أجل تضخيم العرض البترولي والتأثير سلبا على الأسعار.
- العمل على خوصصة قطاع البترول العراقي بما يسمح للشركات البترولية الأمريكية السيطرة الكاملة على البترول العراقي، والتأثير على الإنتاج لإبقاء السعر في حدود 20 دولار للبرميل أو الترول به أقل من ذلك إذ أمكن ذلك.
- الاستفادة من عوائد مالية هامة تضخ في الاقتصاد الأمريكي وتساعده على الانتعاش.
- التحكم في المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى التي تعتمد على الواردات البترولية من منطقة الخليج العربي و ذلك بطريقتين: الأولى هي التحكم في إمدادات البترول التي تستهلكها تلك القوى منها الصين، اليابان وفرنسا ودول جنوب شرق آسيا ،و الثانية هي التحكم في أسعار البترول والعمل على هبوطها في السوق العالمية بما يحقق خسائر هائلة في عائدات البلدان البترولية منها روسيا.

ثالثا–ثورة أسعار البترول ابتدءا من سنة 2004 :

عرف العالم صدمة بترولية أخرى بدأت منذ سنة 2004 حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى 51 دولار للبرميل ،و بقيت في ارتفاع مستمر إلى أن قاربت 100 دولار مع نهاية 2007 [1] .

بداية سنة 2004 اتسمت بحملة من الأحداث التي عززت الارتفاع المتواصل لأسعار البترول، فقد توقف الإنتاج الروسي نتيجة الخلاف بين الحكومة الروسية و شركة يوكوس البترولية[2]، مما جعل الدول الصناعية تقوم بزيادة طلبها من الشرق الأوسط حتى بلغ إنتاج أوبك 30 مليون برميل في اليوم، و مع ذلك لم تكن قادرة على مجاراة الطلب العالمي على البترول الذي ارتفع

[1] وصلت أسعار البترول إلى 147 دولار للبرميل و ذلك في جويلية 2008.

[2] ضياء مجيد الموسوي ، ثورة أسعار النفط 2004 ،ديوان المطبوعات الجامعية،2005، ص 25

بالموازاة مع ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي، إلا أنه لم يشكل هذا الارتفاع في سنة 2004 مشكلة نتيجة تدهور قيمة الدولار الأمريكي، و ارتفاع الضرائب على المنتجات البترولية التي تقرضها الدول المستهلكة، و سجل في هذه السنة البرميل 36،05 دولار.

و في سنة 2005 واصلت أسعار البترول مسارها التصاعدي بزيادات متوسطة في سعر برميل العربي الخفيف، و الذي بلغ سعره المتوسط السنوي 50،64 دولار للبرميل ، إلا أنه مع بداية سنة 2006 بدأت أسعار البترول تقفز إلى أعلى من 60 دولار للبرميل و قد بلغ متوسط سعره السنوي 61،08 دولار للبرميل، تم تواصل هذا الارتفاع خلال عام 2007 حيث بلغ متوسط سعر البترول إلى 69،08 دولار للبرميل .

هناك عدة أسباب ساهمت في زيادة أسعار البترول نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

1-**ضعف الدولار**: ساعد تراجع الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى على تعزيز عمليات الشراء في مختلف السلع الأولية ،حيث يرى المستثمرون أن المحاصيل المسعرة بالدولار رخيصة نسبيا ، يضاف إلى ذلك تخفيض البنك المركزي الأمريكي أسعار الفائدة ، و قيام البنوك المركزية بضخ مليارات الدولارات في الأسواق المالية لتخفيف أزمة الائتمان فصعدت أسعار البترول .

2- المضاربة :جاذبية المضاربة على البترول بين المستثمرين في الأسواق المالية الذين يقومون بعمليات الشراء عند انخفاض الأسعار وعملية البيع بعد ارتفاع الأسعار.

3-**العلاقة بين العرض والطلب:**إن سعر البترول يتحدد عن طريق العرض والطلب،بالإضافة إلى المخزون العالمي من البترول ؛حيث انه في الآونة الأخيرة(نهاية 2007) زاد الطلب على البترول بسبب اختناقات مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للبترين في العالم، بسبب أعطال غير متوقعة الأمر الذي زاد السحب من المخزونات ،ويضاف إليه انخفاض إنتاج الولايات المتحدة ومحاولة زيادة مخزوناتها ،وانخفاض إنتاج بعض الدول الأخرى كسوريا واندونيسيا...الخ،وزيادة طلب كل من الصين والهند،الأمر الذي نتج عنه زيادة الطلب.

4-**عدم الاستقرار السياسي:**في بعض الدول المنتجة للبترول نتيجة المخاوف التخريبية التي تحيط بمناطق الإنتاج المهمة ،كما تمثل الأزمة النووية الإيرانية وتهديد الولايات المتحدة الأمريكية بضربها، فلو تعرضت للهجوم فإن أسعار البترول سترتفع أكثر لأن إيران تمتلك

ثاني أكبر الاحتياطات العالمية، ضف إلى ذلك أن معظم إنتاج الكويت والإمارات وقطر والبحرين يمر عبر مضيق هرمز، وسوف تلجأ إيران إلى إغلاق هذا المضيق إذ تعرضت للهجوم، يضاف إلى ذلك تصاعد أعمال العنف في نيجريا والتي تقع في المرتبة الأولى بين الدول الإفريقية المصدرة للبترول.

5-**الأسباب المناخية:**إن الأعاصير والتقلبات المناخية لها تأثير مباشر على سعر البترول والكميات المطلوبة فتعرض الولايات المتحدة الأمريكية لأعاصير بحرية أوقفت إنتاجها وشلت قدرة بعض مصافيها النفطية في خليج المكسيك على إنتاج مشتقاته،مما أدى إلى زيادة الأسعار.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما تطرقنا إليه من خلال هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

- إن التطور الذي عرفته الصناعة البترولية ، أنتج تعقيدات في تسويق البترول الخام ، مما أدى إلى إنشاء سوقين مختلفين هما السوق الفورية و السوق الآجلة ، هذه الأخيرة ظهرت للحد من خطورة التقلبات الكبيرة التي تعرفها أسعار البترول.
- عرفت سنة 1960 ميلاد أول منظمة تدافع عن حقوق الدول المنتجة للبترول " أوبك" ، و التي استطاعت أن تؤثر في السوق البترولية خاصة بعد التصحيح السعري لسنة 1973 ، إلا أن وجود فاعلين آخرين في السوق البترولية استطاعوا من خلال السياسات البترولية العدائية من إعادة الكفة لصالح الدول الصناعية ، و هم الوكالة الدولية للطاقة ، الشركات البترولية العالمية ، بالإضافة إلى رفض مجموعة الايبك التنسيق في سياساتها مع دول الأوبك.
- يتحدد السعر البترولي بمجموعة من العوامل تؤثر في الأخير على عرض و طلب السلعة البترولية إلا انه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر و ذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي و الطلب البترولي معبرا عنه بالعلاقة الطردية بينهما.
- السوق البترولية خلال فترة الدراسة حساسة لمختلف الأحداث الاقتصادية و السياسية ، مما يجعل أسعار البترول لا تعرف الاستقرار ، و أدى ذلك إلى حدوث أزمات متتالية اختلفت نتائجها في التأثير على الاقتصاد العالمي ، و الاقتصاد الجزائري و الذي سنتطرق إليه في الفصل الثالث تحت عنوان دراسة انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

الفصل الثالث:

دراسة انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

تمهيد:

هدفت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ بداية تسعينات القرن العشرين إلى تغيير بنية الاقتصاد الكلي، إلا أنها لم تستطيع تحريره من هيمنة البترول عليه ، بحيث مازال قطاع البترول المحرك الأساسي للاقتصاد، بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير البترولية خاصة القطاع الصناعي و الزراعي من جهة ، و من جهة ثانية إلى وتيرة النمو التي يسجلها قطاع المحروقات منذ أواخر التسعينات إلى غاية اليوم ، نتيجة تزايد الطلب العالمي على البترول و تدعيم القدرات الإنتاجية الجزائرية.

و على هذا الأساس جاء هذا الفصل لتقديم أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية ، و لقد اقتصر البحث على دراسة أثر تقلبات أسعار البترول من منظور التحليل الاقتصادي و القياسي على كل من الميزان التجاري ، الناتج الداخلي الإجمالي ، الميزانية العامة للدولة ، و قد تم اختيار هذه العناصر لسببين ، السبب الأول وهو العلاقة القائمة و المباشرة بين هذه العناصر و أسعار البترول، و السبب الثاني هو عدم قدرة الباحث التطرق إلى كل التوازنات الاقتصادية الكلية و خاصة تلك المتعلقة بالوضع النقدي و المتعلقة بالتشغيل ، و لأن السنوات الثماني الأخيرة عرفت تطور كبير في أسعار البترول حيث سجلت مستويات قياسية حتى نهاية 2007 ،أفضت إلى تراكم الفوائض البترولية في الجزائر كان لزاماً علينا أن نولي اهتماما بهذا الجانب ، و لذلك تطرقنا في المبحث الثالث من هذا الفصل إلى استعمالات الفوائض البترولية في الجزائر ، و التي مست بعض الجوانب النقدية و المالية (المديونية، صندوق ضبط الموارد).

وقصد الإلمام بكل هذه الجوانب كان لابد أن نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازن الخارجي.**
- **المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية .**
- **المبحث الثالث: استعمالات الفوائض البترولية في الجزائر.**

المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازن الخارجي.

إن التقلبات التي عرفتها أسعار البترول لها دور هام في التأثير على ميزان المدفوعات بشكل عام و الميزان التجاري بشكل خاص ،و من أجل معرفة أهم الانعكاسات التي شكلتها تطورات أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري خلال الفترة (1986-2007) ، سوف نقوم بدراسة تحليلية وقياسية لدراسة هذا الأثر بعد تقديم مختصر لمفهوم الطريقة القياسية المعتمدة

المطلب الأول : المفهوم العام لطريقة الاقتصاد القياسي المعتمدة.

سوف نعتمد في دراستنا على نموذج الانحدار الخطي البسيط من أجل تحديد النموذج الخطي البسيط, الذي سوف يوضح لنا العلاقة الموجودة بين متغيرين فقط, أحدهما متغير تابع و الأخر متغير مستقل ، و يمكن وضع هذه العلاقة الخطية في الصورة التالية[1]:

$$y_i = \alpha + \beta x_i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

إن هذه العلاقة لا تعبر عن حقيقة العلاقة الموجودة بين المتغير التابع و المتغير المستقل , و ذلك بسبب وجود انحرافات في العلاقة الحقيقية عن العلاقة أعلاه , لذلك يستعين الاقتصاد القياسي بمتغير آخر هو المتغير العشوائي أو ما يسمى كذلك بحد الخطأ الذي يرمز له بالرمز (μ_i)وعليه تصبح العلاقة الخطية بالشكل التالي:

$$y_i = \alpha + \beta x_i + \mu_i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

حيث أن:

$i = 1, 2, 3, \ldots\ldots n$

n: عدد المشاهدات.

y_i: القيمة الفعلية للمتغير التابع.

x_i: القيمة الفعلية للمتغير المستقل

α, β :القيم الفعلية لمعاملات الانحدار.

μ_i :حد الخطأ.

و يرجع سبب الانحراف الموجود بين القيم الحقيقية و القيم التقديرية أو وجود المتغير العشوائي، إلى عدة عوامل منها إهمال بعض المتغيرات من الدالة، السلوك العشوائي للجنس البشري, الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج, أخطاء التجميع, أخطاء القياس.

[1] د.مجيد علي حسين و د.عفاف عبد الجبار سعيد,"الاقتصاد القياسي-النظرية و التطبيق-", دار وائل للنشر, 1998.ص105.

أولا- فروض نموذج الانحدار الخطي البسيط :لتقدير معاملات النموذج الخطي البسيط في المعادلة نستخدم طريقة المربعات الصغرى و هي أكثر طرق التقدير استخداما و انتشارا.

و بإمكاننا التعرف على فروض طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية اللازمة لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط و هي:

- إن كل قيمة للمتغير العشوائي (μ_i) تعتمد على الصدفة ، و قد تكون هذه القيم سالبة أو موجبة أو مساوية للصفر؛
- إن توقع قيم المتغير العشوائي تكون مساوية للصفر $E(\mu_i) = 0$
- إن تباين قيم المتغير العشوائي تكون ثابتة في كل فترة زمنية بالنسبة لجميع القيم:

$$Var(\mu_i) = E(\mu_i^2) = \sigma_{\mu i}^2 \quad .....03$$

- إن حد الخطأ لمشاهدة ما في أي فترة لا يرتبط بحد الخطأ لمشاهدة في فترة أخرى.

$$E(\mu_i \mu_j) = 0 . i \neq j \quad .....04$$

- إن قيم المتغير العشوائي (μ_i) تكون مستقلة عن المتغير المستقل أي:

$$\text{cov}(\mu_i \mu_j) = E(\mu_i X_i) = 0 \quad .....05$$

- إن درجة المتغير العشوائي (μ_i) موزع توزيعا طبيعيا أي أن : $\mu_i \square N(0, \sigma_i^2)$
- إن درجة الحرية $d_f = n - k$ يجب أن تكون موجبة ، حيث أن:

k : عدد المتغيرات المستقلة ، N عدد المشاهدات ، d_f درجات الحرية.

ثانيا- تقدير معاملات انحدار النموذج الخطي البسيط:

يمكن كتابة الصيغة الخطية للنموذج بشكلها القياسي النظري ، و التي تمثل العلاقة بين متغير تابع (y_i) و متغ ير مستقل (x_i) كما يلي [1]:

$$y_i = \alpha + \beta x_i + \mu_i \quad .....06$$

حيث أن: α : الحد الثابت للنموذج

β : الميل الحدي للنموذج

μ_i : حد الخطأ للنموذج

و الصيغة التقديرية للنموذج النظري هي : $\hat{y}_i = \hat{\alpha} + \hat{\beta} x + e_i$

$\hat{\alpha}$: القيمة التقديرية للحد الثابت α

[1] **Michel terenhaus**. Méthodes statistiques en gestion .Dunod paris. 1996 p 59

$\hat{\beta}$: القيمة التقديرية للميل الحدي β أو معامل الانحدار.

e_i : القيمة التقديرية للمتغير العشوائي .

مع العلم أن متوسطاتها هي : $\bar{Y} = \frac{\sum_{i=1}^{n} y_i}{n}$. $\bar{X} = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i}{n}$

لنضع :

معادلة المستقيم المطلوبة: $\hat{y} = \hat{\alpha} + \hat{\beta}\ x$

قيمة y المحسوبة بدلالة x_i هي $\hat{y}_i = \hat{\alpha} + \hat{\beta}\ x_i$ 07

قيمة البواقي $e_i = y_i - \hat{y}_i$

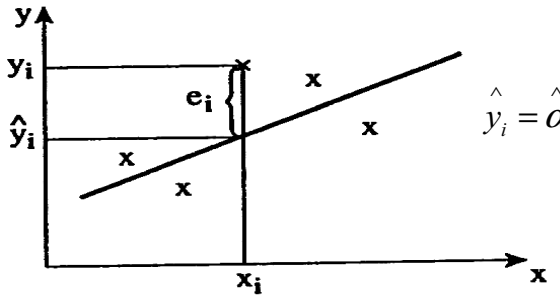

$\hat{y}_i = \hat{\alpha} + \hat{\beta} x_i$

نبحث عن قيمتي $\hat{\alpha}$ و $\hat{\beta}$ $\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = \sum_{i=1}^{n} (y_i - \hat{y}_i)^2 = \sum_{i=1}^{n} \left(y_i - \hat{\alpha} - \hat{\beta} x_i \right)^2$ اللتان تصغر من قيمة مجموع مربعات البواقي

المستقيم $\hat{y}_i = \hat{\alpha} + \hat{\beta} x_i$ يسمى مستقيم المربعات الصغرى .

نقوم بالاشتقاق الجزئي للمعادلة السابقة بالنسبة لكل من $\hat{\alpha}$ و $\hat{\beta}$ نجد من جهة المعادلتين

$$\sum_{i=1}^{n} x_i e_i = 0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots ()$$

$$\sum_{i=1}^{n} e_i = 0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots ()$$

من جهة أخرى: $\hat{\beta} = \frac{\sum_{i=1}^{n} (X_i - \bar{X})\ (y_i - \bar{Y})}{\sum_{i=1}^{n} (X_i - \bar{X})^2}$ ، $\hat{\alpha} = \bar{Y} - \hat{\beta} \bar{X}$

نلاحظ خاصيتين لمستقيم المربعات الصغرى هما : مجموع الأخطاء معدوم، مستقيم المربعات الصغرى يمر من نقطة المتوسطات $(\overline{X}, \overline{Y})$ للمعادلة (07).

1- معامل الارتباط الخطي البسيط (r): إن معامل الارتباط البسيط يستخدم كمقياس لدرجة أو لقوة العلاقة الخطية بين متغيرين ،و الذي يكون محصور بين $-1 < r \leq +1$ حيث أنه عندما يكون $r = 1$ معنى ذلك وجود علاقة خطية تامة وموجبة بين المتغيرين (x, y).بمعنى أن الزيادة في قيمة المتغير (x) يترتب عليه زيادة في قيمة المتغير التابع بنفس النسبة.

عندما يكون $r = -1$ معنى ذلك وجود علاقة خطية تامة وسالبة بين المتغيرين (x, y) ،أي أن الزيادة في قيمة المتغير (x) يترتب عليه انخفاض في قيمة المتغير التابع (y) و بنفس النسبة.

- عندما يكون $r = 0$ معنى ذلك لا يوجد هناك علاقة بين المتغيرين (x, y) ؛

- إذا كان (r) محصور بين 0 و1 أي $(0 \langle r \langle 1)$ نقول أن هناك علاقة موجبة و طردية بحيث تزيد قوتها كلما اقتربت من (1) ، و تقل كلما اقتربت من الصفر؛

- إذا كان (r) محصور بين (1-) و 0 أي $(-1 \langle r \langle 0)$ نقول أن هناك علاقة سالبة أو عكسية ، بحيث كلما اقتربت قيمة (r) من (1-) كلما زادت قوة هذه العلاقة و تقل قوة العلاقة كلما اقتربت من الصفر.

مع العلم أن:

$$r = \frac{\sum_{i=1}^{n} X_i Y_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} X_i^2 \times \sum_{i=1}^{n} y_i^2}} = \frac{\operatorname{cov}(x, y)}{se(x)\, se(y)}$$

$$se(x) = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^{n} X_i^2}{n-1}}, se(y) = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^{n} y_i^2}{n-1}} \text{ ،} \qquad \operatorname{cov}(x, y) = \frac{\sum_{i=1}^{n} (X_i - \overline{X})_i \left(y_i - \overline{Y}\right)}{n-1}$$

2- معامل التحديد البسيط R^2 :يستخدم معامل التحديد البسيط لمعرفة مدى جودة خط الانحدار المقدر لكل من المتغير التابع و المستقل، و الذي من خلاله يتضح لنا نسبة مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل في المتغير التابع، و تنحصر قيمته $0 < R^2 < 1$ كلما اقتربت قيمة R^2 من الواحد الصحيح ، كلما كان التقدير جيد و كلما زادت درجة الثقة في التقدير عند $R^2 = 1$ يعني أنه يوجد علاقة معنوية تامة بين المتغير التابع و المتغير المستقل، أي أن 100% من التغير الحاصل في المتغير التابع يعود إلى التغير الحاصل في المتغير المستقل، و هذا يدل على أنه لا يوجد متغيرات مستقلة أخرى خلاف (x) يؤثر على المتغير التابع (y).

- عندما تقترب قيمة R^2 من الصفر ، معنى ذلك لا توجد علاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل.

ثالثا- اختبار الفرضيات:

بعد اشتقاق معاملات نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى فلا ينبغي التسليم بصحة النتائج ، و يتم ذلك باستخدام نتائج التقدير في اختبار الفرضيات أو اتخاذ القرارات و هنا يمكن استخدام.

1-اختبار ستيودنت(*t*) (*Student*).

فرضية العدم..... $H_0 = \beta = 0$

أحادي على اليسار $\beta < 0$ أحادي من اليمين $\beta > 0$.·. $\beta \neq 0$.ثنائي..... $H_1 = \beta \neq 0$

$\hat{\beta}$ هي القيمة المقدرة لـــ β $\qquad tc = \dfrac{\hat{\beta}}{s_{\hat{\beta}}}$

$s_{\hat{\beta}}$ هي تباين المقدر

tc هي القيمة المحسوبة لستيودنت

$t_{th}=(n-k,\alpha$ معطاة) حيث t_{th} هي القيمة النظرية(المجدولة).

إذا كانت $tc > t_{th}$ نقوم برفض H_0 أي أن للمعلمة معنوية بمستوى خطر α.

-كلما كان تباين المقدر صغير كلما زادت معنوية المعلمة و يمكن توضيح اختبار ستيودنت بيانيا كما يلي:[1]

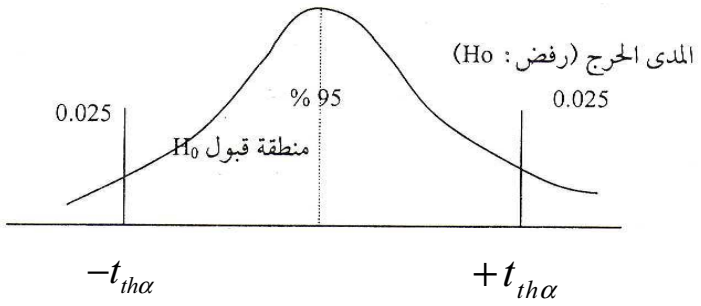

2-اختبار فيشر *fisher* (اختبار جودة الانحدار).

لاختبار جودة الانحدار نستخدم قانون فيشر ل $H_1 : r^2 > 0$ $(n-k, k, \alpha)$

[1] **صلاح الدين حسين** ، الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية ، دار وائل ، عمان ، الأردن ،2003 ، ص115

فرضية العدم تعني استقلالية بين المتغيرين $H_0 : R^2 = 0$

وجود علاقة بين المتغيرين $H_1 : R^2 > 0$

$$Fc = \frac{\left(R^2 / k\right)}{\left(1-R^2\right) / (n-p)}$$

حيث Fc هي قيمة فيشر المحسوبة

و p هي عدد المعالم المفسرة حيث $p = k - 1$

F_{th} قيمة فيشر النظرية $F_{th} : (k, n-k, \alpha)$

إذا كانت $Fc > F_{th}$ نرفض H_0 أي وجود علاقة بين المتغيرين.

3- اختبار دربن واتسون (اختبار الاستقلالية بين الأخطاء).

هو اختبار قابل للعينات الصغيرة و يمكن أن يؤخذ على النحو التالي :

لا يوجد ارتباط بين الأخطاء $H_0 : \rho = 0$

هناك ارتباط في الأخطاء $H_1 : \rho \neq 0$

$$d^* = \frac{\sum_{t=2}^{n} (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2} \Rightarrow d^* = 2\left(1 - \frac{\sum_{t=2}^{n} e_t e_{t-1}}{\sum_{t=2}^{n} e_{t-1}^2}\right) \Rightarrow d^* \approx 2(1 - \hat{p})$$

و بما أن $\hat{\rho}$ ينحصر في المجال $[-1,1]$ فانه d^* لا تقع في المجال $[0,4]$.

- إذا كان $\hat{\rho} = 0$ بمعنى أن $d^* = 2$ إذن نقبل بفرض عدم وجود في ارتباط الأخطاء .

– إذا كانت d^* المحسوبة أصغر من dl نرفض H_0 (عدم وجود ارتباط في الأخطاء) و نقبل الفرض البديل H_1 (وجود ارتباط موجب من الدرجة الأولى).

– إذا كانت d^* أكبر من $(4 - d_l)$ نرفض H_0 و نقبل الفرض البديل H_1 (ارتباط سالب من الدرجة الأولى).

– إذا كانت d^* محصور بين $(du \langle d^* \langle 4 - du)$ نقبل H_0 (عدم وجود ارتباط في الأخطاء) و نرفض الفرض البديل H_1 .

– ذا كانت $4 - du < d^* < 4 - dl$ و $dl < d^* < du$ عندئذ يكون الاختبار غير حاسم(وجود شك) و يمكن توضيح ذلك بيانيا.

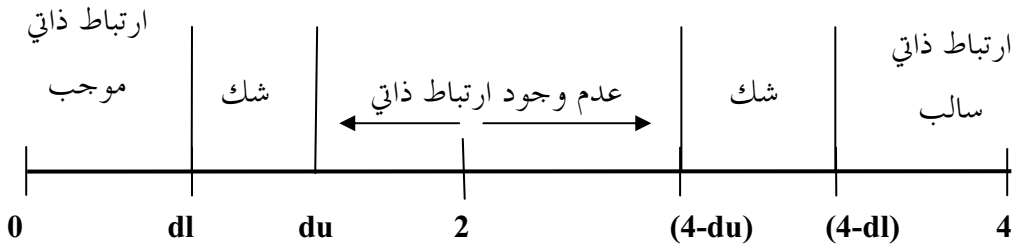

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري.

لعبت أسعار البترول دور كبيرا في توفير العملات الصعبة للدولة ، و التي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي،و لذلك سنقوم باستعراض و تحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار البترول على حصيلة الصادرات و الواردات ، ثم نتناول دراسة و قياس الأثر بصفة كلية على رصيد الميزان التجاري ،ولقد تم تقسيم الفترة إلى مرحلتين كانت سنة 2000 هي السنة الفاصلة، و التي عرفت طفرة واضحة وصل فيها رصيد الميزان التجاري إلى ما يفوق 12 مليار دولار .

أولا – أثر تقلبات أسعار البترول على الصادرات:

سنحاول دراسة أثر تقلبات أسعار البترول على الصادرات من خلال مايلي:

1–أثر سعر البترول على الصادرات خلال الفترة 1986–1999:

الجدول رقم:3–1 :تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1986–1999 الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار البترول$/ب
1986	7 820	7 621	199	13.53
1987	8 223	8 019	204	17.73
1988	8 105	7 685	420	14.24
1989	8 968	8 572	396	17.31
1990	11304	10865	439	22.26
1991	12100	11726	375	18.62
1992	10838	10388	449	18.44
1993	10091	9612	479	16.33
1994	8340	8053	287	15.53
1995	10240	9731	509	16.86
1996	13375	12494	881	20.29
1997	13889	13378	511	18.68
1998	10213	9855	358	12.28
1999	15522	12084	438	17.48

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز في سلعة واحدة تتمثل في المحروقات وذلك بنسبة تفوق 95% خلال الفترة 1986-1999، حيث من غير الممكن الحديث عن حجم الصادرات خارج المحروقات والتي لم تتجاوز مساهمتها في هيكل الصادرات الكلية نسبة 4% خلال فترة الدراسة ،حيث عرفت أكبر قيمة لها سنة 1996 بما يقدر بـــ881 مليون دولار، والسبب في ذلك راجع إلى تسديد الجزائر لجزء من مديونيتها اتجاه روسيا على شكل صادرات خارج المحروقات، وهذا ما يحتم على السلطات العمومية بذل جهود حقيقية وطرح جملة من الحوافز من شأنها دفع الصادرات خارج المحروقات إلى نسب معتبرة من شأنها فك الارتباط بأسعار المحروقات، أما عن تطور الصادرات الكلية فإنها عرفت هي الأخرى تقلبات مستمرة وذلك نتيجة ارتباطها بأسعار البترول، ولأن نسبة كبيرة منها تتمثل في المحروقات، فلقد تميزت الفترة 1986-1989 بإنخفاض حصيلة الصادرات، حيث عرفت أقصى قيمة لها خلال هذه الفترة ما يقدر بـــ 8968 مليون دولار، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول والتي لم تتجاوز 18 دولار للبرميل خلال هذه الفترة،في حين سجلت حصيلة الصادرات ما قيمته 11304مليون دولار سنة 1990 بسبب بلوغ سعر البترول مستوى22.26 دولار للبرميل وقد سجلت انخفاضا سنوات 1992، 1993 حيث سجلت على التوالي ما قيمته 10838 و 10091مليون دولار أمريكي، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول مقارنة بسنة 1990 والذي عرف فيه سعر البترول ما قيمته 22.26 دولار للبرميل، ولقد سجلت أضعف حصيلة للصادرات سنة 1994 بقيمة 8340 مليون دولار أمريكي حيث عرفت هذه السنة انخفاض حادا في أسعار البترول حيث سجل سعره 15.53 دولار للبرميل ، لتتحسن بعض الشيء سنة1995، أما في سنتي 1996و1997 فقد سجل ارتفاع واستقرار في حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول ،حيث سجلت على التوالي سعر20.29 و 18.6دولار للبرميل ، لتعاود الانخفاض سنة 1998 مسجلة بذلك حصيلة قدرها 10213 مليون دولار أمريكي، بسبب انخفاض لسعر البرميل من البترول الذي وصل إلى أدنى مستوى له(12.28 دولار للبرميل). ومن خلال ما سبق يتبين أن حجم الصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباط شبه كلي بأسعار المحروقات وذلك لأن التقلبات التي تمس قيمتها متعلقة بالتقلبات التي تمس أسعار البترول في الأسواق الدولية.

2- أثر سعر البترول على الصادرات خلال الفترة 2000-2007:

الجدول رقم:3-2 :تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2007

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار البترول $/ب
2000	22031	21419	612	27.60
2001	19132	18484	648	23.12
2002	18825	18091	734	24.36
2003	24612	23939	673	28.10
2004	32083	31302	781	36.05
2005	46001	45094	907	50.64
2006	54613	53429	1184	61.08
2007	59518	58206	1312	69.08

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

من خلال الجدول السابق نلاحظ نفس الملاحظة بشأن هيكل الصادرات الجزائرية والمتمثلة في أن الصادرات من المحروقات تمثل الحصة الأكبر، إلا أن الصادرات الغير النفطية عرفت تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 612 مليون دولار سنة 2000 إلى 1312 مليون دولار سنة 2007، وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الإنعاش وبرامج دعم النمو الاقتصادي، إلا أن حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن آمال السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينات، والمتمثل في الوصول إلى تصدير 2 مليار دولار أمريكي من المنتجات غير النفطية في آفاق 2000، أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمها عرفت تزايدا طول الفترة المدروسة ،مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول خلال هذه الفترة، حيث عرفت أرقام قياسية، لقد انتقلت حصيلة الصادرات الإجمالية والتي تمثل الصادرات النفطية فيها أكثر من 96 % خلال فترة الدراسة من22031 مليون دولار سنة 2000 إلى59518 مليون دولار سنة 2007 وهذا التطور في حصيلة الصادرات مرتبط بالتزايد المستمر بأسعار المحروقات والتي انتقلت من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 69.08 دولار للبرميل سنة 2007.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن حجم الصادرات الجزائرية متعلق بشكل كلي بأسعار المحروقات، حيث أن التغيرات في هذه الأخيرة ينعكس بشكل كلي على التغيرات التي تصيب حصيلة الصادرات الكلية.

ثانيا – أثر تقلبات أسعار البترول على الواردات:

تلعب أسعار البترول دورها في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة وذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي ،ولذلك سنحاول دراسة هذا الأثر من خلال ما يلي :

1– أثر سعر البترول على الواردات خلال الفترة 1986–1999:

الجدول رقم:3–3 :تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1986–1999

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الواردات الإجمالية (مليون$)	أسعار البترول
1986	9 213	13.53
1987	7 064	17.73
1988	7 323	14.24
1989	9 208	17.31
1990	9684	22.26
1991	7680	18.62
1992	8406	18.44
1993	8789	16.33
1994	9365	15.53
1995	10761	16.86
1996	9098	20.29
1997	8687	18.68
1998	8403	12.28
1999	9164	17.48

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

من خلال الجدول السابق يتبن لنا أن حصيلة الواردات هي أخرى تتميز بالتقلبات مثلها مثل الصادرات، وذلك لأن جزءا منها يتوقف على حجم الصادرات وأن هذه الأخيرة تعتمد بدورها على أسعار النفط التي تتميز بعدم الاستقرار هي الأخرى، وأن الجزء الأخر من الواردات متعلق بالسياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة، لقد سجلت حصيلة الواردات قيم منخفضة سنوات 1987، 1988 وذلك بقيمة 7064 و 7323 مليون دولار على التوالي والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول والتي بلغت مستوى 17.73 و 14.24 دولار للبرميل على التوالي، ونتيجة سياسة التقشف التي طبقتها الجزائر نتيجة ارتفاع الحصيلة المخصصة من الصادرات لخدمة

المديونية، وبالتالي توقف مخططات التنمية، لتعاود الارتفاع سنة 1989، وذلك نتيجة حصول الجزائر على مساعدات من طرف صندوق النقد الدولي في إطار البرنامج الإستعدادي السري الأول.

لقد سجلت حصيلة الواردات سنة 1990 ما قيمته 9098 مليون $ وهي حصيلة مرتفعة، والسبب في ارتفاعها يعود إلى ارتفاع سعر البترول بالإضافة إلى تدابير التحرير التدريجي للتجار الخارجية التي تندرج ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر، في حين عرفت انخفاضا سنة 1991 رغم بقاء أسعار البترول مرتفعة وذلك نتيجة ترشيد الدولة لوارداتها ، لترتفع سنوات 1992 و 1993 مسجلة ما قيمته 8406 و 8789 مليون $،لكن حصيلتها بقيت منخفضة وهذا راجع إلى عودة سياسة الضغط على الواردات، فيما سجلت حصيلة الواردات سنتي 1994 و 1995 ما قيمته 9365 و 10761 مليون $ وهي حصيلة مرتفعة مقارنة 1996 و 1997 رغم انخفاض أسعار البترول، والتي سجلت على التوالي 15.53 و 16.86دولار للبرميل والسبب في ذلك يعود إلى التدابير الواسعة لتحرير التجارة الخارجية ،وبالأخص العمليات الاستيرادية مما نتج عنه إفراط وفوضى في الاستيراد، ثم عرفت انخفاضا سنتي 1996 و 1997 حيث سجلت ما قيمته 9098 و8687 مليون $ وذلك رغم ارتفاع أسعار البترول، حيث سجلت على التوالي ما قيمته 20.69 و 18.68 دولار للبرميل وذلك نتيجة هبوط الواردات الغذائية نتيجة زيادة الإنتاج الزراعي، ونتيجة تصفية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة غير الفعالة والتي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات، وعرفت سنة 1998 حصيلة منخفضة من الواردات هي الأخرى نتيجة انخفاض سعر البترول والذي عرف أدنى قيمة له، إلا أنه في سنة 1999 عاودت الارتفاع و وصلت الى 9164 مليون دولار .

ومن خلال ما سبق فإن حصيلة الواردات ليست مرتبطة بشكل كلي بأسعار المحروقات خلال هذه الفترة، حيث أن جزءا منها يرتبط بأسعار المحروقات من خلال تأثيره على الصادرات، بينما الجزء الأخر مرتبط بسياسة الدولة في تحرير التجارة الخارجية و سياسة الضغط على الواردات.

2-أثر سعر البترول على الواردات خلال الفترة 2000-2007:

الجدول رقم:3-4 :تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2007

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الواردات الإجمالية	أسعار البترول $/ب
2000	9173	27.60
2001	9940	23.12
2002	12009	24.36
2003	13534	28.10
2004	18308	36.05
2005	20357	50.64
2006	21456	61.08
2007	27439	69.08

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن حصيلة الواردات عرفت خلال هذه الفترة إرتفاعا مستمرا، منتقلة من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى ما يقدر بـــ27439 مليون دولار سنة 2007، وهذا الارتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار البترول والتي انتقلت أسعارها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 69.08 دولار للبرميل سنة 2007، وأن هذا الارتفاع يعود كذلك إلى السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة والمتمثلة في برامج الإنعاش ودعم النمو والتي اعتمد فيها على زيادة حجم الواردات.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن حصيلة الواردات خلال الفترة 2000-2007 يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول، حيث تزامن ارتفاع حصيلة الواردات مع ارتفاع أسعار البترول والتي عرفت أرقاما قياسية خلال هذه الفترة.

ثالثا- أثر تقلبات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري :

يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات و الواردات ،و من خلال هذا العنصر سوف نقوم بدراسة أثر التقلبات الحاصلة في سعر البترول على رصيد الميزان التجاري.

1- أثر سعر البترول على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1986-1999:

الجدول رقم:3-5 :تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 1986-1999

السنوات	رصيد الميزان التجاري(مليون$)	أسعار البترول$/ب
1986	-1393	13.53
1987	1177	17.73
1988	781	14.24
1989	-240	17.31
1990	1620	22.26
1991	6040	18.62
1992	2432	18.44
1993	1302	16.33
1994	-1025	15.53
1995	-521	16.86
1996	4277	20.29
1997	5202	18.68
1998	810	12.28
1999	3358	17.48

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ تقلبات في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1986-1999، و الذي هو نتاج التقلبات في حصيلة الواردات والصادرات خلال هذه الفترة، لقد عرف رصيد الميزان التجاري تقلبا كبيرا خلال الفترة 1986-1989، حيث سجل عجزا حادا سنة 1986 مقداره 1393 مليون دولار، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في أسعار البترول، ليسجل فائضا خلال السنوات 1987، 1988 نتيجة تحسن أسعار البترول، في حين عرفت سنة 1989 عجزا طفيفا في الميزان التجاري قدر بـــ240 مليون دولار رغم ارتفاع أسعار البترول التي سجلت مستوى 17.31دولار للبرميل ،والسبب يعود في ذلك إلى ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

و لقد سجل رصيد الميزان التجاري فائضا طوال الفترة 1990-1999 ماعدا سنتي 1994 و 1995 والتي سجل خلالهما عجز قدره 1025 و 521 مليون $ ،والسبب في ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول والتي سجلت قيمة 16.33 و 15.53 على التوالي ، والتي خفضت من حصيلة الصادرات ونتيجة الفوضى في الاستيراد نتيجة تدابير تحرير التجارة الخارجية والتي رفعت من حصيلة الواردات، إلا أنه في السنتين التاليتين عاد الميزان التجاري إلى تحقيق رصيد موجب

حيث حقق فائضا قيمته 4277 مليون $ سنة 1996 و 5202 مليون $ لسنة 1997 ،وذلك نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والتي سجلت ما قيمته 20.29 و 18.68 دولار للبرميل على التوالي، ونتيجة وانخفاض حصيلة الواردات والتي تعود إلى سياسة الضغط التي مارستها الدولة على الواردات، في حين أن سنة 1998 عرفت انخفاضا في رصيد ميزان المدفوعات حيث قدر رصيده بـــ 810 مليون $ وذلك نتيجة تراجع حصيلة إيرادات الصادرات، والتي تعود بدورها إلى انخفاض أسعار البترول حيث سجل في هذه السنة أدنى مستوى له بقيمة 12.28 دولار للبرميل، ليعاود الارتفاع سنة 1999 بسبب ارتفاع أسعار البترول و ارتفاع الصادرات إلى 15522 مليون دولار.

2- أثر سعر البترول على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2007:

الجدول رقم:3-6 :وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2007

البيان / السنوات	الميزان التجاري(مليون$)	أسعار البترول$/ب
2000	12858	27.60
2001	9192	23.12
2002	6816	24.36
2003	11078	28.10
2004	13775	36.05
2005	25644	50.64
2006	33157	61.08
2007	32079	69.08

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن رصيدا الميزان التجاري عرف قيم مرتفعة خلال الفترة 2000-2007، كما عرف تزايدا مستمرا حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 12858 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 32079 مليون دولار سنة 2007، وهذا التطور في رصيد الميزان التجاري يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول ،حيث تزامن هذا التطور بقيم مرتفعة لأسعار البترول والتي انتقلت بدورها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 69.08 دولار للبرميل سنة 2007، ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2007 يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول حيث تزامن ارتفاع رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع أسعار البترول والتي عرفت أرقاما قياسية خلال هذه الفترة.

رابعا– تقدير رصيد الميزان التجاري بدلالة أسعار البترول:

حتى نتمكن من معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة (***BC***)والمتغيرات المستقلة(***PP,C***) نقوم بتقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (*Mco*)، وباستعمال برنامج *EVIEWS*، وبعد إحداث التوفيقات الممكنة توصلنا إلى النموذج التالي:

$$BC_t = -8.99 + 0.65PP_t$$

Tc (-9.68) (20.75)

$R^2 = 0.95$ $R^2_{adi} = 0.95$ $DW = 1.35$ $Fc = 430.81$

1–التقبيم الإحصائي :

نلاحظ أن قيمة $R^2=0.95$ و التي تدل على أن 95% من رصيد الميزان التجاري *BC* مفسرة من قبل سعر البترول(***PP***) ،و أن المعلمتين(الثابتة ،معامل سعر البترول) معنويتين أي أن القيمة المحسوبة (9.68-، 20.75) على التوالي أكبر من المجدولة 2.086 ،أو بطريقة أخرى احتمال انعدام المعلمتين محصور في المجال]0.000,0.000 [و هي اقل من 0.05 .

–**اختبار فيشر Fisher** : من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة اكبر من المجدولة أي $F_{cal} \rangle F^{5\%}_{2-1.22-2}$ 430.81 اكبر من4.35 .

– **اختبار دربن واتسن**– test de Durbin watson :

لدينا قيمة d^* المحسوبة مساوية 1.35أما القيمة النظرية المتحصل عليها من الجدول الخاص بDurbin watson هي $K=1, N=22$ $d_\mu = 1.43, d_L = 1.24$

كما أن مجال ارتباط ذاتي بين الأخطاء يقع في منطقة الشك]1.43 – 1.24[ومنه نلاحظ أن قيمة d^* تنتمي إلى هذا المجال ومنه من خلال النتائج الإحصائية يمكننا الاستنتاج أن النموذج مرفوض.

إن هذا النموذج المقدر يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي و الذي يستوجب علينا التخلص منه بطريقة الفروقات، لمواصلة التقييمات الإحصائية و الاقتصادية و بعد التخلص من هذه المشكلة تحصلنا على النتائج الآتية كما يوضحها الملحق رقم (4).

$$BC'_t = -7.28 + 1.55\ PP'_t$$

Tc (-4.68) (10.20)

$R^2 = 0.84$ $R^2_{adj} = 0.83$ $DW = 1.76$ $Fc = 104.09$

نلاحظ أن قيمة $R^2=0.84$ و التي تدل على أن 84% من *رصيد الميزان التجاري* ***BC*** مفسرة من قبل سعر البترول(***PP***) و أن المعلمتين(الثابتة ،معامل سعر البترول) معنويتين أي أن القيمة المحسوبة (4.68-، 10.20) على التوالي اكبر من المجدولة 2.093 أو بطريقة أخرى احتمال انعدام المعلمتين محصور في المجال]0.002,0.000 [و هي اقل من 0.05 .

-**اختبار فيشر Fisher** : من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة اكبر من المجدولة أي $F_{cal} \rangle F^{5\%}_{2-1.21-2}$ 104.09 اكبر من4.38.

- **اختبار دربن واتسن** test de Durbin watson

لدينا قيمة d^* المحسوبة مساوية 1.76أما القيمة النظرية المتحصل عليها من الجدول الخاص بDurbin watson هي $K=1, N=21\ d_\mu = 1.42, d_L = 1.22$

أي أن القيمة المحسوبة 1.76 محصورة بين d_u و $4\text{-}d_u$ وبالتالي عدم وجود ارتباط في الأخطاء ومنه من خلال النتائج الإحصائية يمكننا الاستنتاج أن النموذج مقبول.

2-التقييم الاقتصادي :

من خلال النموذج يتضح لنا أن قيمة المعلمة α =-7.28 التي تشير إلى أنه عندما تكون قيمة المعلمة المفسرة معدومة ، يكون رصيد الميزان التجاري في حالة عجز في حدود 7.28 مليار دولار ، أما المعلمة ß =1.55 و التي تمثل معلمة المتغيرة المفسرة لسعر البترول pp ، تشير إلى انه عندما يتغير سعر البترول بواحد دولار يتغير رصيد الميزان التجاري ب 1.55 مليار دولار و في نفس الاتجاه معبرا عن العلاقة الطردية بين المتغيرين ، أما فيما يخص معامل التحديد $R^2=0.84$ فانه يوضح بأن سعر البترول يتحكم في رصيد الميزان التجاري بنسبة 84% بعد التخلص من الارتباط الذاتي ،و هذه النسبة تبين العلاقة القوية بين التطورات الحاصلة في أسعار البترول و رصيد الميزان التجاري ، و عليه يمكن القول بأن رصيد الميزان التجاري المقدر بدلالة سعر البترول مقبول من الناحيتين الإحصائية و الاقتصادية .

المبحث الثاني : أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية .

يحتل قطاع البترول موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري ،و سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة انعكاسات و أثار تقلبات أسعار البترول على كل من الناتج الداخلي الإجمالي و على الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة ، لما لهما من تأثر بحصيلة قطاع المحروقات.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي.

سنتناول في هذا المطلب اثر التطورات الحاصلة في أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي و سنحاول تقديره بدلالة أسعار البترول للكشف عن العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين.

أولا – علاقة الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار البترول :

سنبين من خلال الجدول التالي تطور قيمة الناتج الداخلي الإجمالي و علاقته بأسعار البترول خلال الفترة الممتدة مابين 1986–2007 .

الجدول رقم3–7: تطورات أسعار البترول و تأثيراتها على الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1986–2000.

السنوات	سعر البترول (دولار للبرميل)	قيمة الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دينار جزائري) .	قيمة الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)
1986	13.57	296.6	63.1
1987	17.73	312.7	64.6
1988	14.24	347.7	58.8
1989	17.31	422.0	55.5
1990	22.26	554.4	61.8
1991	18.62	862.1	46.7
1992	18.44	1074.7	49.1
1993	16.33	1189.7	51.0
1994	15.53	1487.4	42.4
1995	16.86	2005.0	42.1
1996	20.29	2570.0	46.9
1997	18.68	2780.2	48.2
1998	12.28	2830.5	48.2
1999	17.48	3238.2	48.6
2000	27.60	4123.5	54.8
2001	23.12	4227.1	54.7
2002	24.36	4521.8	56.7
2003	28.10	5247.5	67.8
2004	36.05	6135.9	85.2
2005	50.64	7544.0	102.8
2006	61.08	8460.5	116.5
2007	69.08	9374.2	135.09

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار البترول على نمو الناتج الداخلي الإجمالي ،مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج و تطورات أسعار البترول ،و الواضح في الجدول هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام و نمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص، يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق البترولية ، و لما كانت حصة الجزائر من الصادرات البترولية محددة من طرف منظمة الأوبك ، فان اثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات ما دامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار، و منه على حصيلة قطاع المحروقات و بالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي، و للإشارة فقد بلغ متوسط إسهام الصادرات في الناتج الداخلي 30.18% خلال الفترة 1986-2007، مما يعني أن حوالي 30.18% من الإنتاج الداخلي الإجمالي مصدره الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، وعليه فإن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية (التي تتكون أساسا من المحروقات)تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني، فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه، وتراوحت نسبة مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الإجمالي مابين 12.39% و46.89%، وعرفت هذه النسبة معدلات مرتفعة خلال الفترة 2000-2007 وذلك بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، و التي بلغت في متوسطها 41.08%.

ثانيا– موقع البترول من هيكل الإنتاج:

لقد أعطيت كل الاهتمامات الضرورية لمعظم القطاعات الاقتصادية المتواجدة على مستوى الاقتصاد الوطني ، فلاحة ، صناعة و تجارة و غيرها ، إلا أن الأهمية النسبية لكل قطاع تختلف حسب مكانته و وزنه ، و بما أن قطاع المحروقات كانت له أهمية بالغة نظرا لطبيعته الخاصة ، و دوره الأساسي في تحقيق التراكم الوطني ،فهو يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي ، و يساهم بصفة مباشرة وغير مباشرة في تحريك قطاعات الاقتصاد الوطني و ذلك عن طريق أثار السحب الخلفية و الأمامية[1].و يمكن تتبع اثر تطور قطاع المحروقات على الناتج الداخلي الإجمالي و على بقية القطاعات الأخرى من خلال الجدول الموالي.

[1] أثار السحب الخلفية تعبر عن ما يستهلكه قطاع المحروقات وسيطا من منتجات مختلف القطاعات الأخرى.
أثار السحب الأمامية تعبر عن تستهلكه القطاعات الأخرى وسيطا من منتجات قطاع المحروقات.

الجدول رقم 3-8 :موقع القطاع البترولي في بنية الناتج الداخلي الإجمالي

خلال الفترة 2000-2007

الوحدة : مليار دينار جزائري

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الاجمالي بالأسعار الجارية								
الناتج الداخلي الإجمالي	4123.5	4227.1	4521.8	5247.5	6135.9	7544	8460.5	9374.2
المحروقات	1616.3	1443.9	1477.1	1868.9	2319.8	3352.9	3882.2	4137
الفلاحة	346.2	412.1	417.2	515.3	578.9	579.7	638.7	721.8
صناعة معملية	290.8	315.2	335.5	350.5	377.7	403.2	426	433
إدارة عمومية	424.9	472.2	499.4	552.3	603.1	634.8	677.2	788.6
أخرى	1445.3	1583.7	1792.6	1960.5	2256.4	2573.4	2826.4	3293.8
خارج المحروقات	2507.2	2783.2	3044.7	3378.6	3816.1	4191.1	4568.3	5237.4
سعر البترول $للبرميل	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08
بالنسب من الناتج الداخلي الاجمالي الوحدة%								
المحروقات	39.20	34.16	32.67	35.62	37.81	44.44	45.94	44.13
الفلاحة	8.40	9.75	9.23	9.82	9.43	7.68	7.56	7.70
صناعة معملية	7.05	7.46	7.42	6.68	6.16	5.34	5.04	4.62
إدارة عمومية	10.30	11.17	11.04	10.53	9.83	8.41	8.01	8.41
أخرى	35.05	37.47	39.64	37.36	36.77	34.11	33.45	35.14
خارج المحروقات	60.80	65.84	67.33	64.38	62.19	55.56	54.06	55.87

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور الحاصل في الناتج الداخلي الإجمالي و الذي ارتفع من 4123.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 6135.9 مليار دينار سنة 2004 و إلى 9374.2 مليار دينار سنة 2007 ، وبذلك فقد تضاعفت قيمة الناتج الداخلي الإجمالي إلى أكثر من مرة مابين سنة 2000 و سنة 2007 ،و لقد جاء هذا الارتفاع نتيجة التطور الكبير و المتسارع في حصيلة قطاع المحروقات الذي انتقلت من 1616.3 مليار دينار سنة 2000 إلى 2319.8 مليار دينار سنة 2004 و إلى 4137 مليار دينار سنة 2007 ، و رغم الانخفاض الحاصل في حصيلة قطاع المحروقات سنة 2001 و التي بلغت 10% بسب الانخفاض في أسعار البترول إلا أن الاقتصاد الوطني عرف ارتفاعا في الناتج المحلي الخام ،و الذي نمى بمعدل 2.5% و هذا يعود أساسا إلى

الارتفاع الحاصل في حصيلة القطاعات الأخرى، و خاصة في القطاع الفلاحي الذي عرف نمو بـــ 19% في هذه السنة، و لقد عرفت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2002 فلقد ارتفعت من 32.67% سنة 2002 إلى 44.44% سنة 2005 و إلى نحو 46% سنة 2006،إن هذا الارتفاع المتواصل في نسبة مساهم قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي ، ليست نتيجة لانخفاض حصيلة القطاعات الأخرى ، و إنما هي نتيجة لمعدلات النمو الكبيرة الذي عرفها هذا القطاع و التي تفوق التغيرات الحاصلة التي عرفتها بقية القطاعات ، و التي عرفت هي الأخرى ارتفاعا لا يستهان به ، فلقد ارتفعت قيمتها من 2507.2 مليار دينار سنة 2000 إلى 5237.4 سنة 2007 أي بتغير وصل إلى 109% و الشكل الموالي يبين التطور الحاصل في كل من قطاع المحروقات و بقية القطاعات الأخرى.

الشكل رقم 3-1 : تطور مساهمة قطاع المحروقات و بقية القطاعات الأخرى في الناتج الداخلي الإجمالي.

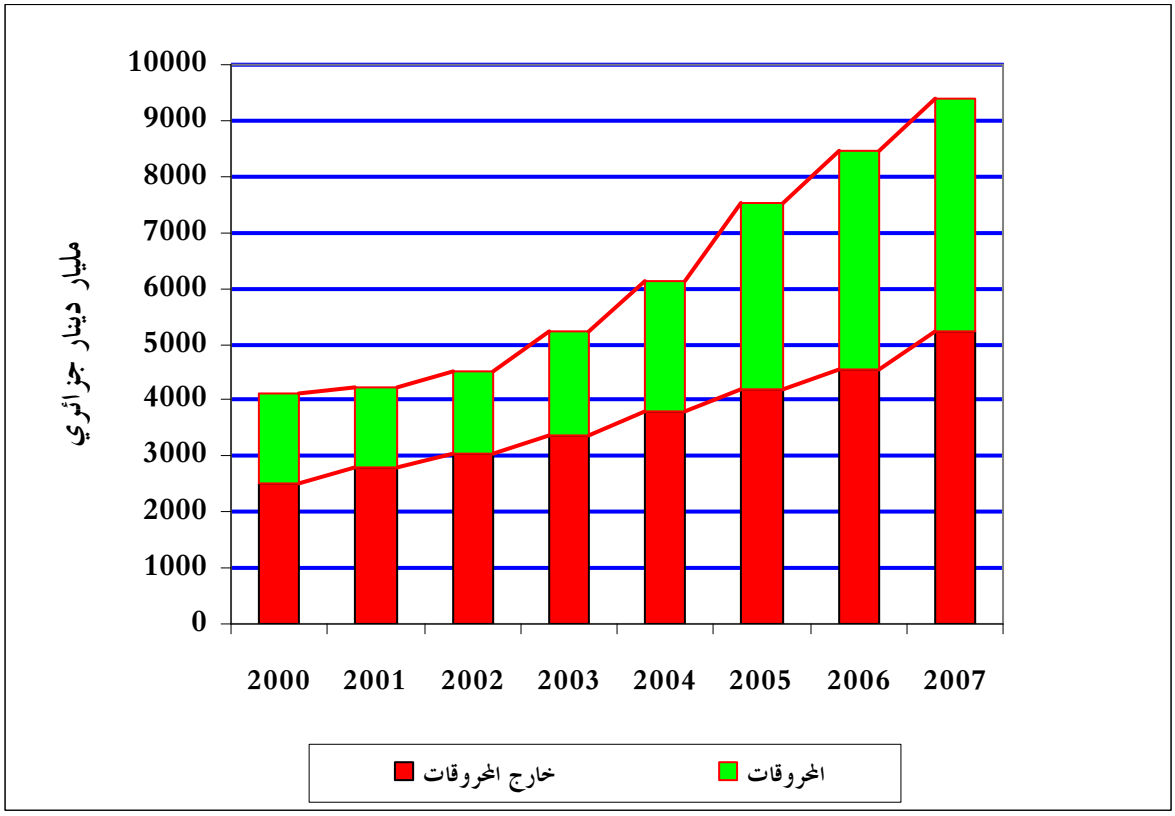

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3-8

ثالثا– تقدير الناتج المحلي الإجمالي بدلالة أسعار البترول:

حتى نتمكن من معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة (***PIB***) والمتغيرات المستقلة(***PP,C***) نقوم بتقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (Mco)، وباستعمال برنامج *EVIEWS*، وبعد إحداث التوفيقات الممكنة توصلنا إلى النموذج التالي:

$$PIB_t = 25.08 + 1.62\ PP_t$$

tc (7.74) (13.84)

$t_{th(n-2,0.05)} = 2.086$

$R^2 = 0.90$ $R^2_{adj} = 0.90$ $DW = 0.57$ $Fc = 191.81$

1–التقبيم الإحصائي :

نلاحظ أن قيمة $R^2=0.90$ و التي تدل على أن 90% من***PIB*** مفسرة من قبل سعر البترول(***PP***) و أن المعلمتين(الثابتة ،معامل سعر البترول) معنويتين أي أن القيمة المحسوبة (7.74، 13.84) على التوالي اكبر من المجدولة 2.086 أو بطريقة أخرى احتمال انعدام المعلمتين محصور في المجال]0.000,0.000 [و هي اقل من 0.05 .

- **–اختبار فيشر Fisher** : من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة اكبر من المجدولة أي $F_{cal} \rangle F^{5\%}_{2-1.22-2}$ 191 اكبر من4.35 .
- **اختبار دربن واتسن** test de Durbin watson

لدينا قيمة d^* المحسوبة مساوية 0.58 أما القيمة النظرية المتحصل عليها من الجدول الخاص بDurbin watson هي $K=1, N=22\ d_\mu = 1.43, d_L = 1.24$

كما أن مجال ارتباط ذاتي بين الأخطاء موجب]0,1.24[ومنه نلاحظ أن قيمة d^* تنتمي إلى هذا المجال ومنه من خلال النتائج الإحصائية يمكننا الاستنتاج أن النموذج مرفوض.

إن هذا النموذج المقدر يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي الموجب من الدرجة الأولى و الذي يستوجب علينا التخلص منه بطريقة الفروقات لمواصلة التقييمات الإحصائية و الاقتصادية و بعد التخلص من هذه المشكلة تحصلنا على النتائج الآتية كما يوضحها الملحق رقم (6).

$$PIB'_t = 19.89 + 1.62\ PP'_t$$

Tc (8.50) (21.71)

$R^2 = 0.96$ $R^2_{adj} = 0.96$ $DW = 1.48$ $Fc = 471.64$

نلاحظ أن قيمة $R^2=0.96$ و التي تدل على أن 96% من***PIB*** مفسرة من قبل سعر البترول(***PP***) و أن المعلمتين(الثابتة ،معامل سعر البترول) معنويتين أي أن القيمة المحسوبة (8.50، 21.71) على التوالي اكبر من المجدولة 2.101 أو بطريقة أخرى احتمال انعدام المعلمتين محصور في المجال]0.000,0.000 [و هي اقل من 0.05 .

- **-اختبار فيشر Fisher** : من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة اكبر من المجدولة أي $F_{cal} \rangle F^{5\%}_{2-1.19-2}$ 471.64 اكبر من4.45 .
- **اختبار دربن واتسن** test de Durbin watson

لدينا قيمة d^* المحسوبة مساوية 1.48 أما القيمة النظرية المتحصل عليها من الجدول الخاص بDurbin watson هي $K=1, N=19$ $d_\mu = 1.40, d_L = 1.18$

أي أن القيمة المحسوبة 1.48 محصورة بين d_u و $4\text{-}d_u$ وبالتالي عدم وجود ارتباط في الأخطاء ومنه من خلال النتائج الإحصائية يمكننا الاستنتاج أن النموذج مقبول.

2-التقييم الاقتصادي :

من خلال النموذج يتضح لنا أن قيمة المعلمة $\alpha=19.89$ التي تشير إلى أنه عندما تكون قيمة المعلمة المفسرة معدومة ، يكون الناتج المحلي عند حدود 19.89 مليار دولار ، أما المعلمة $\beta=1.62$ و التي تمثل معلمة المتغيرة المفسرة لسعر البترول pp ، تشير إلى أنه عندما يتغير سعر البترول بواحد دولار يتغير الناتج المحلي الإجمالي ب 1.62 مليار دولار و في نفس الاتجاه معبرا عن العلاقة الطردية بين المتغيرين ، أما فيما يخص معامل التحديد $R^2=0.96$ فانه يوضح بأن سعر البترول يتحكم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 96 % بعد التخلص من الارتباط الذاتي ، و هذه النسبة توضح بصفة جلية العلاقة المتينة و الوثيقة بين التقلبات في أسعار البترول و التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي .

و عليه يمكن القول بأن الناتج المحلي الإجمالي المقدر بدلالة سعر البترول مقبول من الناحيتين الإحصائية و الاقتصادية ، حيث انه من المنطقي أن يرتفع أو ينخفض الناتج المحلي الإجمالي عندما يرتفع أو ينخفض سعر البترول في بلد تصل فيه مساهمة القطاع النفطي في اقتصاده إلى 46 % .

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة.

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة ، خاصة و أن الإيرادات البترولية[1] تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية ، و هذه النسبة في ارتفاع مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات في تزايد مستمر، نظرا لارتفاع أسعار البترول و الجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم 3-9: الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة

خلال الفترة (1986-2006)

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	الإيـــــــــــرادات				النفقات	رصيد الميزانية
	الضرائب	الجباية البترولية	غير الضريبية	المجموع		
1986	74.10	21.44	15.60	89.70	101.82	-12.13
1987	78.69	20.48	14.29	92.98	103.98	-10.99
1988	82.20	24.10	11.30	93.50	119.70	-26.20
1989	110.00	45.50	6.40	116.40	124.50	-8.10
1990	147.30	76.20	5.20	152.50	136.50	16.00
1991	244.20	161.50	4.70	248.90	212.10	36.80
1992	302.66	193.80	9.20	311.86	420.13	-108.27
1993	300.69	179.80	13.26	313.95	476.63	-162.68
1994	398.35	222.18	78.83	477.18	566.33	-89.15
1995	578.14	336.15	33.59	611.73	759.62	-147.89
1996	777.27	496.00	47.89	825.16	724.61	100.55
1997	860.54	564.77	66.13	926.67	845.20	81.47
1998	698.90	378.56	75.61	774.51	875.74	-101.23
1999	895.07	560.12	55.42	950.49	961.68	-11.19
2000	1427.26	1173.24	150.90	1578.16	1178.12	400.04
2001	1328.14	956.39	177.39	1505.53	1321.03	184.50
2002	1490.99	1007.90	112.20	1603.19	1550.65	52.54
2003	1875.00	1350.00	99.40	1974.40	1690.20	284.20
2004	2157.60	1570.70	72.10	2229.70	1891.80	337.90
2005	2998.80	2352.70	83.80	3082.60	2052.00	1030.60
2006	3474.10	2799.00	108.20	3582.30	2428.50	1153.80

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

[1] .بما فيها فائض قيمة الجباية البترولية

أولا– أثر تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة للدولة :

تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة ، و تتوقف وضعيتها على مستوى أسعار البترول و سعر الدولار الأمريكي ، و مع انخفاض أسعار البترول سنة 1986 اضطرت الحكومة الجزائرية إلى مراجعة الميزانية الابتدائية التي وضعت على أساس 24 دولار للبرميل، و وضع قانون المالية التكميلي على أساس 17.5 دولار للبرميل ، و قد حدث خلال الفترة 1984–1986 انخفاض في حصيلة عائدات البترول بنسبة 50% بسبب الانخفاض الأسعار إلى أدنى مستوى لها حيث اقتربت من مستويات الأسعار السائدة سنة 1969.

و مع الانخفاض في الأسعار اضطرت الحكومة إلى ترشيد النفقات و العمل على زيادة الإيرادات الجباية العادية ، فرفعت الضرائب بنسبة20% للضرائب المباشرة و نسبة 19.4% للضرائب المفروضة على الشركات و 28.5% للضرائب غير المباشرة و الجدول الموالي يبين انخفاض الجباية البترولية من إيرادات الميزانية العامة[1] .

الجدول رقم 3–10: انخفاض مساهمة الجباية البترولية من إيرادات الميزانية العامة

المـــــــــــــــــوارد	1979	1984	1986
إيرادات عامة– مليار دينار–	46.4	100.2	89.69
جباية بترولية — مليار دينار–	26.5	43.8	21.44
نسبة الجباية البترولية إلى مجموع الإيرادات(%)	57.1	43.2	23.90
سعر البترول– دولار للبرميل –	17.25	28.20	13.53

المصدر: يسرى محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقاتها على التشريع الجزائري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1996،ص42

كان من نتائج تأثر الميزانية العامة انعكاسها السلبي على تراجع الاستثمارات المسطرة، و بسبب تقلص الموارد المالية انعكس ذلك على مشاريع الاستثمارات الضخمة التي توقفت عن العمل و تم التقليص من المشاريع المخططة.

[1] **يسرى محمد أبو العلا**، مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقاتها على التشريع الجزائري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1996،ص 42

الجدول رقم:3-11: نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية في الفترة (1986-2006)

السنوات	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية %	سعر البترول (دولار للبرميل)	السنوات	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية %	سعر البترول (دولار للبرميل)
1986	23.90	13.57	1997	60.95	18.68
1987	22.02	17.73	1998	48.88	12.28
1988	25.78	14.24	1999	58.93	17.48
1989	39.09	17.31	2000	74.34	27.6
1990	49.97	22.26	2001	63.53	23.12
1991	64.89	18.62	2002	62.87	24.36
1992	62.14	18.44	2003	68.38	28.10
1993	57.27	16.33	2004	70.44	36.05
1994	46.56	15.53	2005	76.32	50.64
1995	54.95	16.86	2006	78.13	61.08
1996	60.11	20.29	2007		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3-9

من خلال هذه النسب نلاحظ بان نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية ارتفعت في السنوات التي ارتفعت فيها أسعار البترول، فقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الأثر المباشر على حصيلة المداخيل البترولية ، حيث سجلنا اقل نسبة خلال فترة الدراسة سنة 1987 بنسبة مساهمة قدرها 22% .

في سنة 1991 انتعشت الإيرادات البترولية و سجلت أعلى نسبة لها خلال فترة التسعينات بنسبة مساهمة وصلت إلى 64.89% ، و هذا راجع إلى انخفاض قيمة الدينار بالنسبة إلى الدولار، بحيث بعدما كان الدولار يعادل 10.47 دينار جزائري في ديسمبر 1990 أصبح يساوي 17.7 دينار جزائري في نهاية مارس 1991[1] .

خلال السنتين 1996 ، 1997 ارتفع الإنتاج الجزائري من المحروقات، مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات البترولية من 336 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى 496 مليار دينار جزائري سنة 1996 و إلى 564 مليار دينار سنة 1997 ، إلا انه بانخفاض أسعار البترول في نهاية في نهاية 1998 بسبب انخفاض الطلب العالمي على البترول و الذي يرجع إلى تراجع الطلب على البترول في دول جنوب شرق آسيا و اليابان بفعل الأزمة الاقتصادية ، انخفضت المداخيل البترولية بأكثر

[1] بن علي بلعزوز ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004، ص 218.

من 186 مليار دينار مقارنة بسنة 1997 ، و انخفضت نسبتها إلى الإيرادات الكلية إلى 48% بعدما كانت تمثل 61% سنة 1997.

وبعد زوال أسباب الأزمة انتعشت أسعار البترول، إذ وصل متوسط السعر السنوي لعام 1999 إلى 17.48 دولار للبرميل، و بذلك ارتفعت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات البترولية إلى 59%.

ومع ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 إلى أكثر من 27 دولار للبرميل ، ارتفعت الجباية البترولية إلى 1173 مليار دينار مسجلة نسبة زيادة قدرها 109% عن سنة 1999 ، لتصل نسبتها إلى 74% من مجموع الإيرادات ، إلا انه تم تسجيل انخفاض طفيف في قيمة ونسبة مساهمة الجباية البترولية خلال السنتين 2001 ، 2002 بسبب انخفاض أسعار البترول ، و منذ سنة 2004 أخذت حصيلة الجباية البترولية منحى تصاعدي بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية، و قيام الدولة بفرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية على الشركات البترولية في حالة ارتفاع أسعار البترول عن الثلاثين دولار ، و عرفت اكبر نسبة لها في سنة 2006 بنسبة مساهمة قدرت بأكثر من 78 % ، و كل هذا يبين الدور الهام الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد توازن الميزانية و الشكل الموالي يبين تطور حصيلة الجباية البترولية و الإيرادات الكلية للدولة.

الجدول رقم 3-2 :تطور حصيلة الجباية البترولية و الإيرادات الكلية خلال الفترة 1986-2006

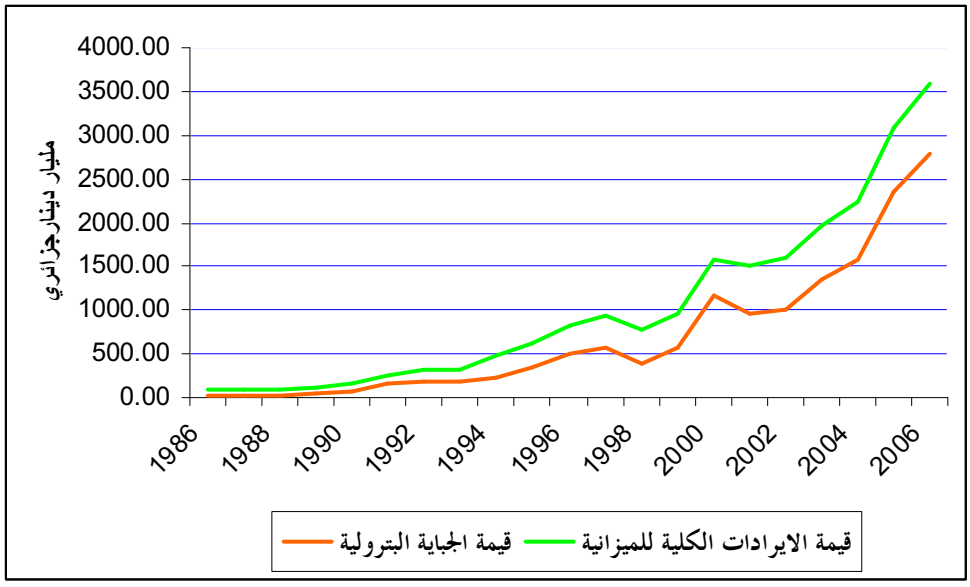

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول 3-9

ثانيا– أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة:

إن تحديد حجم النفقات العامة مسألة هامة ذلك أن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة ازدياد النفقات العامة، و من بين العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام، قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية[1]، و تعتبر الجباية البترولية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها ، و يمكن قياسها من خلال معامل التبعية البترولية و المعرف بأنه النسبة بين النفقات غير المغطاة بالموارد العادية(الضرائب العادية و الإيرادات غير الضريبية) و المغطاة بالجباية البترولية إلى مجموع النفقات[2] ،و الجدول الموالي يبين تطور النفقات العامة و دور الجباية البترولية في تغطيتها.

الجدول رقم 3–12: تطور النفقات العامة ودور الجباية البترولية في تغطيتها خلال الفترة 1986–2006

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الإيـــرادات العـــامة			النفقات العامة	معامل التبعية البترولية(%)
	الضرائب العادية	إيرادات غير ضريبية	الضرائب البترولية		
1986	52.66	15.60	21.44	101.82	21.05
1987	58.22	14.29	20.48	103.98	19.70
1988	58.10	11.30	24.10	119.70	20.13
1989	64.50	6.40	45.50	124.50	36.14
1990	71.10	5.20	76.20	136.50	44.10
1991	82.70	4.70	161.50	212.10	58.79
1992	108.86	9.20	193.80	420.13	46.12
1993	120.89	13.26	179.80	476.63	37.72
1994	176.17	78.83	222.18	566.33	39.33
1995	241.99	33.59	336.15	759.62	44.25
1996	281.27	47.89	496.00	724.61	54.57
1997	295.78	66.13	564.77	845.20	57.18
1998	320.35	75.61	378.56	875.74	43.22
1999	334.95	55.42	560.12	961.68	58.24
2000	254.03	150.90	1173.24	1178.12	65.63
2001	371.75	177.39	956.39	1321.03	58.43
2002	482.90	112.20	1007.90	1550.65	61.62
2003	524.90	99.40	1350.00	1690.20	63.06
2004	580.40	72.10	1570.70	1891.80	65.51
2005	640.40	83.80	2352.70	2052.00	64.71
2006	674.80	108.20	2799.00	2428.50	67.76

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

[1] **عبد المجيد قدي** ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية و تقييميه ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة 2006، ص 185.

[2] **لخضر عزي**، الجباية البترولية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني للسياسة الجبائية في الجزائر، جامعة البليدة 11–12 ماي 2003، ص 297.

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات العامة تتزايد بصورة مستمرة خلال فترة الدراسة، و نشير إلى أن زيادة النفقات العامة لا تعبر عن زيادة مطلقة في حجمها ، ذلك لان القيمة الحقيقة للدينار الجزائري عرفت انخفاضات كبيرة خاصة مع بداية التسعينات ، مما يؤدي إلى كون جزء من هذه الزيادة هو نتيجة ارتفاع السعر ، ففي الفترة 1986-1990لم يعرف حجم النفقات العامة تطورا كبيرا حيث انتقل من 101.82 مليار دينار سنة 1986 إلى 124.50 مليار دينار سنة 1989 رغم ذلك فقد سجل رصيد ميزانية الدولة عجزا قدر ما بين 8 و 26 مليار دينار ، و كان ذلك بسبب انخفاض في الإيرادات الضريبية ، و عدم قدرة الدولة على تحصيل إيرادات إضافية نتيجة انخفاض أسعار البترول الذي اثر على حصيلة الجباية البترولية التي عرفت انخفاضا سنة 1987 ب5 % مقارنة بسنة 1986 مسجلة بذلك معدل تغطية للنفقات العامة تراوح في حدود 30 %.

انتقلت قيمة النفقات العامة من 119 مليار دينار سنة 1988 إلى 136 مليار دينار سنة 1990، و رغم ذلك انتقل رصيد الميزانية من عجز بمقدار 26 مليار دينار إلى فائض ب 16 مليار دينار، و يرجع سبب ذلك إلى ارتفاع حصيلة الجباية البترولية الشيء الذي ساهم في رفع معدل التبعية البترولية إلى 44 %.

عرفت سنة 1991 زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة حيث ارتفعت بنسبة 59% مقارنة بسنة 1990 ، و كان ذلك نتيجة وجود موارد مالية جراء ارتفاع أسعار البترول بسبب الأزمة البترولية التي عرفت آنذاك بسبب حرب الخليج ، حيث ارتفعت حصيلة الجباية البترولية بنسبة 112% مقارنة بسنة 1990 و التي أدت إلى زيادة الإيرادات ب 36 مليار دينار و ارتفع معدل التبعية البترولية إلى 58% ، و مع عودة أسعار البترول إلى الانخفاض مجددا سنة 1993 انخفضت حصيلة الجباية البترولية ، و ارتفعت قيمة النفقات العامة و سجلت الميزانية عجز قدر ب 162 مليار دينار .

خلال الفترة 1995-1997 اتسمت النفقات العامة بالثبات النسبي و كان ذلك بسبب تطبيق الجزائر لسياسة التعديل الهيكلي ، و بسبب عودة أسعار البترول إلى الانتعاش انتقل رصيد الميزانية من عجز بمقدار 147 مليار دينار سنة 1995 إلى فائض قدر ب 81 مليار دينار سنة 1997، و في سنة 1998 انخفضت أسعار البترول إلى ادني مستوياتها ،و انخفضت حصيلة الجباية البترولية بمقدار 186 مليار دينار مسببة عجز في ميزانية الدولة قدر 101 مليار دينار و تراجع معدل التبعية إلى 43% .

و منذ سنة 2000 عرفت النفقات نموا مطردا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو ، و كان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول ، و نلاحظ أن قيمة النفقات العامة عرفت زيادة بنسبة 106% ما بين سنة 2000 إلى سنة 2006 و ارتفع معامل التبعية البترولية إلى أعلى مستوياته 67% في سنة 2006 ، كما سجل رصيد الميزانية فائضا مهما خلال هذه الفترة و ارتفع بصفة مستمرة مسجلا سنة 2006 لفائض قدر ب 1153 مليار دينار رغم ارتفاع حجم النفقات العامة إلى 2428 مليار دينار ، و بذلك نستنتج أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدور الأساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر ، الأمر الذي يتأتى من حصيلة الجباية البترولية و بالتالي يتضح لنا جليا أن أسعار البترول تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام، من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات.

ثالثا– تقدير الإيرادات و النفقات العامة بدلالة أسعار البترول:

1- تقدير الإيرادات العامة بدلالة أسعار البترول:

حتى نتمكن من معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة (***REC***)والمتغيرات المستقلة(***PP,C***) نقوم بتقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (*Mco*)، وباستعمال برنامج *EVIEWS*، وبعد إحداث التوفيقات الممكنة توصلنا إلى النموذج التالي:

$$REC_t = 2.15 + 0.76PP_t$$

Tc (1.87) (17.48)

$R^2 = 0.94$ $R^2_{adi} = 0.93$ $DW = 0.52$ $Fc = 305.58$

أ–التقبيم الإحصائي :

نلاحظ أن قيمة $R^2=0.94$ و التي تدل على أن 94% من حصيلة الإيرادات العامة ***REC*** مفسرة من قبل سعر البترول(***PP***) و أن المعلمتين(الثابتة ،معامل سعر البترول) معنويتين أي أن القيمة المحسوبة لستيودنت (1.87، 17.48) على التوالي اكبر من المجدولة 2.086 أو بطريقة أخرى احتمال انعدام المعلمتين محصور في المجال]0.0769,0.000 [و هي اقل من 0.05 بالنسبة لمعامل سعر البترول أما الثابتة فهي اقل من 0.1 بمعنى تكون المعلمة (الثابتة) معنوية عند مستوى خطر10%.

-**اختبار فيشر Fisher** : من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة اكبر من المجدولة أي $F_{cal} \rangle F^{5\%}_{2-1.21-2}$ 305.58 اكبر من4.32 .

- **اختبار دربن واتسن** test de Durbin watson

لدينا قيمة d^* المحسوبة مساوية 0.52أما القيمة النظرية المتحصل عليها من الجدول الخاص بـــ Durbin watson هي $K=1, N=21 \; d_\mu = 1.16, d_L = 0.97$

كما أن مجال ارتباط ذاتي بين الأخطاء يقع في منطقة الارتباط الموجب $]0-0.97[$ ومنه نلاحظ أن قيمة d^* تنتمي إلى هذا المجال ومنه من خلال النتائج الإحصائية يمكننا الاستنتاج أن النموذج مرفوض.

إن هذا النموذج المقدر يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي و الذي يستوجب علينا التخلص منه ،لمواصلة التقييمات الإحصائية و الاقتصادية و بعد التخلص من هذه المشكلة تحصلنا على النتائج الآتية كما يوضحها الملحق رقم (8)

$$\boldsymbol{REC'_t = 2.79 + 0.72\, PP'_t + 0.99\ MA(1)}$$

Tc (2.42) (20.22) (11.16)

$$\boldsymbol{R^2 = 0.98 \qquad R^2_{adj} = 0.97 \qquad DW = 1.84 \qquad Fc = 449.03}$$

نلاحظ أن قيمة $R^2=0.98$ و التي تدل على أن 98 % من الإيرادات العامة ***REC'*** مفسرة من قبل سعر البترول(***PP***) و أن المعلمتين(الثابتة ،معامل سعر البترول) معنويتين أي أن القيمة المحسوبة لستيودنت (2.42، 20.22) على التوالي اكبر من المجدولة 2.093 أو بطريقة أخرى احتمال انعدام المعلمتين محصور في المجال]0.0258,0.000 [و هي اقل من 0.05 .

-**اختبار فيشر Fisher** : من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة اكبر من المجدولة أي $F_{cal} \rangle F^{5\%}_{2-1.21-2}$ 449.03 اكبر من4.32.

- **اختبار دربن واتسن** test de Durbin watson

لدينا قيمة d^* المحسوبة مساوية 1.84أما القيمة النظرية المتحصل عليها من الجدول الخاص بـــDurbin watson هي $K=1, N=21 \; d_\mu = 1.41, d_L = 1.20$

أي أن القيمة المحسوبة 1.84 محصورة بين d_u و $4-d_u$ وبالتالي عدم وجود ارتباط في الأخطاء ومنه من خلال النتائج الإحصائية يمكننا الاستنتاج أن النموذج مقبول.

ب–التقييم الاقتصادي :

من خلال النموذج يتضح لنا أن قيمة المعلمة 2.79= α التي تشير إلى أنه عندما تكون قيمة المعلمة المفسرة معدومة ، تكون حصيلة الإيرادات العامة 2.97 مليار دولار ، أما المعلمة 0.72= ß و التي تمثل معلمة المتغيرة المفسرة لسعر البترول pp ، تشير إلى أنه عندما يتغير سعر البترول بواحد دولار حصيلة الإيرادات العامة بـــ 0.72 مليار دولار و في نفس الاتجاه معبرا عن العلاقة الطردية بين المتغيرين ، أما فيما يخص معامل التحديد R^2=0.98 فانه يوضح بأن سعر البترول يتحكم في قيمة الإيرادات العامة بـــ 98 % بعد التخلص من الارتباط الذاتي ، و هذه النسبة تبين العلاقة القوية بين التطورات الحاصلة في أسعار البترول و حصيلة الإيرادات العامة، و عليه يمكن القول بان حصيلة الجباية البترولية المقدرة بدلالة سعر البترول مقبول من الناحيتين الإحصائية و الاقتصادية .

2- تقدير النفقات العامة بدلالة أسعار البترول:

حتى نتمكن من معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة (***G***) والمتغيرات المستقلة(***PP,C***) نقوم بتقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (*Mco*)، وباستعمال برنامج *EVIEWS*، وبعد إحداث التوفيقات الممكنة توصلنا إلى النموذج التالي:

$$G_t = 11.11 + 0.33\ PP_t$$
$$\text{tc} \quad (6.89) \quad (5.48)$$
$$t_{th(n-2,0.05)} = 2.093$$
$$R^2 = 0.61 \qquad R^2_{adj} = 0.59 \qquad DW = 0.86 \qquad Fc = 30.05$$

أ–التقبيم الإحصائي :

نلاحظ أن قيمة R^2=0.61 و التي تدل على أن 61 % من G مفسرة من قبل سعر البترول(***PP***) و أن المعلمتين (الثابتة ،معامل سعر البترول) معنويتين أي أن القيمة المحسوبة لستيودنت على التوالي (6.89،5.48) اكبر من المجدولة 2.093 أو بطريقة أخرى احتمال انعدام المعلمتين محصور في المجال]0.000,0.000 [و هي اقل من 0.05 .

- -**اختبار فيشر Fisher** : من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة اكبر من المجدولة أي $F_{cal} \rangle F^{5\%}_{2-1.21-2}$ 30.05اكبر من 4.38 .
- **اختبار دربن واتسن** test de Durbin watson

لدينا قيمة d^* المحسوبة مساوية 0.86 أما القيمة النظرية المتحصل عليها من الجدول الخاص ب Durbin watson هي $K=1, N=21\ d_\mu=1.42, d_L=1.22$

كما أن مجال ارتباط ذاتي بين الأخطاء موجب و محصور في المجال]1.22,0[ومنه نلاحظ أن قيمة d^* تنتمي إلى هذا المجال ومنه من خلال النتائج الإحصائية يمكننا الاستنتاج أن النموذج مرفوض.

إن هذا النموذج المقدر يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي الموجب من الدرجة الأولى و الذي يستوجب علينا التخلص منه لمواصلة التقييمات الإحصائية و الاقتصادية و بعد التخلص من هذه المشكلة تحصلنا على النتائج الآتية كما يوضحها الملحق رقم (10)

$$G'_t = 10.24 + 0.37\ PP'_t + 0.94\ MA \quad (1)$$

Tc (5.30) (5.56) (25.79)

$R^2 = 0.82$ $R^2_{adj} = 0.80$ $DW = 1.97$ $Fc = 41.19$

نلاحظ أن قيمة R^2=0.82 التي تدل على أن 82%من ***G*** مفسرة من قبل سعر البترول(***PP***) و أن المعلمتين(الثابتة ،معامل سعر البترول) معنويتين أي أن القيمة المحسوبة (5.30، 5.56) على التوالي اكبر من المجدولة 2.093 أو بطريقة أخرى احتمال انعدام المعلمتين محصور في المجال]0.000,0.000 [و هي اقل من 0.05 .

- -**اختبار فيشر Fisher** : من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة اكبر من المجدولة أي $F_{cal} \rangle F^{5\%}_{2-1.21-2}$ 41.19 اكبر من4.38 .
- **اختبار دربن واتسن** test de Durbin watson

لدينا قيمة d^* المحسوبة مساوية 1.97 أما القيمة النظرية المتحصل عليها من الجدول الخاص ب Durbin watson هي $K=1, N=21\ d_\mu=1.42, d_L=1.22$

أي أن القيمة المحسوبة 1.97 محصورة بين d_u و $4-d_u$ وبالتالي عدم وجود ارتباط في الأخطاء ومنه من خلال النتائج الإحصائية يمكننا الاستنتاج أن النموذج مقبول.

ب–التقييم الاقتصادي :

من خلال النموذج يتبين لنا أن قيمة المعلمة $\alpha=10.24$ التي تشير إلى أنه عندما تكون قيمة المعلمة المفسرة معدومة ، تكون قيمة النفقات العامة تساوي 10.24 مليار دولار ، أما المعلمة $\beta=0.37$ و التي تمثل معلمة المتغيرة المفسرة لسعر البترول pp ، تشير إلى أنه عندما يتغير سعر البترول بدولار واحد تتغير النفقات العامة بقيمة 0.34 مليار دولار و في نفس الاتجاه ، و هي مقبولة من الناحية الاقتصادية .

أما فيما يتعلق بمعامل التحديد $R^2=0.82$ الذي يوضح أن سعر البترول يتحكم في النفقات العامة بنسبة 82% بعد التخلص من الارتباط الذاتي ، و هي نسبة مقبولة وهو ما يثبته معامل التحديد المصحح $R_{adj}= 0.80$.

المبحث الثالث:استعمالات الفوائض البترولية في الجزائر

عرفت السنوات الأخيرة تحسن مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية (فائض الميزان التجاري، فائض الميزانية العامة)، أدت إلى تكوين فوائض بترولية لا يستهان بها، و من خلال هذا المبحث سوف نحاول دراسة كيفية تكون هذه الفوائض والكيفية التي استعملت بها.

المطلب الأول: الفوائض البترولية في الجزائر

للاقتصاد الجزائري خصوصية واضحة هي أن نمو الناتج المحلي الخام يعتمد على عوائد تصدير كميات متزايدة من المحروقات و التي تتحكم فيها عوامل خارجية ، بينما العوامل الداخلية مثل إنتاجية العمل و رأس المال فأهميتهما محدودة ، فهو إذا اقتصاد توسعي يبحث عن زيادة الصادرات ، و يمثل قطاع المحروقات حتى اليوم أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الخام بأكثر من 40٪ كما يمثل نسبة تتراوح ما بين 60٪ و 70٪ من موارد الميزانية العامة للدولة و التي تأتي من الجباية البترولية.

أولا- تراكم الفوائض البترولية :

لقد واكب تطور أسعار البترول خلال فترات معينة تدفقات مالية ضخمة لدى مجموع الدول المصدرة للبترول و منها الجزائر ، شكلت أرصدة نقدية تفوق الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية لهذه البلدان ، و بالرغم من النواحي الايجابية الواضحة لتلك العائدات في تحسين المستوى الاجتماعي و المعيشي لمواطني هذه الدول ، إلا أن لهذه الفوائض أيضا نظرا لحجمها تكلفة اقتصادية و اجتماعية أي النواحي السلبية التي نجمت عن التدفق السريع و المفاجئ لهذه الثروة.

1- تعريف الفوائض البترولية:

هي الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات البترولية أساسا ، و بين مجمل الواردات كأرصدة متراكمة تتحصل عليها الدولة ، أي هي الفرق الموجب لميزان المدفوعات و الذي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية و منتجة ، مما يجعله يتراكم سنة بعد أخرى .

إن الفائض من العوائد البترولية هو فائض رأسمال ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة ، أي لقاء اندثار أصل إنتاجي و غير قابل للتعويض ، و بذلك يعتبر رأس المال النقدي المتحصل عليه معادلا موضوعيا لمورد إنتاجي ناضب، لكنه أُعتبر فائضا لأن الكميات المتوفرة

تتجاوز الاحتياجات المحلية ، و هو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج الجاري لسلعة متكررة و إنما عن اهتلاك لمورد طبيعي غير متجدد[1].

و ترى الدول الصناعية أن الفوائض المالية المتراكمة لدى الدول البترولية بأنها أموال ناتجة عن أسعار احتكارية ، و لم تنتج عن نشاط اقتصادي تتحكم فيه عناصر التكاليف و الأرباح عبر آلية السوق ، و بالتالي فهي فوائض غير مستحقة و لا تعبر عن ثروة حقيقية بقدر ما هي أرباح فرضها الاحتكار و تملك السلعة البترولية، و أن هذا الفائض هو تسديد ثمن غير ضروري لقيمة السلعة أي تسديد تعسفي ، و حول هذا الأمر فقد كان رد الجزائر في إحدى دورات مؤتمرات الأوبك " إذا قبلنا بأن أموال عائدات البترول هي مجرد فوائض و لا تعبر عن ثروة ، فليس مستبعداً أن يصبح البترول الموجود في باطن الأرض حسب هذا المنطق ، ليس ثروة أيضا"

2- الطاقة الاستيعابية للسوق الداخلية:

لقد وردت عدة تعريفات حول مفهوم الطاقة الاستيعابية أو القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ، تدور حول قدرة اقتصاد الدولة على استخدام موارده المالية المتوفرة و استخدامها بشكل منتج و تحقيق النمو اللازم فيها، و قد أوضح علماء اقتصاد التنمية فيما يتعلق بالطاقة الاستيعابية لتقدير رأس المال اللازم لاقتصاد بلد ما لأجل تحقيق نسبة معينة من النمو الاقتصادي، أنه بعد حساب المدخرات الداخلية لذلك الاقتصاد و نسبة رأس المال إلى الإنتاج ، فان الفرق بين ما يستطيع الاقتصاد توفيره داخليا و بين ما يحتاج إليه ذلك الاقتصاد لتحقيق النمو المرغوب فيه يشكل طاقة استيعاب للموارد القادمة من مصادر خارجية[2] .

و بالنسبة للدول البترولية ، فسبب الوفرة المالية التي تعتبر أكبر بكثير من المخصصات اللازمة لحاجة الاقتصاد من أجل تحقيق النمو المطلوب ، فتزيد تلك الأموال عن الطاقة الاستيعابية في ضوء البنى الهيكلية و المؤسسات و القوى العاملة المتوفرة، مع أن مفهوم القدرة الاستيعابية مفهوم حركي و أن القدرة الاستيعابية تتسع مع تزايد الاستثمارات و ما يرافقها من تطور.

إن مشكلة الطاقة الاستيعابية في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق أفق مجال استثمار الفوائض المالية المتراكمة وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في العجز في تحويلها إلى رأسمال عيني ووسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة

---

[1] **محمد عبد الشفيع عيسى** ، العالم الثالث و التحدي التكنولوجي الغربي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1983 .ص 246.

[2] .**السيد عبد المولى**، فائض الأموال العربية و إمكانية استثمارها في المنطقة العربية، مجلة دراسات عربية، السنة الثانية عشر، العدد1 نوفمبر 1985 نقلا عن المكر طار فائزة، مرجع سبق ذكره، ص 35

مضافة، تؤدي في النهاية وفي إطار سياسة تنموية واضحة إلى تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تقلل من الاعتماد الكلي على البترول.

إن مفهوم الطاقة الاستيعابية يلعب فيه تدخل الدولة دورا أكبر في النظام الاقتصادي الموجه، حيث يكون أشمل وأوسع من النظام القائم على المبادرة الفردية بسبب دور التخطيط في توجيه الاستثمارات واكتشاف الفرص الأفضل للاقتصاد الوطني واستغلالها بنجاح، ولذلك فإن الجزائر بسبب اختيار النهج الاقتصادي الحر والمبادرة الفردية في الوقت الحالي، وعدم رغبتها ربما في العودة إلى تملك قطاع صناعي عمومي من جديد، تتجه نحو استخدام هذه الفوائض في مجال تنمية القاعدة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، وهي ذات مردود اقتصادي بعيد المدى أكثر من توجيهها نحو إقامة المنشئات الصناعية القادرة على إنتاج سلع وخدمات تلبي الطلب المحلي من جهة، وتكون قادرة على المنافسة الخارجية من جهة ثانية.

وخلال السبع سنوات الأخيرة عرفت الجزائر نمو مطردا في التدفقات المالية مما طرح مشكلة تطور الفوائض المالية والطاقة الاستيعابية، على أساس أن السوق الداخلية في الوقت الراهن وفي المدى القريب، لا تستطيع استيعاب وتوظيف المدخرات النقدية المتراكمة في مشاريع اقتصادية ناجعة، بالإضافة إلى محدودية الإمكانيات (المقاولاتية) لإنجاز المشاريع، وما يطلبه الاقتصاد الوطني من الشفافية في استعمال عائدات المحروقات.

ثانيا– تطور العائدات البترولية في الجزائر:

لقد شهدت أسعار البترول تطورا كبيرا، بدأت بعد الصدمة النفطية الأولى في 1973 حينما تغيرت موازين القوى في السوق البترولية، واستطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق وأن تبسط سيادتها على الإنتاج وتقرر سياسة الأسعار المعلنة، ثم جاءت الصدمة الثانية سنة 1979 التي كانت نتيجة الأزمة الأمريكية الإيرانية وحرب الخليج الأولى، حيث زادت العائدات النقدية للدول المصدرة للبترول، وأفضت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها، ثم في الفترة الأخيرة بعد تحسن أسعار البترول إبتداءاً من سنة 2000 وتطورها بشكل غير مسبوق، أعادت من جديد تراكم الفوائض البترولية، بعد أن عانت من تراجع حاد من قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية في الفصل الثاني منتصف الثمانينات وخلال عشرية التسعينات.

هذه الموارد المالية المتراكمة تتم من خلال تحويل مادة البترول الخام المستخرجة من الآبار إلى

أرصدة نقدية في البنوك، وليس عن طريق الادخار الوطني والتراكم لدى المؤسسات المنتجة والأفراد عبر النظام المصرفي، حيث أن نمو الموارد المالية يعتبر انعكاساً لنمو أسعار البترول وتزايد حجم كميات التصدير وتختلف من سنة لأخرى.

وقد عرفت الجزائر نفس الظروف التي مرت بها الدول النفطية الأخرى من حيث نمو الفوائض في فترات معينة وتراجعها في فترات أخرى، ويمكن من خلال الجدول التالي ملاحظة تطور العائدات المالية من الصادرات الجزائرية خلال فترة ممتدة على مدى 22 سنة (من 1986 إلى2007)، حيث يمكن أن نتابع تطور العائدات وتراجعها في فترات معينة مثل 1994-1998 بسبب تراجع أسعار المحروقات آنذاك.

الجدول رقم 3-13: تقديرات مداخيل الجزائر خلال الفترة 1986-2007.

الوحدة : مليون دولار

البيان	المداخيل من المحروقات		المداخيل خارج المحروقات		إجمالي المداخيل الخارجية	
السنوات	القيمة	النسبة٪	القيمة	النسبة٪	القيمة	النسبة٪
1986	7621	97.46	199	2.54	7820	100
1987	8109	97.40	214	2.60	8233	100
1988	7685	94.83	419	5.17	8104	100
1989	8752	97.59	216	2.41	8968	100
1990	10865	96.11	439	3.88	11304	100
1991	11726	96.90	375	3.10	12101	100
1992	10388	95.85	449	4.14	10837	100
1993	9612	95.25	479	4.74	10091	100
1994	8053	96.56	287	3.44	8340	100
1995	9731	95.02	509	4.97	10240	100
1996	12494	93.41	881	6.58	13375	100
1997	13378	96.32	511	3.67	13889	100
1998	9855	96.49	358	3.50	10213	100
1999	12084	96.50	438	3.49	12522	100
2000	21419	97.22	612	2.77	22031	100
2001	18484	96.61	648	3.38	19132	100
2002	18091	96.10	734	3.90	18825	100
2003	23939	97.26	673	2.73	24612	100
2004	31302	97.56	781	2.43	32083	100
2005	45094	98.02	907	1.97	46001	100
2006	53429	97.83	1184	2.16	54613	100
2007	58206	97.79	1312	2.20	59518	100

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول تطور عائدات الجزائر و التي تتركز أساسا على المداخيل البترولية و التي مثلت ما بين 94٪ و 98٪ خلال فترة الدراسة من مداخيل الدولة الإجمالية ، كما

نلاحظ انخفاض في المداخيل البترولية و منه المداخيل الكلية خلال سنتي 1994 و سنة 1998 و ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية ، و ما يمكن الإشارة إليه هو أن مداخيل الجزائر بالأسعار الاسمية من سنة 2000 إلى سنة 2007 و التي تقدر بـــ276 مليار دولار و هي ضعف ما تحصلت عليه الجزائر خلال الفترة 1986-1999 و التي بلغت 146 مليار دولار خلال 14 سنة.

الشكل رقم 3-3 تطور مداخيل الجزائر خلال الفترة 1986-2007

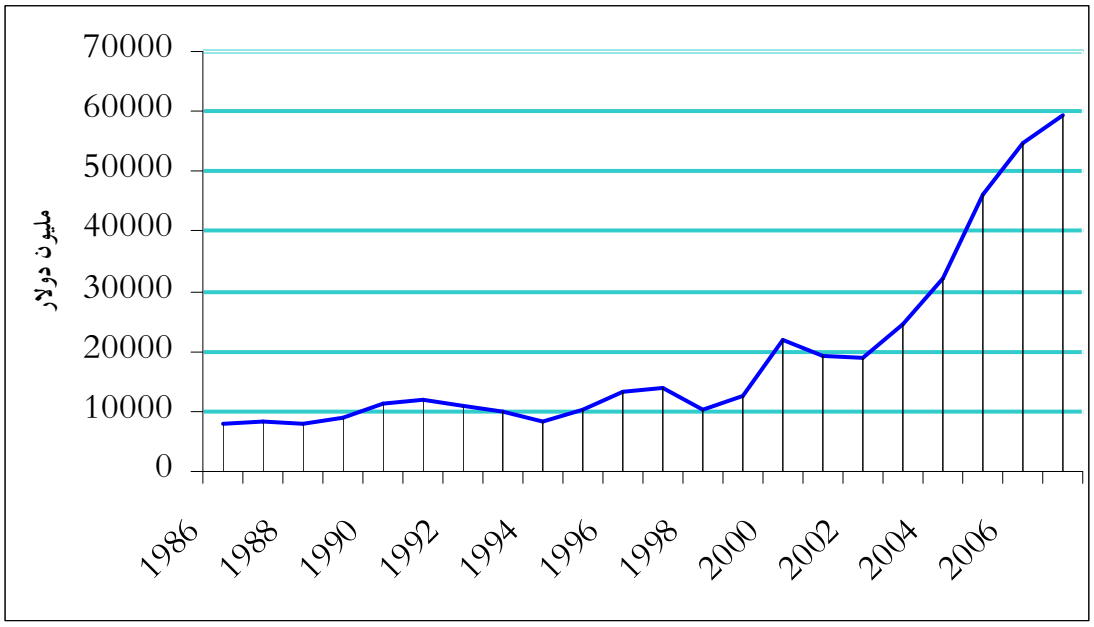

المصدر : بالاعتماد على الجدول رقم 3-13

ثالثا- الاحتياطيات الدولية الراهنة في الجزائر:

واصلت الاحتياطات الخارجية الرسمية للجزائر خلال السنوات الأخيرة اتجاهها التصاعدي المستمر منذ عام 2000، و ذلك في ظل التطورات الايجابية الحاصلة في الميزان التجاري ، و في هذا الصدد فقد ارتفع إجمالي الاحتياطات أكثر من 110 مليار دولار أمريكي سنة 2007 مقابل 77.78 مليار دولار سنة 2006 و 11.94 مليار دولار سنة 2000 ، و الشكل الموالي يبين تطور احتياطات الصرف منذ سنة 2000 إلى سنة 2007.

الشكل رقم 3-4 الاحتياطات الخارجية الرسمية للجزائر

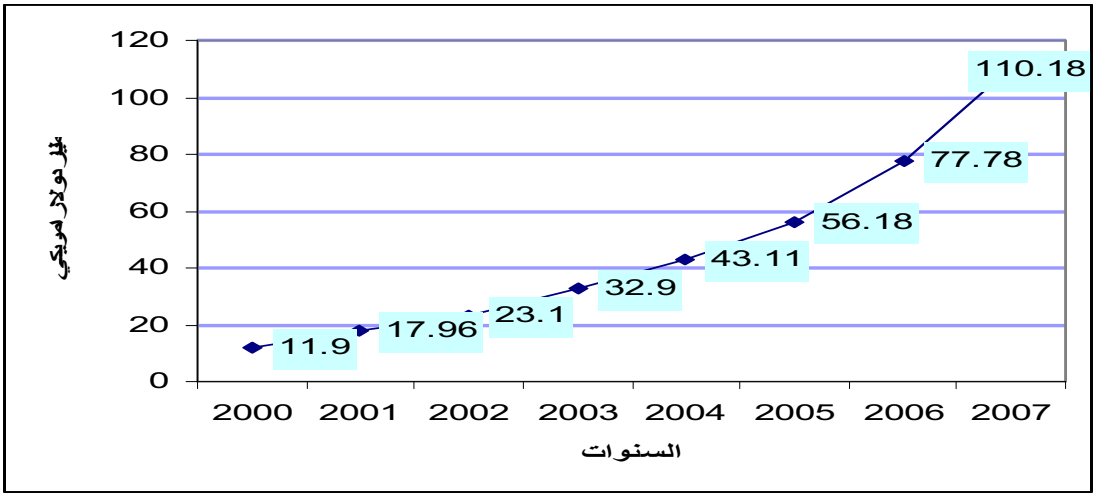

المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

إن كل الزيادة التي تحققت في احتياطات الجزائر الدولية في هذه الفترة القصيرة قد تحققت في الحيازات الرسمية من العملات الأجنبية (تحديدا الدولار الأمريكي)، و لقد ساعد على هذا ارتفاع أسعار البترول و المسعر أساسا بالدولار الأمريكي ،أما باقي مكونات الاحتياطيات ، و هي : الرصيد الذهبي ، حقوق السحب الخاصة و صافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ، فلم تطرأ عليها زيادة يعتد بها[1].

يدل الارتفاع الكبير لاحتياطات الصرف في الجزائر على عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب هذه الأموال، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل الاستغلال الأمثل لهذه الاحتياطات، و صعوبة توظيف هذه الأموال هو نتيجة لصعوبة التنبؤ بالتغيرات المستقبلية لاتخاذ القرار الناجع في استخدام هذه الأموال و التي تهددها الكثير من المخاطر و منها:

- مخاطر متعلقة بالسوق المالية، من حيث التقلبات في أسعار صرف العملات و الأوراق المالية.
- مخاطر متعلقة بالتضخم و فقدان القدرة الشرائية للأموال المودعة، مما يفقد الأصول المالية جزء هاما من قيمتها أو من قيمة الفوائد المتوقعة.
- مخاطر سياسية و خاصة في الظروف الراهنة التي اتسمت بتدخل القوى العظمى في تجميد الكثير من أصول و أموال الحكومات المودعة لدى الهيئات المالية الدولية (قضايا إيران، العراق، ليبيا....الخ).

[1] **زايري بلقاسم**، إدارة احتياطي الصرف و تمويل التنمية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 41، شتاء 2008، ص21

و فيما يخص تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات[1]، فقد استمرت الجزائر في تحقيق أعلى النسب ، إذ ارتفعت من 15.6 شهر في عام 2000 إلى 29.2 شهر سنة 2003 ، و تراجعت نسبة التغطية قليلا في سنة 2004 بسبب الزيادة التي حدثت في حجم الاستيراد إلى 28.3 شهر ، و واصلت ارتفاعها بعد ذلك حيث قدرت سنة 2007 بـــ 48.2 شهر ، أي ما يفوق الأربع سنوات ، و الجدول الموالي يبين تطور تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر .

الجدول رقم 3-14: تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الجزائر للواردات السلعية بالأشهر(2000-2007)

الوحدة : مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الاحتياطات	11,91	17,92	23,1	32,92	43,11	56,18	77,78	110,18
إجمالي الواردات	9.17	9.94	12.0	13.53	18.30	20.35	21.45	27.44
معدل التغطية (بالأشهر)	15,6	21,6	23,1	29,2	28,3	33,1	43,5	48.2

المصدر: بنك الجزائر

كل ذلك يؤكد ، بما لا يدع مجالا للشك ، أن مستوى الاحتياطات الدولية للجزائر الآن بلغت رقما فيه إفراط شديد للغاية ،و هناك من يرى أن مستوى الاحتياطي الحالي قد جاوز الحدود الآمنة و المعقولة ، و هي نسبة استثنائية، و يعتقد هؤلاء أن الجزائر يمكنها أن تستفيد أكثر من هذه الاحتياطيات لو أنها استثمرت شطرا منها في أصول خارجية مرتفعة العائد ،و هذا الرأي فيه من المخاطر ما يستطيع أن يهز التوازنات المالية للدولة جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، في حين يرى البعض الآخر أن حجم الاحتياطيات أمر مطلوب لجذب المستثمرين الأجانب على أساس أنه كلما كان حجم الاحتياطيات مرتفعا اطمأن المستثمرون إلى إمكان تحويل أرباحهم إلى الخارج ، إلا أنه لم يثبت إطلاقا أن ثمة علاقة طردية بين قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية و مستوى احتياطاتها ، و قد يقول البعض أن سبب المغالاة في حجم الاحتياطيات هو من أجل المحافظة على سعر صرف الدينار الجزائري ، و لكن حتى لو اعتبرنا أن

[1] تحسب على أساس تقسيم إجمالي الاحتياطات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة على قيمة الواردات السلعية لتلك السنة في الدولة المعنية.

هذا هو الهدف الرئيسي لتكوين هذه الاحتياطيات ، فإن المحافظة على هذا السعر لا تتطلب تركيم هذا الحجم من الاحتياطيات الدولية[1].

إن ما تحتاج إليه الجزائر كاحتياطات دولية ملائمة و كافية باعتبار وارداتنا تراوح ما بين 20 و 30 مليار دولار هو 15 مليار دولار ، الأمر الذي يعني أن هناك احتياطات فائضة ، فكيف إذا نستطيع الاستفادة من هذه الاحتياطيات في تمويل الاقتصاد من أجل الرفع من مستوى الإنتاج و النمو و الاستثمار و القضاء على معدلات البطالة ، في ظل وجود احتمالات قوية لسرعة استنزاف هذا الرصيد في مجالات أقل أهمية ، و بخاصة في ظل التحرير المتسارع لتجارة الواردات و خفض معدلات التعريفة الجمركية وفتح السوق الجزائرية، في وقت تكاد تنعدم فيه الصادرات خارج المحروقات ، و في ظل هذه الظروف عمدت الجزائر إلى استغلال هذه الفوائض في عدة مستويات.

المطلب الثاني: دور الفوائض البترولية في تخفيض المديونية الخارجية.

لقد ثبت أن الدول التي تملك وضعا سليما للاحتياطيات تستطيع أن تواجه مشكلة الديون الخارجية بقدر أعلى من الأمان مقارنة مع الدول التي تملك احتياطيات منخفضة ، و في هذا الخصوص تشير جوسلين لانديل ميلز (الخبيرة في صندوق النقد الدولي) إلى أن " البلد ذا وضع الاحتياطي السليم ليس محتملا أن يتخلف عن الوفاء بائتماناته المصرفية و التجارية، في حين أن البلد ذا الاحتياطات المنخفضة لا يمتلك سوى أموال قليلة يستند إليها عند حدوث أزمة، و هو أقرب إلى أن يواجه مشكلات سداد أكثر من البلدان التي تمتلك سندا أفضل"[2].

أولا – تطور المديونية الخارجية في الجزائر:

قبل التطرق إلى دور الفوائض البترولية في الحد من خطر ظاهرة المديونية الخارجية سنتطرق بصفة مختصرة إلى تطور المديونية الخارجية في الجزائر و التي ارتفعت من 4 مليار دولار سنة 1972 إلى 5 مليار دولار سنة 1976 ثم إلى 9.5 مليار دولار سنة 1978 و ارتفع مخزون المديونية في هذه الفترة بسبب الأموال الكبيرة التي صرفت في تمويل المخططات التنمية آنذاك[3].

---

[1] **زايري بلقاسم** ، نفس المرجع السابق ، ص 22.

[2] **جوسلين لا نديل –ميلز**، التكلفة المالية للاحتفاظ بالاحتياطيات، التمويل و التنمية، السنة 26، العدد 2، ديسمبر 1998،ص 17.

[3] **دادن عبد الغني، سويسي الهواري** " أهمية مرونة نظام الدفع بين الأورو والدولار الأمريكي في الجزائر" الملتقى الدولي الأول حول : الأورو واقتصاديات الدول العربية –فرص وتحديات– جامعة الأغواط، الجزائر، 18–20 أفريل 2005.ص 392

و ما زاد الأمر تعقيدا هو الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 من جهة ، و كذا تدهور سعر صرف الدولار من جهة أخرى، مما سبب تضخم حجم المديونية بأكثر من 10 مليار دولار إلى نهاية 1991 لتبلغ 32 مليار دولار، و لقد بلغت المديونية الخارجية ذروتها في سنة 1996 حيث وصلت إلى 35.34 مليار دولار ، أي ما يعادل ثلاثة أرباع الثروة المنتجة في نفس هذه السنة من طرف كافة العمال الجزائريين ، و قد كان ثلث مداخيل البلاد بالعملة الصعبة ، تُسخر للوفاء بمستحقات المديونية و فوائدها ، و حتى التحسن النسبي الملحوظ منذ 1994 ، فقد كانت خدمة المديونية الخارجية تمتص في هذه السنة 75٪ من المداخيل بالعملة الصعبة ، و هو أمر يجد تفسيره في إعادة الجدولة التي تعني تمديد مدة الدفع و بشروط تعسفية و جائرة[1]، و الشكل الموالي بين تطور المديونية الخارجية من سنة 1986 إلى سنة 2007.

الشكل رقم: 3-5 : تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 1986-2007

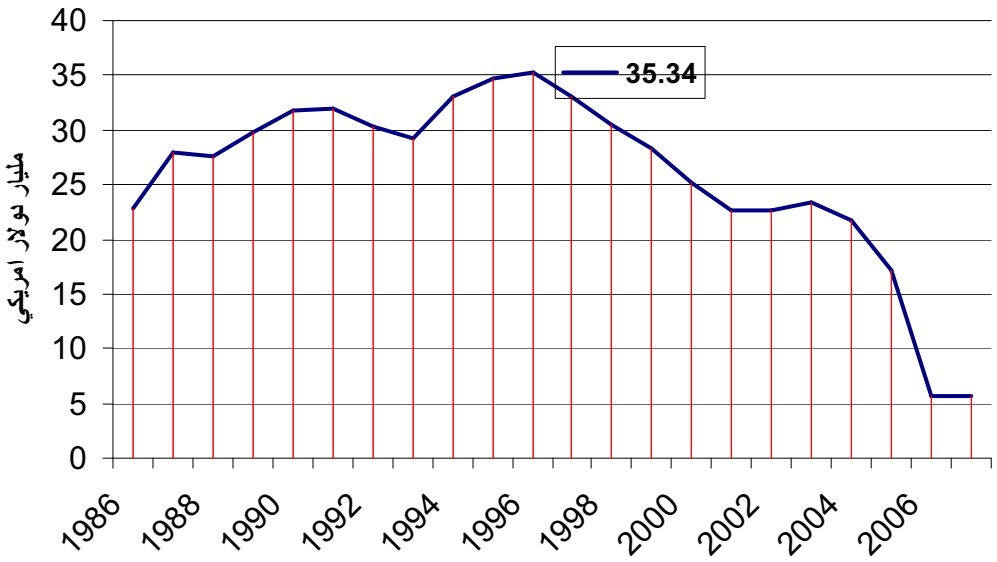

المصدر: بنك الجزائر

ثانيا- الدفع المسبق للمديونية الخارجية:

إن الاستقرار النسبي التي عرفته المديونية الخارجية للجزائر من 22.5 مليار دولار إلى 23 مليار دولار أمريكي ما بين 2001-2003 ، أدى بمستوى مستحقات الديون الخارجية المتوسطة و الطويلة الأجل في اتجاه الانخفاض منذ سنة 2004 ،و انطلاقا من كون المديونية مثلت في

[1] **عبد الطيف بن اشنهو** ، عصرنه الجزائر ، حصيلة و أفاق 1999-2009 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2004،ص40

التسعينات عبئا كبيرا على الاقتصاد الجزائري ،وكذا التراكم المستمر في حجم الاحتياطات نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار البترول في الأسواق العالمية، قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية ، بالإضافة إلى الديون التي بلغت أجال استحقاقها ، إذ كان مخزون المديونية الخارجية في نهاية 2003 في حدود 23.4 مليار دولار منها 12.2 مليار دولار تمت إعادة جدولتها مع نادي باريس و لندن.

الجدول رقم 3-15: التسديد المسبق للديون الجزائرية بملايين الدولارات

الدولة الدائنة	تاريخ توقيع الاتفاق	مبالغ التسديد
فرنسا	11 ماي 2006	1600
السويد	11 ماي 2006	92
البرتغال	20 ماي 2006	20
هولندا	22 ماي 2006	45
بلجيكا	27 ماي 2006	225
الدانمارك	6 جوان 2006	54.3
الولايات المتحدة	15 جوان 2006	625
النمسا	21 جوان 2006	369
اسبانيا	22 جوان 2006	690
النرويج	22 جوان 2006	15.6
كندا	24 جوان 2006	255
فنلندا	27 جوان 2006	11.8
المملكة المتحدة	28 جوان 2006	202

المصدر : زايري بلقاسم مرجع سبق ذكره ، ص23

استطاعت السلطات العمومية ما بين 2004-2005 تسديد بشكل مسبق 3.3 مليار دولار ، و هذا ما جعل نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الخام تنتقل من 34٪ في نهاية 2003 إلى أقل من 4.8٪ في نهاية 2006 ،و قد تسارعت هذه الوتيرة عندما وقعت الجزائر في 11 ماي 2006 اتفاقا متعدد الإطراف مع نادي باريس يسمح لها بالتسديد المسبق لديونها الثنائية و المقدرة بحوالي 7.9 مليار دولار أمريكي ، و في ظرف أشهر قليلة وقعت الجزائر 12 اتفاقاً مع دائنيها، وفي نهاية شهر جوان تم تسديد ما مقداره 4.3 مليار دولار لدائنيها مع نادي باريس.

من جهة أخرى، وقعت الجزائر مع روسيا اتفاقا لمسح كل ديونها المقدرة بـــ 4.7 مليار دولار، مقابل شراء الجزائر لتجهيزات روسية مختلفة، و هذا ما جعل المديونية الخارجية تنخفض إلى أن

وصلت إلى 5.57 مليار دولار سنة 2007 و الجدول الموالي يبين تطور مؤشرات الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة (2002-2007).

الجدول رقم 3-16 تطور مؤشرات المديونية الخارجية خلال الفترة (2002-2007)

الوحدة : مليار دولار أمريكي

التعيين	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ديون متوسطة وطويلة الأجل	22.54	23.20	21.41	16.48	5.06	4.89
ديون قصيرة الأجل	0.10	0.15	0.41	0.71	0.55	0.68
إجمالي الديون الخارجية	22.64	23.35	21.82	17.19	5.61	5.57
إجمالي خدمة الدين	4.15	4.35	5.65	5.84	12.70	/
الديون إلى الناتج المحلي الخام(٪)	39.7	34.4	25.6	16.7	4.8	/
خدمة الدين إلى الصادرات(٪)	22.6	17.9	17.6	12.5	22.6	/

المصدر:بنك الجزائر

الشكل رقم3-6 تطور الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة (2002-2007).

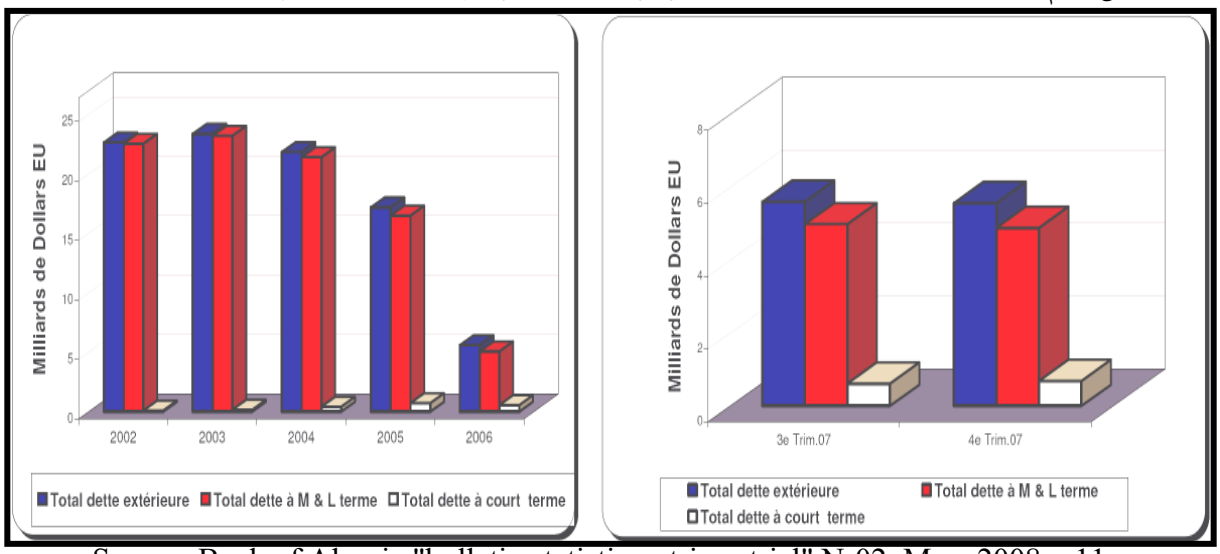

Source: Bank of Algeria "bulletin statistique trimestriel" N-02, Mars 2008 p:11

لا شك في أن هذا الانخفاض في المديونية أدى إلى تحسن في مؤشرات المديونية، و إلى الحفاظ على الثقة في الإدارة المالية للدولة من قبل الحكومة الجزائرية ، و البنك العالمي و صندوق النقد الدولي ، إذ كان حجم المديونية يقدر بحوالي 23.53 مليار دولار في نهاية 2003 ، و قد إنتقل إلى حوالي 5.57 مليار دولار في نهاية 2007.

ومن خلال دراسة مؤشرات المديونية يتبين أن الاقتصاد الجزائري أصبح في مأمن عن ظاهرة عدم القدرة على التسديد ، فلقد انخفض مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الخام في نهاية 2006

إلى4.8٪ و هذه نسبة ممتازة باعتبار أن الجزائر سجلت في سنوات التسعينات من القرن الماضي نسبا تجاوزت في أحسن حالاتها 47٪ بل الأمّر من ذلك هو وصول هذه النسبة إلى ثلاثة أرباع الناتج المحلي الخام سنة 1996 ، أما عن تفسير ارتفاع مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات سنة 2006 (22.6٪) مقابل (12.5٪) سنة 2005 ، فذلك بسبب التسديد المسبق للمديونية و الذي أدى إلى ارتفاع إجمالي خدمة الدين من 5.84 مليار دولار سنة 2005 إلى 12.70 مليار دولار سنة 2006، كل هذا جعل الجزائر من البلدان الأقل مديونية في العالم و أصبحت من بين الدول ذات السيولة الدولية العالية .

المطلب الثالث:زيادة النفقات العامة

إن نمو الفوائض البترولية و تكوين احتياطي كبير من العملات الصعبة، شجع الجزائر على استخدام جانب هام من هذه الأموال بغية تنشيط الاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية، من خلال الزيادة في الإنفاق العمومي بسبب إحجام المستثمرين الخواص و عدم دخول الشركات مجالات واسعة من الاستثمار بالمستوى المرغوب فيه من جهة ، ومن جهة ثانية تراكم الفوائض المالية و نمو الجباية البترولية ، أعاد من جديد أسلوب التنمية القائم على تدخل الدولة المباشر لانجاز المشاريع الضخمة باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير البترول و هي كالتالي:

أولا"– برامج استثمارية في الهياكل القاعدية:

زاد الإنفاق العام في الجزائر ، و ارتفع حجم المخصصات الاستثمارية بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني و امتصاص البطالة التي ارتفعت حدتها ، فقد فاقت المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو (2005-2009) 150مليار دولار لانجاز مشاريع مختلفة أهمها موجه لقطاعات هيكلية أساسية ، مثل الطريق السيار شرق – غرب بطول 1200 كلم وبتكلفة فاقت 11 مليار دولار، إقامة وحدات متعددة لتحلية مياه البحر و بناء السدود و بعث مشاريع قديمة كانت متوقفة مثل مترو الجزائر العاصمة ، و توسيع السكك الحديدية ، و إتمام أشغال مطار هواري بومدين وسد بني هارون بالإضافة إلى المشاريع الخاصة بتهيئة الإقليم ، إلا أننا نشير إلى أن ما يوجه من اتهامات إلى برنامج دعم النمو و برنامج الإنعاش الاقتصادي من قضايا الفساد ، و الإهمال و تبذير الأموال العمومية يتطلب التركيز على إدارة رشيدة و رقابة فعالة و حازمة تجاه السلوكيات.

ثانيا–تطوير القطاع البترولي:

يتطلب القطاع البترولي ضخ رؤوس أموال كبيرة على أساس منتظم قصد الاستثمار في عمليات التطوير ،الإنتاج ، الصيانة لإحلال البترول المستخرج و المحافظة على سلامة الآبار[1]. صحيح أن جزء من هذه الموارد يتأتى من الاستثمار الأجنبي المباشر ، لكن لشركات البترول الوطنية الدور الفاعل و الرئيس في هذا المجال، و لقد استطاعت سوناطراك بالشراكة مع المؤسسات الأجنبية بإنشاء مشروعين جديدين لنقل الغاز إلى أوربا ، بتوسيع الأنبوب العابر لتونس نحو ايطاليا ، و إنشاء أنبوب "ميد غاز" بطاقة 8 مليار متر مكعب سنويا نحو اسبانيا على أمل مضاعفة طاقته مستقلا ، و انجاز مصفاة لتكرير البترول بأدرار بطاقة 600 ألف طن من البترول سنويا[2]، موجه للاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار ، بالإضافة إلى مشروع انجاز مصفاة بتيارت بطاقة إنتاجية تبلغ 1.5 مليون طن سنويا و مشاريع أخرى بالشراكة في البتروكيماويات و تمييع الغاز الطبيعي .

ثالثا– إنفاق في الجانب الاجتماعي :

من أجل التخفيف من معاناة المواطن قامت السلطات الجزائرية بإطلاق برنامج للسكن من خلال بناء مليون وحدة سكنية من خلال برنامج دعم النمو ، و تنشيط القطاعات و المؤسسات المرتبطة بالبناء الذي يوفر مناصب شغل للعديد من البطالين ، بالإضافة إلى زيادة النفقات الخاصة بالقطاع الصحي و ذلك ببناء و تجهيز المستشفيات و تخفيض تكاليف الرعاية الصحية للمواطن ، و التكفل بالجانب التعليمي بتشييد المدارس و الثانويات و الأقطاب الجامعية.

رابعا – استخدامات أخرى :

لقد تم زيادة النفقات في مجالات أخرى ، إلا أن هذه الاستخدامات يغلب عليها الإسراف و الهدر ، و يمكن أن نرصد ذلك من خلال:

1. كثرة الإلغاءات و إعادة شراء الديون المستحقة على بعض الفئات(فلاحين ، شباب) و على المؤسسات غير الناجعة ، هذا الوضع الذي أثر على المديونية العمومية الداخلية إذ

[1] **عبد المجيد قدي** ، الاقتصاد الجزائري و النفط ، فرص أم تهديدات، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ، أيام 08/07 افريل 2008 ،ص 5

[2] بدأت في الإنتاج في جانفي 2009

أن مصدرا مهما لنموها يكمن في إعادة شاء بعض الديون لتتحملها الخزينة العمومية بدلا من أصحابها.

2. منح القروض من دون فوائد للإطارات القادرة على الاقتراض لتمويل الحصول على السكنات و السيارات.
3. إسقاط الفواتير و الضرائب عن بعض المناطق التي دخلت في حملات من الاحتجاج ، و لقد تركت هذه الممارسات حالة من الاستنساخ الذي إذا لم يسفر عن إلغاء لضرائب أو فواتير أو قروض فإنه يولد على الأقل التزامات مالية للتكفل بنتائج التخريب .

المطلب الرابع: إنشاء صندوق ضبط الموارد.

تتميز أسعار البترول بعدم الاستقرار بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية ، و هو ما يؤدي إلى تعرض الدول البترولية من بينها الجزائر لصدمات ايجابية و سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية، تؤثر بصفة مباشرة على توازناتها الاقتصادية الداخلية و الخارجية و الجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم 3-17: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأسعار البترول خلال الفترة (1996-2000)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
تطور أسعار النفط (دولار للبرميل)	20.29	18.68	12.28	17.48	27.60
رصيد الميزان التجاري(مليار دولار)	4.13	5.69	1.51	3.36	12.31
رصيد الميزانية العامة (مليار دينار)	100.1	81.5	101.2-	11.2-	400

Source :IMF CONTRY REPORT .ALGERIASTATISTICAL APPENDIX.2001-2005

من خلال الجدول يتبين أن هناك تأثيرات واضحة لتقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية سلبا و إيجابا ، فانخفاض أسعار البترول سنة 1998 أدى إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري بنسبة 73.46٪ عن الرصيد المسجل سنة 1997 ، كما أن رصيد الميزانية العامة سجل عجزا بقيمة 101.2 مليار دينار جزائري بعدما كان يسجل سنة 1997 لـــ 81.5 مليار دينار جزائري، أما ارتفاع أسعار البترول سنة 2000، فقد أدى إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري بنسبة 266.07٪ عن الرصيد المسجل سنة 1999 ، كما أن رصيد الميزانية العامة سجل فائضا قياسيا بقيمة 400 مليار دينار جزائري .

أمام هذه الوضعية و في ظل التقلبات الحادة و الخطيرة لأسعار البترول، قررت السلطات الجزائرية استحداث صندوق خاص، يعمل كآلية لامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات

الايجابية و الاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية، التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري و الناتجة عن أي انهيار قد يمس أسعار البترول مستقبلا.

أولا– ماهية صندوق ضبط الموارد:

إن إنشاء صندوق ضبط الموارد قد تم خلال سنة 2000، و هي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الميزانية العامة للدولة فائض قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دينار في هذه السنة ،ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض و استعمالها في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة، بالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار البترول على المدى المتوسط و البعيد المدى ، قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة ،بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، و قد تم تأسيس هذا الصندوق تحت عنوان " صندوق ضبط الموارد" بموجب المادة 10 قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000[1] ، و هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة و بالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص ، و التي تتميز أنها مستقلة عن الميزانية العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد و مبادئ إعداد و تنفيذ الميزانية العامة كما أنها لا تخضع لرقابة السلطات التشريعية ، و لما كان إعداد الميزانية العامة يتم على أساس 19 دولار للبرميل في الوقت الذي يتجاوز السعر الفعلي عتبة 100 دولار للبرميل ، فإن ذلك يعني أن صرف الضرائب المترتبة عن 81 دولار لكل برميل هي خارج الرقابة البرلمانية ، بمعنى أن البرلمان لا يراقب و لا يجيز إلا 20٪ من الضرائب البترولية في الوقت الذي يبقى فيه ما يزيد عن 80٪ خاضعا لتقديرات السلطة التنفيذية (وزارة المالية) و خارج رقابة البرلمان ، و هذا ما جعل صندوق النقد الدولي يوصي بضرورة إدراج هذا الصندوق ضمن الميزانية العامة للدولة.

ثانيا– أهداف الصندوق:

يهدف هذا الصندوق إلى تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى تخفيض المديونية العمومية الداخلية و الخارجية بالتنسيق مع البنك المركزي، لقد أدخلت بعض التعديلات خلال سنتي 2004،

[1] **عبد اللطيف بن أشنهو** ، مرجع سبق ذكره ، ص 133.

2006 حيث أضاف قانون المالية لسنة 2004 :"تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية" لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق[1]، بالإضافة إلى تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح "تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري"[2]، وبالتالي فالتغيير الأول الذي أتى به هذا القانون هو أن تمويل عجز الميزانية العامة قد وسع ليشمل تمويل الخزينة العمومية[3]،كما أن سبب العجز لم يحدد باعتبار أن السبب السابق يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون المالية ، و هو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في أي عجز يشمل الخزينة العمومية و بالتالي الميزانية العامة للدولة مهما كان سبب العجز،أما التغيير الثاني هو أن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دينار مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه، و هو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستدامة لتعديل و ضبط الميزانية العامة للدولة على المدى البعيد، و يرجع سبب هذا التعديل إلى أن الفوائض التي حققتها الجزائر مع مطلع العقد الحالي ، شجعت الحكومة على تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي، و هي سياسة كينزية تهدف إلى حفز النمو الاقتصادي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري ،إن تنفيذ هذه السياسة أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 2001-2007 بسبب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من جهة و تحديد قوانين المالية للإيرادات العامة على أساس 19 دولار للبرميل من جهة أخرى ، و هو الأمر الذي أدى إلى استخدام موارد الصندوق لتمويل العجز الموازني مما يعني ضرورة تعديل القواعد المحددة لأهداف الصندوق لتتماشى مع السياسة الاقتصادية الجديدة.

[1] مع العلم أن هذا التعديل يتوافق مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية الخارجية خلال نفس السنة، حيث تتم هذه العملية بالاعتماد على موارد الصندوق بالإضافة إلى التسبيقات المقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق.

[2] **بوفليح نبيل ، لعاطف عبد القادر** ، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ، أيام 08/07 افريل 2008 ، ص 06

[3] ان مفهوم رصيد الخزينة العمومية أوسع من مفهوم رصيد الميزانية العامة ، حيث يضم رصيد الخزينة العمومية رصيد الميزانية العامة للدولة بالإضافة إلى أرصدة مختلف العمليات التي تقوم بها الخزينة العمومية لا سيما أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة.

ثالثا–تطور وضعية صندوق ضبط الموارد:

لقد عرفت وضعية صندوق ضبط الموارد ارتفاعا ملحوظا منذ إنشائه، و ذلك راجع بصفة أساسية إلى الارتفاع المتواصل الذي شهدته السوق البترولية خلال الفترة 2000–2007 و الجدول الموالي يبين تطور موارد و استخدامات الصندوق .

الجدول رقم3–18 تطور وضعية صندوق ضبط الموارد

خلال الفترة (2000–2007)

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
	الموارد							
ر.ص.في نهاية السنة السابقة	0	232.137	171.534	27.978	320.892	721.688	1842.686	2931.045
– فائض قيمة الجباية البترولية	453.237	123.864	26.504	448.914	623.499	1368.836	1798	/
– تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	/
	الاستخدامات							
– تمويل عجز الخزينة العمومية	0	0	0	0	0	0	91.530	/
– تسديد المديونية	221.100	184.467	170.060	156.000	222.703	247.838	618.111	/
رصيد الصندوق في 31–12–	232.137	171.534	27.978	320.892	721.688	1842.686	2931.045	3194.000

ر.ص= رصيد الصندوق

Source : ministère des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008.

من خلال الجدول و فيما يخص موارد الصندوق ، فإننا نلاحظ أن رصيد صندوق ضبط الموارد يعتمد اعتمادا كليا على فائض قيمة الجباية البترولية ،و التي بلغت مستويات قياسية بسبب ارتفاع أسعار البترول ، و كذا اعتماد سعر مرجعي للبترول بـــ 19 دولار للبرميل، حيث قفزت من 453 مليار دينار سنة 2000 إلى 1978 مليار دينار سنة 2006 ، مما ساهم في رفع رصيد الصندوق من 232 مليار دينار سنة إنشاء الصندوق، إلى 2931 مليار دينار سنة 2006 و إلى 3194 مليار دينار سنة 2007 أي ما يعادل 46 مليار دولار أمريكي ، و فيما يخص استخدامات الصندوق فقد استخدمت موارد الصندوق و منذ إنشائه في تسديد المديونية العمومية و بالأخص المديونية الخارجية من خلال الدفع المسبق للمديونية ، فقد صرفت منه 22.2 مليار دولار للتخفيض من حدتها.

أما فيما يخص تمويل العجز الموازني فلم تستخدم الحكومة موارد الصندوق لهذا الغرض رغم تسجيل الميزانية العامة للدولة لعجز في سنوات 2003، 2004، 2005 قدر ب 192 مليار دينار 300 مليار دينار و 338 مليار دينار على التوالي من دون احتساب فائض الجباية البترولية ،

و تفسير ذلك هو رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق و استعمالها فقط لتمويل عجز يحدث بسبب انهيار أسعار البترول تحت مستوى السعر المرجعي ، و كذا رغبة منها في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة باعتبار تمويل العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق ، يؤدي إلى رفع حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد، مما يعني زيادة الطلب الكلي و بالتالي ارتفاع الأسعار ، و في سنة 2006 اقتطعت الحكومة 91.53 مليار دينار من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الخزينة العمومية و بالتالي عجز الموازنة العامة للدولة ،و هو ما يتوافق مع التعديلات التي أدخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في نفس السنة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

- إن هيمنة البترول على الاقتصاد الجزائري تجعله يستجيب لمنطق نظرية المرض الهولندي ، فلقد عمل نمو القطاع البترولي على تدهور القطاعات الأخرى ، فالبقدر الذي تزداد فيه أهمية قطاع البترول في الناتج المحلي الإجمالي ، لاحظنا تراجعا لوزن القطاعات الأخرى خاصة الفلاحة و الصناعة المعملية، و بذلك فلقد ظهر أثر تقلبات أسعار البترول خلال فترة الدراسة كبيرا على الناتج المحلي الإجمالي ،و هذا ما تبين من خلال الدراسة القياسية التي أظهرت معامل ارتباط قدره 95 % بين التغير في سعر البترول و التطور في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.
- رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول، حيث تزامن تحسن رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع أسعار البترول، و هذا ما فسرته الدراسة القياسية التي أبانت عن معامل الارتباط قدره 91 %.
- تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة ، و تتوقف وضعيتها على مستوى أسعار البترول، و هذا ما تبين من خلال الدراسة القياسية التي أظهرت معامل ارتباط قدره 99 % بين التغير في سعر البترول و التغير في حصيلة الإيرادات العامة للدولة.
- عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدور الأساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر ، الأمر الذي يتأتى من حصيلة الجباية البترولية و بالتالي يتضح لنا أن أسعار البترول تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام، من خلال توفير الموارد اللازمة لتمويل تلك النفقات.
- ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة سمح للجزائر من القضاء على مديونيتها الخارجية، و تكوين احتياطي كبير من الصرف الأجنبي ،إلا أن المشكلة الحقيقية للجزائر تكمن في عجز السلطات تحويل الفوائض البترولية إلى رأسمال عيني ووسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة، تؤدي في النهاية وفي إطار سياسة تنموية واضحة إلى تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تقلل من الاعتماد الكلي على البترول.

خـــاتمة عـــامة

هدفت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن العشرين إلى تغيير بنية الاقتصاد الكلي، و بالرغم من الجهود الإصلاحية المبذولة إلا أنها لم تستطيع تحرير الاقتصاد الجزائري من هيمنة البترول عليه، بحيث يعتبر قطاع البترول المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير البترولية .

وقد حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول درجة التأثير التي يمكن أن تحدثها تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية على التوازنات الاقتصادية في الجزائر، وخاصة التأثير على الميزان التجاري، الميزانية العامة للدولة والناتج الداخلي الإجمالي .

و قد تناولنا في الفصل الأول الأبعاد الفنية و الأبعاد الاقتصادية لصناعة البترول كإجابة على السؤال الفرعي الأول و كاختبار لصحة الفرضيتين الأولى و الثانية.

- فيما يخص الفرضية الأولى فقد أكدتها الدراسة حيث تعتبر الصناعة البترولية صناعة معقدة، و تحتوي على درجة مخاطرة كبيرة بسبب ضخامة الأموال اللازمة للقيام بعملية الاستكشاف، إضافة إلى عدم التأكد من وجود كميات اقتصادية من البترول، و الذي يتميز بأنه مادة ناضبة، أما بالنسبة لجغرافية البترول فنجد أن منطقة الشرق الأوسط و بالأخص السعودية ، العراق و إيران تحتل الصدارة من حيث كميات الاحتياطي و الإنتاج، و فيما يخص الاستهلاك فتعتبر الولايات المتحدة أكبر مستهلك للبترول فهي تستهلك ربع الإنتاج العالمي.
- أما فيما يخص الفرضية الثانية فتعتبر الجزائر من البلدان البترولية الحديثة الاستكشاف ، و منذ سنوات التسعينات قامت الجزائر بتطوير طاقاتها الإنتاجية بالتوجه نحو الشراكة مع الشركات البترولية العالمية، وقد استطاعت فعلاً أن تزيد من قوتها الإنتاجية وأن تستحوذ على مكانة معتبرة في مجمع الأوبك،وساعدها على ذلك قربها من الأسواق الأوروبية والنوعية الجيدة لبترولها.

رغم ارتفاع القدرات الإنتاجية للبلدان البترولية إلا أنه هناك عنصر حاسم و محدد في مجال الصناعة البترولية للدول المنتجة و الدول المستهلكة ،و هو السعر البترولي الذي يقترن مباشرة بالمداخيل الكلية للدول البترولية و منها الجزائر ،و على هذا الأساس جاء الفصل الثاني للإجابة على السؤال الفرعي الثاني و اختبار صحة الفرضيتين الثالثة و الرابعة.

- فيما يخص الفرضية الثالثة و التي مفادها أن سعر البترول يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب العالميين على هذه المادة في الأسواق البترولية العالمية ، فقد تم تأكيدها بصفة جزئية ، فسعر البترول حقيقة يتحدد من خلال تفاعل قوى العرض و الطلب العالميين ، إلا أنه هناك

تأثراً للسوق البترولية بالسياسات التي تبنتها الدول الصناعية خاصة ما يتعلق بتشكيل المخزون الاستراتيجي، و كذا ظهور الدور الكبير للمضاربين خاصة في السنوات الأخيرة.

- أما فيما يخص الفرضية الرابعة فتعتبر منظمة أوبك من بين الفاعلين الرئيسيين في السوق البترولية ، و تمثل المدافع الرئيسي و الأساسي عن حقوق و متطلبات الدول المنتجة للبترول، و التي استطاعت في وقت وجيز من إنشائها إلى رد الاعتبار إلى الدول البترولية، إلا أنه و بسبب السياسات المعادية من الدول الصناعية استطاعت أن تخفض من قوة أوبك من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية خارج دول الأوبك، بالإضافة إلى عدم التوافق بين دول الأوبك أكثر من مرة، سمح للدول الصناعية من تسيير السوق البترولية حسب ما تحتاجه.

و من أجل اكتشاف و اختبار أهم انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الكلية في الجزائر، تم تكريس الفصل الثالث ، ليوضح لنا مجيبا في نفس الوقت على السؤال الفرعي الثالث و اختبار صحة الفرضيتين الخامسة و السادسة.

- فيما يخص الفرضية الخامسة و التي أكدتها الدراسة، فمن خلال القيام بالتحليل الاقتصادي و القياسي لأثر تطور سعر البترول على كل من الميزان التجاري، الناتج الداخلي الإجمالي، الإيرادات العامة و النفقات العامة للدولة ، تبين أنه هناك ارتباط قوي بين سعر البترول و رصيد الميزان التجاري ، كما لاحظنا أن هناك ارتباط كلي بين التغير في الناتج المحلي الإجمالي و سعر البترول و هو نفس الشئ بالنسبة للإيرادات العامة من خلال التغير في الجباية البترولية، و بالتالي فإن التوازنات الاقتصادية تعاني من الربط الشديد بأسعار المحروقات، و هو ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهين التغيرات في السوق البترولية، مما يجعل التفكير في تطوير القطاعات الأخرى غير البترولية أمر ضروري خاصة في وجود الأموال السانحة لذلك.

- أما فيما يتعلق بالفرضية السادسة ، فسبب الوفرة المالية هو زيادة المداخيل البترولية بالأخص عن الطاقة الاستيعابية في ضوء البنى الهيكلية و المؤسسات و القوى العاملة المتوفرة، و مفهوم الطاقة الاستيعابية يلعب فيه تدخل الدولة دوراً أكبر في النظام الاقتصادي الموجه ، حيث يكون أشمل و أوسع من النظام القائم على المبادرة الفردية بسبب دور التخطيط في توجيه الاستثمارات و اكتشاف الفرص الأفضل للاقتصاد الوطني و استغلالها بنجاح ، و لذلك فإن الجزائر بسبب اختيار النهج الاقتصادي الحر و المبادرة الفردية في الوقت الحالي، و عدم رغبتها ربما في العودة إلى تملك قطاع صناعي عمومي من جديد ، تتجه نحو استخدام هذه الفوائض في مجال تنمية القاعدة الهيكلية الاقتصادية و الاجتماعية.

نتائج البحث :

بالاعتماد على الفرضيات التي استندنا عليها، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي إيرادها على الشكل التالي:

- تعتبر الصناعة البترولية صناعة معقدة، تحتوي على درجة مخاطرة كبيرة بسبب ضخامة الأموال اللازمة للقيام بعملية الاستكشاف، إضافة إلى عدم التأكد من وجود كميات اقتصادية من البترول ، هذا الأخير الذي يتميز بأنه مادة ناضبة تتميز النفاذية ، التجانس و التنوع ، الطبيعة الدولية و الكثافة الرأسمالية في كل مرحلة من مراحل صناعته.
- تعد منطقة الشرق الأوسط المَصدر الأساسي حاليا و مستقبلا الذي يمكن أن يعول عليه في سد الطلب العالمي المتنامي من البترول، و ذلك لوجود احتياطات مكتشفة هائلة من البترول سهلة التطوير و الإنتاج خاصة في المملكة العربية السعودية و العراق.
- لقد بينت الإمكانيات الجزائرية ، و خاصة ما يتعلق بمزايا الموقع الجغرافي و جودة البترول و احتياطيات الغاز ، أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى، و بالتالي فهي تملك هامشا مريحا من القوة التفاوضية بحيث لا تستسلم للشروط الاقتصادية أو السياسية المجحفة التي تفرضها الدول المستهلكة .
- يتحدد سعر البترول نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية و السياسية و المناخية التي تؤثر في حجم الطلب و العرض العالميين، إلا أنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر، و ذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي و الطلب البترولي معبراً عنه بالعلاقة الطردية بينهما، بالإضافة إلى وجود صراع بين الدول المنتجة (المصدرة) والدول الصناعية(المستوردة)، من خلال تبنيها لمجموعة من السياسات البترولية.
- التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات ، بل إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها مثل المضاربة في البورصات العالمية و الهلع خلال المشاكل السياسية و الحروب و التغيرات المناخية و الكوارث.
- تتأثر التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تأثرا كبيرا بتقلبات أسعار البترول،و هذا ما أثبتته الدراسة القياسية التي أبانت عن ارتباط قوي بين التوازنات الاقتصادية الكلية و سعر البترول .
- إتباع الجزائر في السنوات الأخيرة لسياسة كينزية، من خلال زيادة الإنفاق العام لتحفيز الطلب أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية بالخصوص، و هو ما يُفسر ارتفاع حجم الواردات إلى مستويات قياسية .

● عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدور الأساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر،الأمر الذي يتأتى من حصيلة الجباية البترولية،وبالتالي يتضح لنا أن أسعار البترول تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام، من خلال توفير الموارد اللازمة لتمويل تلك النفقات.

● إن الفائض من العوائد البترولية هو فائض رأسمال ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة ، أي لقاء اندثار أصل إنتاجي و غير قابل للتعويض ، و بذلك يعتبر رأس المال النقدي المتحصل عليه معادلاً موضوعيا لمورد إنتاجي ناضب لكنه أُعتبر فائضا لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية ، و هو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج الجاري لسلعة متكررة و إنما عن اهتلاك لمورد طبيعي غير متجدد.

● الثراء البترولي هو ثراء ريعي ظاهري ، لا يُنبئ عن تطور اقتصادي أو تكنولوجي، و يؤدي في الكثير من الأحيان إلى الوقوع في منـــزلق السراب البترولي ، لأن ارتفاع أسعار البترول و زيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية ، زيادة الناتج الداخلي الإجمالي ، تحسن وضعية الميزان التجاري ، تخفيض المديونية الخارجية ،أي أنها مؤشرات إحصائية توحي بتحسن الأوضاع الاقتصادية ، مع أن التنمية الشاملة باعتبارها إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني للخروج من حالة الاعتماد الكبير على القطاع البترولي تبقى بعيدة.

● إن مشكلة الطاقة الاستيعابية في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق أفق مجال استثمار الفوائض المالية المتراكمة وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في العجز في تحويلها إلى رأسمال عيني ووسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة، تؤدي في النهاية وفي إطار سياسة تنموية واضحة إلى تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تقلل من الاعتماد الكلي على البترول.

التوصيات و الاقتراحات:

بعد هذه الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال القراءات المتعددة و الاطلاع على دراسات سابقة ، مكنتنا من تقديم بعض التوصيات و الاقتراحات و التي نراها حسب رأينا أكثر واقعية و هي كالتالي:

● مراقبة العلاقة بين مستوى الاحتياطات البترولية باعتبارها مخزونا استراتيجيا ومستوى الإنتاج و تطور الاستهلاك بهدف إطالة مدة استغلال البترول خاصة ، مع دراسة الجدوى و الخيار بين إبقاء البترول في الآبار كأرصدة نقدية مؤجلة إذ لم تكن هناك ضرورة موضوعية لزيادة الإنتاج ،

أو استخراجه و تحويله إلى فوائض مالية في شكل أرصدة نقدية معجلة موضوعة في البنوك داخل البلاد و خارجها.

- الاحتياطي البترولي الجزائري متواضع مقارنة بالدول البترولية الكبرى كالسعودية و إيران، و بمستويات الإنتاج الحالية إذ لم تكن هناك اكتشافات بترولية جديدة وبكميات كبيرة ، فان بترول الجزائر سوف ينضب في خلال 30 سنة ، و سيتحول المشكل ليس فقط في تقلبات أسعار البترول و إنما في وجود أو عدم وجود برميل البترول ، و لذلك يجب التفكير بصفة جدية في الاستغلال الأمثل للإمكانيات البترولية الجزائرية و بكفاءة عالية .
- دعم القطاع الزراعي و الصناعي و تنظيم الاستيراد الذي تناما في السنوات الأخيرة حتى أصبح يمثل خطرا حقيقيا على الدولة الجزائرية.
- إقامة صناعات بتروكيماوية بالشراكة مع المستثمرين الأجانب والاستفادة من معارفهم.
- تنمية الصادرات خارج المحروقات بغرض التخفيف من الوزن الذي يمثله البترول في الصادرات و كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- التحول عن التعامل بالاورو حتى يمكن تفادي الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة الدولار الذي يعتبر عملة تسعير البترول، وتنويع مصادر استيراد السلع وخاصة من مناطق التعامل بالدولار لأنها ستكون أسعارها أقل مقارنة بالاورو.
- تشجيع الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط على أعمال الحفر والاستكشاف بهدف توسيع حجم الاحتياطات.
- تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

أفاق البحث:

تناولت الدراسة انعكاسات التقلبات الحادثة في سعر البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، و هذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من النقائص ، و نظراً لاتساع الموضوع و قبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة.

- العلاقة بين النفط و الدولار و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.
- انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التنمية في الجزائر.
- الشراكة في القطاع البترولي و أثرها على تطور الصناعة البترولية في الجزائر.

قائمة المراجع

الكتب

- **-الكتب بالعربية:**

01-إبراهيم طه عبد الوهاب، **محاسبة البترول ،المكتبة العصرية للنشر و التوزيع** ، مصر،2006،

02-بلعيد عبد السلام: **الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال**، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر، بوشان الجزائر،1990.

03-بن علي بلعزوز ، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004.

04-حافض البرجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر، بيروت، الطبعة الأولى،.2000

05-حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ،2006.

06-سارة حسين منيمنة ، **جغرافية الموارد و الإنتاج** ،دار النهضة العربية و النشر ، بيروت ، 1996.

07-صديق محمد عفيفي،**تسويق البترول**، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية ، الطبعة التاسعة ،2003.

08-عبد المجيد فريد، **عرب لا نفط**، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1986.

09-محمد احمد الدوري ، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1983.

10-محمد أزهر السماك،**اقتصاديات النفط**،مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر،الطبعة الأولى، 1981.

11-محمد حامد دويدار و آخرون، **أصول علم الاقتصاد السياسي**، دار الجامعات ، بيروت ، 1988.

12-محمد عبد الشفيع عيسى ، **العالم الثالث و التحدي التكنولوجي الغربي** ، دار الطليعة ، بيروت ، 1983 ..

13-محمد فوزي أبو السعود و آخرون، **الموارد و اقتصادياتها**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2001 .

14-محمد محروس إسماعيل.**اقتصاديات الموارد و البيئة** .دار النهضة العربية . القاهرة 1979.

15- محمد دويدار ، **مبادئ الاقتصاد السياسي** ، الإسكندرية ، مصر ، 1978.

16- محمود يونس، **العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام**، الدار الجامعية، بيروت، 1986

17- مجيد علي حسين و د.عفاف عبد الجبار سعيد,"**الاقتصاد القياسي-النظرية و التطبيق-**", دار وائل للنشر,1998 .

18-عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية و تقييميه-** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة،2006 .

19-صلاح الدين حسين، **الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية**، دار وائل، عمان، الأردن،2003.

20-ضياء مجيد الموسوي،**ثورة أسعار النفط 2004**،ديوان المطبوعات الجامعية،2004.

21-ضياء مجيد الموسوي ، **الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989** ، دار الهدى للطباعة و النشر ، الجزائر ، 1990.

22--يسرى محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقاتها على التشريع الجزائري** ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1996.

- **-الكتب باللغة الأجنبية:**

-01-*G.abraham-FROIS* ***'rente .rareté .surprofit' ,****economica,paris, 1980.*

-02-*Mohamed Nasser thabet,* ***le secteur des Hudrocarbures et le developpememt de l'ALGÉRIE,*** *ENAL1989.*

-03-*Jean BILET ,* ***marche a terme et gestion de l'économie pétrolière ,*** *economica , paris ,1984.*

-04-*Michel terenhaus.* ***Méthodes statistiques en gestion .****Dunod paris. 1996 .*

05-*Y.MAINGUY ,****L' Economie de l'énergie,****Dunod , paris ,1976.*

06-*Guy Chambon* ***: grands problèmes Economiques Contemporaines,*** *4 eme Edition Dalloz 1988.*

المذكرات :

01-بورنان الحاج ، **السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين و المستهلكين** ، رسالة ماجستير بجامعة الجزائر 2001-2002-

02-مشدن وهيبة، **أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر ،2004-2005.

03- المكرطار فائزة، **التنبؤ بأسعار النفط المرجعية** ، مذكرة ماجستير ،فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر ،سنة 2000

04-طيبوني أمينة، **تمويل الاستمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003- 2004 .

05-جمعة رضوان ، **تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970 – 2004** ، رسالة ماجستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاد كمي عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2007/2006

06-هاشم جمال **السوق البترولية العالمية وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية عن جامعة الجزائر 1997/1996.

07- كتوش عاشور، **الغـــاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004/2003.

الملتقيات:

01-لخضر عزي، **الجباية البترولية في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني للسياسة الجبائية في الجزائر، جامعة البليدة 11-12 ماي2003.

02-علقمة مليكة ، **الإستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي ، التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد أيام 08/07 افريل 2008.

03-الطيب داودي ،**الابتكار كبديل استراتيجي يحقق التنمية المستدامة في قطاع المحروقات عرض حالة مؤسسة سوناطراك** ، المؤتمر العلمي الدولي ، التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد أيام 08/07 افريل 2008.

04-مصطفى بودرامة ، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي ، التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد أيام 08/07 افريل 2008.

05- وصاف سعيد ، **سياسة أمن الإمدادات النفطية و انعكاساتها** ،المؤتمر العلمي الدولي ، التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد أيام 08/07 افريل 2008.

06-عبد المجيد قدي ، **الاقتصاد الجزائري و النفط، فرص أم تهديدات**، المؤتمر العلمي الدولي ، التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد أيام 08/07 أفريل 2008.

07-مزارشي فتحية، مداني حسيبة ، **استراتجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي ، التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد أيام 08/07 افريل 2008

08-دادن عبد الغني، سويسي الهواري " **أهمية مرونة نظام الدفع بين الأورو والدولار الأمريكي في الجزائر**" الملتقى الدولي الأول حول : الأورو واقتصاديات الدول العربية -فرص وتحديات- جامعة الأغواط، الجزائر، 18-20 أفريل 2005.

الدوريات و المجلات

- **باللغة العربية**

01- زياد الحافظ، **أوضاع الأقطار النفطية و غير النفطية** ، ندوة" دولة الرفاهية الاجتماعية " مصر، 2005

02-عبد الخالق فاروق ،**النفط والأموال العربية في الخارج**، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات القاهرة مصر2002

03-حسين عبد الله، **أزمة النفط الحالية..تداعياتها و مستقبلها** ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 164 ، الأهرام ،2006

04-حسين عبد الله، **نموذج الدول النفطية، تجارب الدول الخليجية و ليبيا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية و أهم التحولات المعاصرة و أثرها على هذا التوجه**، ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية " مركز دراسات الوحدة العربية، جمهورية مصر العربية ، 2005/11/25

05-زايري بلقاسم، **إدارة احتياطي الصرف و تمويل التنمية في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 41، شتاء 2008

06-أسامة فاضل الجمالي: **الطاقة و الاقتصاد و سوق النفط** ، أساسيات صناعة البترول و الغاز الثاني الجزء سنة 1977

07-مجلة البترول و الغاز العربي ، افريل 1999

- **باللغة الأجنبية**

01-*Olivier riebel* ***" l'opec: une organisation face a ses défis pétrole et technique "*** *association française de technicien et professionnels du pétrole, N418 janvier /Février 1999*

02-*Rilwanu lukman , OPEC and the crude oil market in the early twenty-first century .OPEC bulletin , 2000*

03-*Bart Gordon and others*: ***CRUDE OIL Uncertainty about Future Oil Supply Makes It Important to Develop a Strategy for Addressing a Peak and Decline in Oil Production*** ،*Report to Congressional Requesters*، *United States Governement Accountability Office* ،*February 28, 2007*
04-*benzoni* ***,Taux de change , prix du pétrole , déséquilibres monétaires internationaux ,*** *revue économie et société , série Em , N° 02, 1986*
05-*N.Sarkis*, ***le poids prépondérant des états unis sur le marché mondial,*** *pétrole et gaz arabe, N 560, 1992*
06-*International energy supply .a perspective from the industrial world the Rockefeller foundation may 1978.* *in the OPEC bulletin vol IX n 25 June 1978*
07-*Chairman Jim SAXTON*, ***OPEC and the high price of oil ,*** *joint economic committee study, United States Congress, November 2005*

التقارير:

- **باللغة العربية**

01-تقرير الأمين العام السنوي الثالث و الثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،الكويت 2006،

02-التقرير العربي الاقتصادي الموحد لعام 2005.

03-تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك لسنة 2005.

- **باللغة الفرنسية:**

01-***Bp.statistical review .world energy2008***
02-SONATRACH. Rapport annuel 2007

مراسيم وقوانين

01-الدستور الجزائري لـــ 1996، مركز الإعلام و التوثيق لوزارة الداخلية.

02-المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993.

المواقع الالكترونية

www.sonatrach –dz.com
http://www.bp.com/statisticalreview
http://www.peakoil.net/GiantOilFields.htm
http//www.elaph .com
www.ecoword-mag.com/detail.asp?Inissuno=143&InsecyionID
www.ons.dz.
www.bank-of-algeria.dz

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر	
المقدمة العامة.	أ-د
الفصل الأول:الأبعاد الفنية والاقتصادية لصناعة البترول	
تمهيد	01
المبحث الأول : الأبعاد الفنية لصناعة البترول	02
المطلب الأول: أصل البترول و نشأته.....	02
أولاً: النظريات المفسرة لأصل و نشأة البترول	03
ثانياً:التجمعات البترولية و أنواع الخزانات و المكامن.....	04
ثالثاً: مكونات البترول الخام	06
المطلب الثاني : وسائل البحث عن البترول و مراحل صناعته.....	07
أولاً : طرق استكشاف البترول	08
ثانياً: مراحل الصناعة البترولية	09
المطلب الثالث: الخصائص العامة للبترول.....	12
أولاً : أشكال مادة البترول.....	12
ثانيًا:مميزات السلعة البترولية.....	13
ثالثاً: مقاييس الوحدة البترولية	14
المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية لصناعة البترول.....	16
المطلب الأول : البترول في العالم.....	16
أولاً: الاحتياطي البترولي العالمي	17
ثانياً: الإنتاج البترولي العالمي.....	22
ثالثاً: الاستهلاك البترولي العالمي.....	25
المطلب الثاني: التقييم الاقتصادي للثروة البترولية.....	26
أولاً :تقييم الثروات الاستخراجية حسب المدارس الفكرية.....	26
ثانياً: التكاليف و الريوع البترولية.....	30

المطلب الثالث:أهمية البترول في المجتمع الصناعي الحديث.....	32
أولاً: أهمية البترول على الصعيد الاقتصادي.....	32
ثانياً: أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي	35
ثالثاً: أهمية البترول على الصعيد السياسي.....	36
رابعاً: أهمية البترول على الصعيد العسكري.....	37
المبحث الثالث:تطور الصناعة البترولية في الجزائر.....	38
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع البترول في الجزائر	38
أولاً: اكتشاف البترول في الجزائر	38
ثانياً: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك.....	39
ثالثاً: تأميم المحروقات	39
رابعاً: السياسة البترولية الجزائرية بعد التأميم.....	41
المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر البترولية.....	42
أولاً: الاحتياطي.....	42
ثانياً:الطاقة الإنتاجية و التصديرية.....	44
المطلب الثالث:تنافسية المحروقات الجزائرية.....	47
أولاً : تنافسية المحروقات الجزائرية من حيث ميزة الموقع الجغرافي.....	48
ثانياً:تنافسية المحروقات الجزائرية من حيث الجودة (نوعية البترول).....	50
خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني : تطورات أسعار البترول و العوامل المحددة لها	
تمهيد.....	53
المبحث الأول: الأسواق البترولية العالمية وتطور أساليب التسعير.....	54
المطلب الأول: عموميات حول السوق البترولية.....	54
أولاً:مفهوم السوق البترولية.....	54
ثانياً: خصائص السوق البترولية العالمية.....	54
ثالثاً: أنواع الأسواق البترولية.....	55
رابعاً: الفاعلون في السوق البترولية.....	58

المطلب الثاني :السعر البترولي و أساليب التسعير في السوق البترولية.....	62
أولاً:السعر البترولي	62
ثانياً: أساليب التسعير في السوق البترولية.....	63
المطلب الثالث: الأثر المتبادل لسعر البترول و بعض المتغيرات الاقتصادية.....	68
أولاً :أثر تقلبات أسعار البترول على الدخل.....	68
ثانياً: أثر التضخم و سعر الصرف على القيمة الحقيقية لسعر البترول.....	71
ثالثاً:علاقة سعر البترول بالذهب.....	72
المبحث الثاني: محددات أسعار البترول.....	74
المطلب الأول: الطلب البترولي	74
أولاً: مفهوم الطلب البترولي	74
ثانياً:العوامل المؤثرة على الطلب البترولي.....	76
المطلب الثاني: العرض البترولي	79
أولاً: مفهوم العرض البترولي	79
ثانياً:العوامل المؤثرة على العرض البترولي	81
المطلب الثالث:العوامل المحددة للسعر الموضوعي(العادل) للبترول.....	84
المبحث الثالث : التطور التاريخي لأسعار البترول.....	89
المطلب الأول :تطور أسعار البترول خلال الفترة 1970–1985.....	89
أولاً: الأزمة البترولية الأولى 1973–1974.....	90
ثانياً: الأزمة البترولية الثانية 1979 –1980.....	93
المطلب الثاني : تطور أسعار البترول خلال الفترة 1986–1999.....	94
أولاً: الأزمة البترولية المعاكسة لسنة 1986.....	95
ثانياً: الأزمة البترولية الخليجية 1990–1991.....	97
ثالثاً : الأزمة البترولية الأسيوية 1998.....	99
المطلب الثالث: تطور أسعار البترول خلال الفترة 2000–2007.....	101
أولاً: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على الأسعار.....	102
ثانياً: أثر الحرب الأمريكية البريطانية ضد العراق على أسعار البترول.....	103
ثالثاً: ثورة أسعار البترول ابتدءا من سنة 2004.....	104
خلاصة الفصل	107

الفصل الثالث: دراسة انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر	
تمهيد.....	108
المبحث الأول : أثر تقلبات أسعار البترول على التوازن الخارجي.....	109
المطلب الأول: المفهوم العام لطريقة الاقتصاد القياسي المعتمدة.....	109
أولاً:فروض نموذج الانحدار الخطي البسيط.....	110
ثانياً:تقدير معاملات انحدار النموذج الخطي البسيط.....	110
ثالثاً:اختبار الفرضيات.....	113
المطلب الثاني : أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري.....	115
أولاً : أثر تقلبات أسعار البترول على الصادرات.....	117
ثانياً: أثر تقلبات أسعار البترول على الواردات.....	118
ثالثاً : أثر تقلبات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري.....	120
رابعاً : تقدير رصيد الميزان التجاري بدلالة أسعار البترول.....	123
المبحث الثاني : أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الداخلية.....	125
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي.....	125
أولاً : علاقة الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار البترول	125
ثانياً: موقع البترول من هيكل الإنتاج.....	126
ثالثاً: تقدير الناتج المحلي الإجمالي بدلالة أسعار البترول.....	129
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة.....	131
أولاً: أثر تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة للدولة	132
ثانياً: أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة للدولة.....	135
ثالثاً: تقدير الإيرادات و النفقات العامة بدلالة أسعار البترول.....	137
المبحث الثالث:استعمالات الفوائض البترولية في الجزائر.....	142
المطلب الأول: الفوائض البترولية في الجزائر.....	142
أولاً: تراكم الفوائض البترولية	142
ثانياً :تطور العائدات البترولية في الجزائر	144
ثالثاً: الاحتياطيات الدولية الراهنة في الجزائر.....	146

المطلب الثاني: دور الفوائض البترولية في تخفيض المديونية الخارجية.....	149
أولاً : تطور المديونية الخارجية في الجزائر.....	149
ثانياً: الدفع المسبق للمديونية الخارجية.....	150
المطلب الثالث:زيادة النفقات العامة.....	153
أولاً: برامج استثمارية في القاعدة الهيكلية.....	153
ثانياً:تطوير القطاع البترولي.....	154
ثالثاً: إنفاق في الجانب الاجتماعي	154
رابعاً : استخدامات أخرى	154
المطلب الرابع: إنشاء صندوق ضبط الموارد.....	155
أولاً: ماهية صندوق ضبط الموارد.....	156
ثانياً: أهداف الصندوق.....	156
ثالثاً:تطور وضعية صندوق ضبط الموارد.....	158
خلاصة الفصل	160
خاتمة العامة.....	161
قائمة المراجع.	
الملاحق.	

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تطو الاحتياطي البترولي في العالم حسب المناطق	19
2-1	احتياطي اكبر 16 دولة من البترول في العالم لسنة 2007	21
3-1	الإنتاج البترولي في العالم حسب المناطق	23
4-1	اكبر 12 دولة منتجة للبترول في العالم حسب إحصائيات سنة 2007	24
5-1	تقدير المسافة بين أهم الدول المصدرة للمحروقات و أوروبا الغربية	49
6-1	مقارنة البترول الجزائري ببعض أنواع بترول دول أوبك	50
7-1	مقارنة بين سعر البترول الجزائري و بعض الأنواع المشكلة لسلة أوبك عام 2007	51
1-2	إنتاج و احتياطي و سعة المصافي لدول أوبك و دول خارج أوبك لسنة 2000	60
2-2	تطور الطلب العالمي على البترول خلال الفترة 2004-2007 .	75
3 -2	تطور العرض العالمي للنفط خلال الفترة 2003-2007	82
4-2	تطور أسعار البترول خلال الفترة 1970-1985	90
5-2	تطور العوائد البترولية لدول الأوبك سنتي 1973 و 1974	92
6-2	تطور الأسعار الاسمية و الحقيقية للبترول خلال الفترة 1986-1999	94
7-2	النمو الاقتصادي و التغير في الطلب على البترول	99
8-2	تطور المخزون البترولي العالمي	100
9-2	تطور الأسعار الاسمية و الحقيقية للبترول خلال الفترة 2000-2007	102
1-3	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1986-1999	115
2-3	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2007	117

3-3	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1986-1999	118
4-3	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2007	120
5-3	تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 1986-1999	121
6-3	وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2007	122
7-3	تطورات أسعار البترول و تأثيراتها على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1986-2000	125
8-3	موقع القطاع البترولي في بنية الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000-2007	127
9-3	الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة خلال الفترة (1986-2006)	131
10-3	انخفاض مساهمة الجباية البترولية من إيرادات الميزانية العامة	132
11-3	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية في الفترة (1986-2006)	133
12-3	تطور النفقات العامة ودور الجباية البترولية في تغطيتها خلال الفترة 1986-2006	135
13-3	تقديرات مداخيل الجزائر خلال الفترة 1986-2007	145
14-3	تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الجزائر للواردات السلعية بالأشهر(2007/2000)	148
15-3	التسديد المسبق للديون الجزائرية بملايين الدولارات	151
16-3	تطور مؤشرات المديونية الخارجية خلال الفترة (2002-2007)	152
17-3	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأسعار البترول خلال الفترة (1996-2000)	155
18-3	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2007)	158

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الاحتياطي العالمي من النفط حسب المناطق لسنة 2007	19
2-1	اكبر عشر دول مستهلكة للبترول في العالم لسنة 2007	25
3-1	تطور الاحتياطي من البترول في الجزائر خلال الفترة 1986-2007	34
4-1	تطور الاحتياطي من الغاز في الجزائر خلال الفترة 1986-2007	34
5-1	تطور الطاقة الإنتاجية و التصديرية من البترول للجزائر خلال الفترة **1986/2007**	45
6-1	تطور إنتاج البترول الخام لسوناطراك و شركائها	47
1-2	تطور السعر الاسمي و الحقيقي خلال الفترة 1970-2007	71
2-2	تطورات اسعار البترول خلال الفترة 1970-2007	89
1-3	تطور مساهمة قطاع المحروقات وبقية القطاعات الأخرى في الناتج الداخلي الإجمالي	128
2-3	تطور حصيلة الجباية البترولية و الإيرادات الكلية خلال الفترة 1986-2006	134
3-3	تطور مداخيل الجزائر خلال الفترة 1986-2007	146
4-3	الاحتياطات الخارجية الرسمية للجزائر	147
5-3	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 1986-2007	150
6-3	تطور الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة (2002-2007).	152